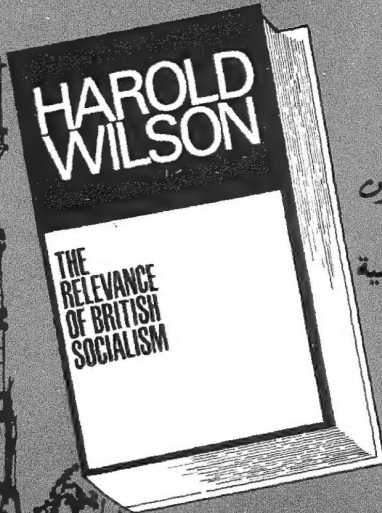


کتابخانه سیاست
مجموعه عربیة ۱۰۰٪



ما هيمة الاشتراكية البريطانية



تأليف
هارولد ويلسون
ترجمة واعداد:
مجلس كتب سياسية



اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد رانجب عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

كتب سياسية

ما هي الأستراتيجية البريطانية

تأليف.. هارولد ويلسون

**The Relevance of
British socialism**

**BY
Harold Wilson**

ماهية الاشتراكية البريطانية

تأليف هارولد ويلسون

هارولد ويلسون هو رئيس حزب العمال البريطاني ورئيس وزراء بريطانيا الحالي بعد فوز حزبه بأغلبية - وإن كانت ضئيلة - على حزب المحافظين في الانتخابات العامة التي جرت في أكتوبر عام ١٩٦٤ .

أما كتابه الذي تنشر الدار القومية ترجمته فهو يتضمن المبادئ الاشتراكية التي يدين بها حزبه . وهو بعبارة واضحة وبإيجاز الملء بالمعاني تناول مختلف شؤون السياسة الداخلية والخارجية مما جعل قراءته أمراً ضرورياً لكل من يهتم بتتبع الاشتراكية البريطانية سيما بعد أن تبوأ حزب العمال مقاليد الحكم .

وقد ولد هارولد ويلسون في مارس من عام ١٩١٦ في مدينة مانشستر وتلقى علومه من المستوى الجامعي في جامعة أوكسفورد حيث حصل على جائزة جلاستون التذكارية وعلى منحة وب ميدلي الدراسية للشؤون الاقتصادية كما حصل على إجازة الدكتوراه في الفلسفة من مرتبة الشرف الأولى في الفلسفة والسياسة والاقتصاد . وفي عام ١٩٣٧ عين ويلسون محاضراً لمادة الاقتصاد في تيوكولدج بجامعة أوكسفورد وفي السنة التالية انتخب عضواً بتلك الجامعة .

وفي الفترة من عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ كان ويلسون مديرا
لادارة الاقتصاد والاحصاء بوزارة الوقود وفي عام ١٩٤٥
انتخب نائبا عن مدينة اورمسكيرك بمجلس العموم واستمر
نائبا عن تلك المدينة حتى عام ١٩٥٠ حيث انتخب نائبا عن
مدينة هوتيون التي ما زال يمثلها حتى الآن وفي الفترة من
١٩٤٥ الى ١٩٤٧ كان ويلسون سكرتيرا برلمانيا لوزارة
الاشغال ثم وزيرا للتجارة فيما وراء البحار مدة ثمانية
اشهر . ومن عام ١٩٤٧ حتى ابريل ١٩٥١ كان وزيرا للتجارة
ثم استقال منها عام ١٩٥٤ هو وبيغان احتجاجا على الاسراف
في التسلح البريطاني .

وفي عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ اختير هارولد ويلسون رئيسا
للجنة التنفيذية لحزب العمال الى ان اصبح رئيسا للحزب
بعد وفاة هيو جاسكيل في عام ١٩٦٢ .

ولهارولد ويلسون مؤلفات اخرى هي : سياسة
جديدة للفحم ، عوضا عن الدولارات ، الحرب على الفقر في
العالم ، الهدف في الشؤون السياسية .

تقديم

فى صيف ١٩٦٣ طلبت الى « دائرة المعارف البريطانية » ان اكتب مقالا مطولا عن حزب العمال البريطانى والمفهوم البريطانى للاشتراكية للكتاب السنوى للدائرة لعام ١٩٦٤ حتى يستطيع السواد الاعظم من القراء الأمريکين فهم السياسات التى تتبعها « معارضة صاحبة الجلالة » وبرامجها بوضوح أكثر ، ومعرفة الحكومة المتناوبة فى هذه البلاد .

ومن ثم فقد كتبت هذا المقال فى شهرى سبتمبر واکتوبر ، أى قبل وبعد انعقاد مؤتمر حزبنا فى سكاربورو مباشرة ، وضمنته انعكاسا للكيفية التى ينظر بها الحزب الى مشكلات عصر العلم ، وهى الكيفية التى تعتبر أساس الخطب التى أقيمت فى سكاربورو .

وجريا على نظامهم المتبع ، فان القائمين بالاشراف على دائرة المعارف البريطانية يعيدون نشر المقال فى الولايات المتحدة فى شكل كتاب منفصل كما طنت دار ويدنفيلد وينكولسون للنشر ان هذا الكتاب قد يلقي اهتماما فى بريطانيا .. واذا صرفنا النظر عن التعديلات الصغيرة القليلة التى أجريت أساسا لتغطية مرور الزمن منذ فصل الخريف ، فان هذا الكتاب يضم المادة التى كتبت للقارىء الأمريكى . ويشمل هذا الكتاب أيضا

وبالضرورة عددا من الاشارات التفسيرية والتاريخية التي قد تبدو عادية للقراء البريطانيين .

لقد وضع هذا الكتاب في الفترة التي كان حزب المحافظين يبحث خلالها عن زعيم جديد ، بما وصفه السير الك دوجلاس - هيوم ، - اللورد هيوم حين ذاك - ب ، « العمليات الطبيعية للمشاورة » . ولكن التغيير الذي نجم عن ذلك الموقف كان تافها ، وبعد ذلك بخمسة شهور تبين أن التصحيحات التي يجب ادخالها على النص الاصيل قليلة . وبسيطة .

ان الشيء الوحيد الذي زاد وضوحا هو زيادة الحواجز قبل انتخابات ١٩٦٣ - ١٩٦٤ والتي استمرت قوية طوال فصل الشتاء لكن برغم الضغوط الداخلية والخارجية التي أوقفت انطلاقاتنا السابقة التي كانت تحدث كل أربع سنوات ، لم تتطور الا بعد انتخابات ١٩٥٥ و ١٩٥٩ ، فان الحواجز الحالية بدأت تطلق الآن اشارات الخطر قبل اجراء الانتخابات ، اذ زاد ميزان المدفوعات سوءا واتسعت الثغرة بين الصادرات والواردات نتيجة زيادة الواردات ، وأصدر المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية تقريرا يبعث على التشاؤم استرعى فيه النظر الى تحميل صناعة البناء أكثر من طاقتها . ويواصل الوزراء في التحذير من زيادة الدخول الشخصية وبالأخص الأجور ، وان رفض اتحاد الصناعات البريطانية في حزم أية مقترحات قد تعمل على تقييد الأسعار والأرباح وأرباح الأسهم .

ولعل أرقام التجارة هي التي تثير القسط الأكبر من الفزع . ففي الدورات السابقة كانت الثغرة في الميزان التجاري ، أي بين الواردات والصادرات ، والتي ترددت بين ٦٠ و ٧٠ مليون جنيه استرليني ، تعتبر ظاهرة بالغة الخطورة ، سجل شهر ديسمبر في عام ١٩٦٣ هذا الرقم ، وفي يناير قفز الرقم الى ١٢٠ مليون جنيه استرليني ، ثم عاد فهبط الى ٦٨ مليوناً في شهر فبراير فقبل هذا بارتياح وان كان القلائل هم الذين يستطيعون الشك في أن الثغرة في الميزان التجاري والتي تزيد على ٨٠٠ مليون جنيه استرليني في العام تخلق موقفا خطيرا . وتدل أرقام التجارة عن الشهور الثلاثة الممتدة من ديسمبر ١٩٦٣ الى فبراير ١٩٦٤ ، والتي صححت في حينها ، على انه برغم ارتفاع الصادرات بنسبة ١٢٪ بالقياس الى ما كانت عليه في الشهور نفسها من عام

١٩٦٢/١٩٦٣ فقد ارتفعت الواردات أيضا بنسبة ٢٢٪ في الفترة نفسها .

ان زيادة نسبة الواردات هي التي تثير القلق البالغ . وفي مقال نشر في مجلة « نرى بانكس » Three Banks وكتب حينما كان رواج ١٩٦٣ - ١٩٦٤ قد بدأت تزداد سرعة ، لغت الأستاذ ١٠٠ ج روبنسون النظر الى ارتفاع « القابلية الحدية للاستيراد » أي ان كل ارتفاع جديد في الانتاج اقترن بارتفاع نسبة الواردات الى الانتاج القومي .

وثمة عنصر هام في هذه المشكلة ، هو استيراد السلع التامة الصنع وشبه المصنوعة والمواد الكيميائية والسلع الاستهلاكية مع أن كل شخص على علم بالصناعة البريطانية كان يتوقع منا أن ننتج هذه السلع لأنفسنا بأسعار اقتصادية وعلى نحو ينافس نظائرها المستوردة . ولقد تحولت صناعة بعد أخرى من صناعة مصدرة خالصة الى صناعة مستوردة خالصة وهذه الحقيقة تزيد من أهمية الحجج الواردة في الفصل الثالث بشأن الحاجة الى وضع سياسات قوية محددة لتوسيع نطاق الصناعات القادرة على زيادة الصادرات ، أو للقصد في الواردات ، والى الحاجة الى اتخاذ اجراءات عامة لتنشيط الصناعة الانتاجية البريطانية وتجديدها . وبالمثل ، يؤكد هذا الفصل أهمية الحجة القائلة بأن الاجراءات المالية ، سواء اكانت رفع سعر البنك (كما حدث بطريقة غير عادية في الموقف الذي سبق الانتخابات في فبراير ١٩٦٤) ، أم بأعداد ميزانية انكماشية ، لا تؤدي في حد ذاتها الى اجراء تلك التغييرات في البناء الصناعي ، اللازمة لاصلاح الميزان التجاري غير الملائم .

الفصل الأول

ما هي الاشتراكية البريطانية ؟

هل الاشتراكية البريطانية بقية عفا عليها الزمن من بقايا الثورة الصناعية الأولى كما يؤكد بعض خصومها أحيانا أو أنها بين الفلسفات السياسية البريطانية هي التي تتلاءم على نحو فريد كما يقول أنصارها مع التحدي الذي تشكله الستينات من القرن العشرين ؟ هذا هو السؤال الذي أحاول الإجابة عليه في هذا الكتاب الصغير .

ينبغي أن نقول أولا ما الاشتراكية البريطانية ؟ واني أشدد على كلمة « بريطانية » لأنها لا تدين لاشتراكية القارة الا بالقدر اليسير جدا، وجنودها متأصلة في الأفكار والنظم ذات الطابع البريطاني المميز . وأفكارها هي التعبير الحديث عن ذلك التقليد العظيم الذي تمثله الراديكالية البريطانية التي جاهدت - منذ تحدث جنود كرومويل في بوتني - في سبيل تحويل الامتيازات التي تتمتع بها القلة الى حقوق للمواطن ، واخضاع السلطة غير المسؤولة للرقابة المنظمة بالطريقة الواجبة . اما التربة التي تأصلت فيها جذور هذه الأفكار فكانت ذلك النظام البريطاني الفريد من الاتحاد الاختياري - كالنقابة العمالية وجمعيات الصداقة والجمعية التعاونية ، ولا تقل عن هذه شأن الكنيسة، والمعبود الصغير .

كان المرحوم المستر مورجان فيليبس سكرتير حزب العمال سابقا هو الذي قال ان الاشتراكية في بريطانيا مدينة لطائفة النظامية بأكثر مما تدين به لماركس ، ولو نسي تجنيس الحروف في بداية الكلمات وقال : عدم المطابقة « لكان أقرب الى الصواب ان كان هذا يعتبر انتقاصا من ذلك الاسهام العظيم في التفكير الاشتراكي بالقرن التاسع عشر من جانب الانجليكان أمثال : « تشارلز كننجل وشارلس جور » .

ان الاشتراكية البريطانية في جوهرها ديموقراطية وتطورية ، فطوال تاريخها رفضت الأسلوب الثوري باستخدام القوة المسلحة ، أو اتخاذ الاجراء الصناعي لبلوغ الغايات السياسية . ولم يلق متبع الصنف الذي

أوحى به الثورتان الفرنسية والروسية أية استجابة من جانب الحركة العمالية البريطانية التي لم تكن تعنى بالتدمير وإنما عנית بالبناء ولم تكن تسعى إلى الهبوط بالمستويات العالية وإنما سعت إلى رفع المستويات الواطئة . وفي الحكومة على المستويين القومي والمحلي بنت قوتها بالتنظيم المتاني والتثقيف الدائب وبالانتصارات التي حققتها عن طريق صناديق الاقتراع .

ويرجع اصرارنا على العملية الديمقراطية وتقبلنا قرارات الأغلبية، إلى عهد انشاء حزب العمال كوحدة سياسية قائمة بذاتها ففي عام ١٩٠٠ شكلت لجنة تمثيل العمل بفكرة الحصول على تمثيل برلماني مباشر مستقل . وكان تشكيل اللجنة ثمرة الجهود من جانب الحركة النقابية بمساعدة وتعاون الجمعيات والمنظمات الاشتراكية المستقلة والمخالصة لمبادئها ، وإن لم تكن بالغة القوة . وقبل عام ١٩٠٠ كان عدد قليل من النقابيين قد رشحوا أنفسهم بوصفهم من الاحرار بل ومن المحافظين أو بوصفهم العمال الاحرار ، وانتخب بعضهم لاتمام الاجراء الذي اتخذ عام ١٩٠٠ لتشكيل لجنة تمثيل العمل على أساس الاقتناع بأن النظام البرلماني الذي كانت الطبقة العاملة مستبعدة منه بالفعل ، امتهان وسخرية من كلمة الديمقراطية ، وأن نظمنا التمثيلية لا يمكن أن تكون قومية حقا الا بالانتخاب عنصر عمالي مستقل للبرلمان ، يكون على درجة كافية من القوة بحيث يشكل حكومة . وفي عام ١٩٠٦ تحولت لجنة تمثيل العمل إلى حزب العمال ، وأصبح التسعة والعشرون عضوا عماليا الذين نجحوا في الانتخابات العامة تلك السنة أول حزب عمالي برلماني .

لم يصبح العمال أكبر حزب مفرد في مجلس العموم الا في عام ١٩٢٣ ، واذ لم يحصلوا على الأغلبية في المجلس شكلوا حكومة أقلية بتأييد من الاحرار لا يؤمن جانبه . وبعد ذلك بعام خذلت الحكومة في مجلس العموم فلجأت إلى البلاد وخذلت أيضا . وفي عام ١٩٢٩ شكلت حكومة العمال الثانية بتأييد الاحرار مرة أخرى في أثناء فترة من الرخاء ولكن الأزمة الاقتصادية الكبرى بدأت بعد ذلك بشهور قليلة واذ عجزت الحكومة في عام ١٩٣١ عن الاتفاق على حل اشتراكي للأزمة أو عن التسليم بمطالب أصحاب المصارف ، تخلت عن الحكم ، وشكل رمزي ماكدونالد - بتأييد المحافظين - حكومة قومية . ومع ان حفة من زعماء الحزب ، خانوه كما أطاحت الانتخابات العامة بكثير من أعضائه ، فقد تكاتف حزب العمال بفضل التضامن الرائع بين النقابات ٠٠ واذ بقي

حزب العمال في المعارضة حتى سقوط حكومة تشمبرلين ، فانه تعلم دروس عام ١٩٣١ ، ووضع أسلوبا عمليا (وان لم يكن دائما على نحو كاف من التفصيل) للتخطيط الاشتراكي بما في ذلك تأميم الصناعات الاساسية الهامة ولتحقيق الامن الاجتماعي الكامل والخدمة الصحية القومية . لكن حزب العمال لم يعد للبرلمان بأغلبية واضحة الا في عام ١٩٤٥ بعد أن اشترك في الوزارة الائتلافية التي شكلها ونستون تشرشل في أثناء الحرب ، واستطاع أن يشكل أول حكومة عمالية ، في تاريخ بريطانيا برياسة كليمنت آتلي ، وتتمتع بسلطة برلمانية كاملة .

لم تقم حكومة العمال في أثناء فترة حكمها الأولى ، بتنفيذ جميع المشروعات التي اشتمل عليها برنامجها المشهور باسم «فلنواجه المستقبل» فحسب ، بل وحالنا أيضا - وهو ما لا يقل أهمية - دون العودة القائلة الى الأسلوب العادي الذي تميزت به العشرينات ، وأظهرت ان العمالة الكاملة التي تحققت في أثناء الحرب لأول مرة خلال جيل ، يمكن المحافظة عليها في وقت السلم أيضا . وأبقتها الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٥٠ في الحكم ولكن بأغلبية ضئيلة للغاية . ولكن تأييدها السريع الباسل للاجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة في كوريا ، والنقص الخطير في الطعام والمواد الأولية مقترنا بسرعة ارتفاع الأسعار بسبب ما كان للحرب الكورية من تأثير على الاقتصاد العالمي - نقول ان هذا كله جعل من المستحيل عليها المضي في الحكم بهذه الأغلبية الضئيلة . وفي اكتوبر ١٩٥١ دعا كليمنت آتلي الى اجراء انتخابات عامة وطالب الشعب بأغلبية عمالية . وفي تلك الاثناء استطاع المحافظون استغلال التذمر الناتج من النقص العالمي في السلع ومن ارتفاع تكاليف المعيشة ، وفازوا بمقاعد الحكم بأغلبية لا تزيد كثيرا على أغلبية حكومة العمال التي سبقتهم . وزادت الانتخابات العامة التي أجريت في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٩ من عدد ممثليهم بحيث كانت لهم في عام ١٩٦٣ أغلبية برلمانية قدرها ١٠٨ في مجلس العموم المكون من ٦٣٠ عضوا .

ان تنظيم حزب العمال اليوم يعكس في آن واحد أصوله الصناعية والسياسية . وتقوم ٦٣٠ منظمة حزبية في الدوائر الانتخابية بنشاط سياسي في مناطق منفصلة من البلاد ، ويقع على عاتقها واجب اختيار المرشحين البرلمانيين على أساس الترشيحات التي تجريها اتحاداتها السياسية في الدوائر الانتخابية أو فروع النقابات العمالية المرتبطة بها ، ومن حق اللجنة التنفيذية القومية للحزب رفض الموافقة على المرشح الذي

وقع عليه الاختيار ولو أن هذا الحق لم يمارس الا في أحوال نادرة جدا .

وترسل منظمات الحزب فى الدوائر الانتخابية مع النقابات العمالية المتمجة مندوبين للمؤتمر السنوى للحزب الذى يعقد فى شهر اكتوبر . ومن أهم مسئوليات هذا المؤتمر انتخاب اللجنة التنفيذية القومية التى تتكون من سبعة أعضاء تنتخبهم أحزاب الدوائر الانتخابية وخمس سيدات ينتخبهن المؤتمر كله ، واثنى عشر عضوا نقابيا ينتخبهم مندوبو النقابات وعضو تنتخبه الجمعيات التعاونية والاشتراكية ، وأمين صندوق ينتخبه المؤتمر ، وزعيم الشعبة البرلمانية للحزب ونائبه بحكم وظائفهما .

وللجنة التنفيذية مهمتان أساسيتان : أولاها انها تسيطر على تصريف شئون الحزب خارج البرلمان ، من شهر لآخر ، وثانيها ، انها مسئولة عن اعداد بيانات الحزب السياسية ، كما تقوم بالاشتراك مع الشعبة البرلمانية - التى سنرى فيما بعد انها هيئة مستقلة تماما - باعداد البيان الذى يصدره الحزب لمناسبة الانتخابات .

وتقدم البيانات السياسية والقرارات التى تتخذها أحزاب الدوائر الانتخابية والنقابات ، الى المؤتمر السنوى الذى تنحصر أهم وظيفة له فى مناقشة هذه البيانات والقرارات واقرارها أو رفضها .

وتعكس المناقشات التى تعالج فيها هذه البيانات والقرارات ، قرارات حزب العمال ككل فى موضوعات الساعة الكبرى ويمكن ادماج هذه القرارات فى برنامج الحزب وسياسته بشرط أن تصادق عليها أغلبية قدرها ثلثا أعضاء المؤتمر . ومن ثم فانها تؤثر تأثيرا عميقا فى الموضوعات الرئيسية وتحدد مادة البرنامج الذى يقدم للنائحين .

لكن ، ليس من وظيفة المؤتمر أو اللجنة التنفيذية القومية فرض أى شئ على الشعبة البرلمانية للحزب أو على حكومة العمال ، فحزب العمال البرلمانى هيئة لها استقلالها الذاتى ، تنتخب زعيم الحزب ونائب الزعيم ، وتصرف شئونها طبقا لنظامها الديموقراطى الداخلى .

الا أنه لضمان استقلال البرلمان بنص قانون حزب العمال على عدم ارتباط الحزب البرلمانى أتوماتيكيا بقبول أى قرار معين يصدره المؤتمر . وعندما تتولى حكومة العمال الحكم فالمفهوم أنه لا يمكن اعتبار أى قرار يتخذه المؤتمر ملزما لها ، ذلك أن حكومة العمال مسئولة أمام البلاد كلها

عن طريق البرلمان ، وعليها اتخاذ القرارات التي تراها صحيحة وسليمة
وتتفق مع مصالح البلاد كلها .

ولقد أثار اصرار حزب العمال على اقرار سياسته بالتصويت
الديموقراطي ، كما أثارت المجادلات التي تجرى فيه واقرارها عن طريق
التصويت وفقا للأسلوب الديموقراطي ، سخرة خصومه المحافظين من
حين لآخر . وكان من الانتقادات التي وجهت اليه في السنوات الماضية
أن نقابات العمال الكثيرة الأعضاء تستطيع بوساطة «التصويت الجماعي»
فرض ارادتها على الحزب كله . ولكن هذا النقد يقوم على سوء فهم لنظام
التصويت . فعندما يحتدم الجدل دائما تقريبا لا يكون الانقسام
بين النقابات والدوائر الانتخابية وإنما يكون بين جناح اليمين المؤلف من
بعض النقابات وبعض أحزاب الدوائر الانتخابية وبين الجناح اليساري
المؤلف بنفس الطريقة تقريبا . وواقع الأمر أنه في تاريخ حزب العمال
كله لم تكن هناك غير مناسبتين فقط - احدهما تصويت مؤتمر سكاربورو
عام ١٩٦٠ في جانب « التسلمع من جانب واحد » خذلت فيها سياسة
تأييدها أغلبية أحزاب الدوائر الانتخابية وذلك بفضل « التصويت
الجماعي » من قبل عدد قليل من النقابات .

كيف يحدد حزب العمال عقيدته الاشتراكية ؟ لما كنت مهتما في
هذا المقال بالحاضر والمستقبل دون الماضي ، فيحسن أن ألخص هذه
العقيدة بإيراد النص الكامل للبيان الذي أقره الحزب في عام ١٩٦٠ .

فبعد انتخابات عام ١٩٥٩ دار جدل عميق استقصائي حول مثل
الحزب العليا وأهدافه في الأجل الطويل ، وبالأخص حول الفقرة الرابعة
المشهورة في دستور الحزب :

« ضمان حصول العاملين باليد أو بالعقل على الثمار الكاملة لجهودهم
وعلى أكثر توزيع لهذه الثمار عدالة على قدر الامكان على أساس الملكية
المشتركة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل ، وأحسن نظام يمكن
الوصول اليه من الادارة الشعبية والسيطرة على كل صناعة أو خدمة .

وبصفة عامة تنمية تحرير الشعب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ،
وبصفة خاصة أولئك الذين يعملون على نحو مباشر على ما يبذلونه من
جهد باليد أو بالعقل لتوفير أسباب الحياة ... »

وبعد قدر بالغ من الحاجة ، كان الكثير منها علانية ، وافقت لجنة
الحزب التنفيذية القومية على انه ينبغي عدم حذف هذه الفقرة من القانون

او تعديلها ، ووافقت بما يشبه الاجماع على تقديم بيان جديد للمؤتمر السنوى يعتبر تفسيراً للفقرة القديمة وليس بديلاً منها ، وعندما قدم هذا البيان للمؤتمر فى اكتوبر التالى نال موافقة الأغلبية الساحقة .

وكان نصه كما يلى :

حزب العمال البريطانى حزب اشتراكى ديموقراطى مثله الأعلى الرئيسى « اخوة الانسان » وغايته جعل هذا المثل الأعلى حقيقة فى كل مكان .

وتبما لذلك :

١ - فانه ينكر التمييز على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة ويؤمن أن على الناس ان يتبادلوا التقدير والمربة على أساس المساواة ، اعترافا بكرامة الانسان الاساسية .

٢ - واعتقاداً منه أنه لا يجوز لأمة مها كان حجمها أو قوتها ، أن تفرض رأيها على أمم أخرى ضد ارادتها أو تحكمها ، فانه يؤيد حق جميع الشعوب فى الحرية والاستقلال والحكم الذاتى .

٣ - واعترافاً منه بأن الفوضى الدولية والنضال من أجل السيطرة بين الشعوب يؤديان حتما الى الدمار العام ، فانه يسعى الى ايجاد نظام عالمى يمكن أن يعيش الجميع فى ظله آمنين ، ولتحقيق هذه الغاية يتعهد باحترام ميثاق الأمم المتحدة ، وتبذ استخدام القوة المسلحة الا للدفاع عن النفس ، والعمل بلا هوادة على نزع السلاح فى العالم ، وإلغاء جميع الأسلحة النووية ، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

٤ - واذا يرفض الاستغلال الاقتصادى لدولة من جانب أخرى ، فانه يؤكده واجب الشعوب الغنية فى مساعدة الشعوب الفقيرة وبذل قصارى جهودها لالغاء الفقر فى جميع أنحاء العالم .

٥ - وهو يدعو الى العدالة الاجتماعية واقامة مجتمع تلقى الأولوية فيه مطالب من يعانون من الضيق أو الضغط . ويشارك فيه الجميع فى الثروة التى ينتجونها وذلك طبقاً لقواعد العدالة ، ولا تعتمد اختلافات الجراء فيه على المولد أو الارث وانما على الجهد والمهارة والنشاط الخلاق مما يجرى الاسهام به فى تحقيق الخير المشترك ، وتتاح فيه فرص متساوية للجميع ليعيشوا حياة مليئة منوعة .

٦ - وهو اذ يعتبر السعى وراء الثروة المادية بذاتها ولذاتها ،

شيئا فارغا وعقيدا ، فانه ينبذ مذاهب الرأسمالية القائمة على التملك والآنانية ، ويسعى - بدلا من ذلك - الى خلق مجتمع اشتراكى يقوم على الزمالة والتعاون والخدمة التى يستطيع فيها الجميع المشاركة تماما فى تراثنا الثقافى .

٧ - وهدفه ايجاد مجتمع لا طبقى تستأصل منه جميع الحواجز الطبقيّة والقيم الاجتماعيّة الزائفة .

٨ - ويؤمن أنه لضمان العمالة الكاملة ، وزيادة الانتاج ، وثبات الأسعار واستمرار رفع مستويات المعيشة ، يجب أن يخطط اقتصاد البلاد ، وأن تصبح جميع تركيزات السلطة لمصلحة المجتمع ككل .

٩ - ويدافع عن الديمقراطية فى الصناعة وعن حق العمال بالقطاعين العام والخاص فى أن يؤخذ رأيهم بالكامل فى جميع القرارات الهامة التى تتخذها الادارة ، وبالأخص فى القرارات التى تؤثر فى أحوال العمل .

١٠ - وهو على اقتناع بأن هذه الأهداف الاجتماعيّة والاقتصاديّة لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق توسيع نطاق الملكية المشتركة على نحو يكفى لكفالة سلطة المجتمع على القوى التى تتحكم فى الاقتصاد ، وتتخذ الملكية المشتركة أشكالا متنوعة بما فى ذلك الصناعات والشركات التى تملكها الدولة ، والتعاون الانتاجى والاستهلاكى ، وملكية البلديات والمشاركة من جانب المال العام فى المؤسسات الخاصة . واعترانا منه بأن لكل من المشروع العام والخاص مكانا فى الاقتصاد ، فانه يؤمن بأن زيادة التوسع فى الملكية المشتركة يجب أن يتقرر من حين لآخر على ضوء هذه الاهداف وتبعا للظروف ، على أن تؤخذ آراء المعنيين من العمال والمستهلكين فى الاعتبار الواجب .

١١ - ويدافع عن سيادة الفرد وحرية ضد تمجيد الدولة ، وعن حماية العمال والمستهلكين وجميع المواطنين ضد أى استخدام للقوة التنصيفية سواء من جانب الدولة أو من جانب السلطات الخاصة أو العامة ، ويقاوم جميع أشكال التمييز والتعصب الجماعيين .

١٢ - وبوصفه حزبا ديمقراطيا يؤمن بأنه لا وجود لاشتراكية بدون حرية سياسية ، فانه سيعمل على الوصول الى الحكم والبقاء فيه عن طريق النظم الديمقراطية التى صمم دائما على تقوية وجودها والدفاع عنه ضد جميع التهديدات من أية جهة .

تلك هي الاهداف الثابتة للاشتراكية البريطانية • ولكن ظروف عالم ما بعد الحرب ، وبصفة خاصة امتزاج الزيادة في الرخاء الخاص مع انخفاض المركز القومي مما تميز به التسارخ البريطاني طوال السنوات الخمسينية ، كل هذا أدى الى خلق مهمة جديدة عاجلة لحزب العمال البريطاني - ألا وهي ايجاد ديتاميكية جديدة في حياة بريطانيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية • فمنذ عام ١٩٤٥ تخلت بريطانيا طواعية عن أعظم وأكبر امبراطورية استعمارية أنشئت في تاريخ الجنس البشرى • وان حزب العمال لفخور بأن هذا النبذ للاستعمار والتحول من امبراطورية الرجل الابيض الى كومنولث متعدد الاجناس ، استهل في أنشاء رئاسة مستر آتلي للوزارة في عام ١٩٤٧ ، وحينما استمرت حكومات المحافظين المتعاقبة في اتباع هذه السياسة في آسيا وفي افريقية كان في استطاعتها الاعتماد على تأييد العمال •

الا أنه من سوء الحظ أن اقترنت تصفية الامبراطورية في أنشاء السنوات العشر الاخيرة بما يعتبره كثير من المراقبين فيما وراء البحار ، تدهورا مفزعا في مركز بريطانيا في العالم وذلك لسببين أساسيين ، أحدهما انعدام الغرض في التوجيه المركزي للسياسة في وستمنستر ، والآخر اقتصاد يسير في طريق الضعف في الخارج •

وفي عام ١٩٦٢ عبر مستر دين اتشميسون عن قلق كثير من أصدقائه البريطانيين حينما قال :

« لقد فقدت بريطانيا العظمى امبراطورية ولكنها لم تعثر بعد على دور لها • ومحاولة أداء دور منفصل - أي دور منفصل عن أوروبا ، دور يقوم على « علاقة خاصة » مع الولايات المتحدة ، دور يقوم على تزعم « الكومنولث » الذي ليس له كيان سياسي أو وحدة أو قوة ويتمتع بعلاقة اقتصادية ضعيفة غير مأمونة عن طريق الانتماء الى منطقة الاسترليني وسياسة التفضل في السوق البريطانية - أقول ان هذا الدور أوشك أن يصبح عديم النفع •

ان بريطانيا العظمى ، بمحاولتها العمل بمفردها وفي أن تصبح ممسارا بين الولايات المتحدة وروسيا ، بدت كأنها تتبع سياسة ضعيفة في مثل ضعف قوتها العسكرية وفي رأي أن حكومة صاحبة الجلالة تحاول الآن - وعن حكمة - العودة الى أوروبا التي طردت منها ، ويبدو أن المعركة مريرة كذلك المعارك التي دارت في أيام سابقة •

واصدر هارولد ماكملان الذي تملكه الغضب استنكارا عن طريق

منظمة الأعمال الكبرى ، هو معهد المديرين ، لكن لا هو ولا المستر تشيسون استطاعا الوصول الى لب الموضوع . لقد أخطأ المستر اتشيسون فخلط بين بريطانيا حاليا بعد ما وصلت اليه في أثناء حكم المحافظين الذي مضى عليه اثنا عشر عاما وبين بريطانيا التي يمكننا أن نصل اليها ، بريطانيا الحقيقية التي هي نحن .

لقد انقضى اثنا عشر عاما تمرنا فيها وراء جميع الدول الصناعية المتقدمة الاخرى تقريبا في الانتاج الصناعي والصادرات ، وانتهت جميع محاولتنا المذبذبة للتنمية الاقتصادية الى أزمة اقتصادية تبعها فرض القيود والتروى في الركود ، وازداد الاضطراب الذي أصاب احساسنا بالفرض والاتجاه . وانقضى عامان في جمسود تام حتى عن التفكير في مزيد من السياسات الاقتصادية الديناميكية الجديدة على حين اننا حاولنا الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة على أمل أن يمدنا ذلك بحافز خارجي لزيادة الجهد الذي خيل لنا اننا عاجزون عن بذله من تلقاء أنفسنا . وكانت هذه المفاوضات الطويلة - التي سوف نعرض لها في فصل آخر - متناهية الصعوبة ، بل لقد قال البعض انها مستحيلة ، لانها أجريت في وقت كنا نواجه فيه أخطر أزمة اقتصادية منذ انتهت الحرب . ومهما يكن من امر، فان قطع المفاوضات في يناير عام ١٩٦٣ أدى الى نشوء حالة من الانزعاج وخيبة الأمل لأنه كشف بوضوح عن وجود فراغ سياسي ، اذ كانت جميع سياسات الحكومة الاقتصادية قائمة على الدخول الى أوروبا فانهارت كلها حينما خاب هذا الأمل .

وطوال سنوات الركود الخمسينية ، كانت المعارضة العمالية تدعو الى أنتهاج سياسات للتنمية الاقتصادية ، أقوى ثباتا ، وبدأ الفرض الاقتصادي يلعب دورا مركزيا أكثر باضطراب في سياستنا عاما بعد عام، بحيث انه اذا سأل أحد مندوبي الصحف أو التلفزيون أحد زعماء حزب العمال عما نجعل له الأولوية الاولى فستكون الاجابة دائما أنها استعادة ديناميكية بريطانيا الاقتصادية .

وفي عام ١٩٦١ وافق مؤتمر الحزب بأغلبية ساحقة على بيان عن السياسة الجديدة « معالم الستينات » . ومع أن البيان يعالج اولوية مشكلات التعليم والسكان ونُدرة اراضي البناء والمعاشات والامن الاجتماعي والضرائب ، كان موضوعه الاساسي التوسع الاقتصادي .

وفي هذا الاطار سوف ندرس في الفصول التالية المشكلات التي تواجه بريطانيا المعاصرة وجواب الاشتراكية عليها .

ليذكر معظم الذين يتساءلون عما اذا كانت الحركة الاشتراكية في بريطانيا قد ظلت على قيد البقاء بعد أداء رسالتها التاريخية ، أن حزب عمال مطلع هذا القرن شكل لمكافحة الفقر والجوع والقدارة والاستغلال ، تلك الأدوات التي كانت تراثا خلفته للملايين من شعبنا رأسمالية القرن التاسع عشر .

فهل أدى رفع مستويات معيشة العمال وتحسين حالهم - وإن لم يستأصل الفقر - إلى جعل الاشتراكية بالية ؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال في طبيعة المجتمع المتغيرة ، وفي نشوء مشكلات جديدة فشلت الأفكار السياسية الراسخة في حلها، هذه المشكلات تتمثل في الافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية والفرض وفي المتناقضات الجديدة الكبرى التي تنطوي عليها الحياة الاقتصادية المعاصرة ، وفي نمو قيم وعلاقات اجتماعية خاطئة ، بل وفي دوافع جديدة وبعيدة عن الاخلاق، في حياتنا الوطنية . ان سلامة الاشتراكية ، في رأى حزب العمال ، تكمن في اجابتها على هذه المشكلات .

الفصل الثاني

بريطانيا في الستينات

لعبت بريطانيا ، فى السنوات الست التى أعقبت الحرب ، دورا رئيسيا فى انعاش أوروبا اقتصاديا من آثار الحرب « كنا مفلسين » على حد قول السير ونستون تشرشل عام ١٩٤٥ ، فقد أفرغنا فى المجسود الحربى المشترك وبغير ماحد ، ما تجمع لدينا من أصول رأسمالية خلال قرن ونصف قرن من التجارة العالمية . وأصبحت الاستثمارات فيما وراء البحار - حوالى ١٨١١ من مليون الجنيه الاسترلينى من مجموع قدره ٤٠٠٠ مليون جنيه وفى بعض مسارح الحرب الرئيسية كدسنا ديونا ضخمة فى شكل أرصدة استرلينية بلغت حوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه . معنى هذا أنه بينما كان العالم مدينا فى عام ١٩٣٨ لكل رجل وامرأة وطفل فى بريطانيا بمتوسط قدره ٨٠ جنيها استرلينيا للفرد أصبح كل واحد منا فى بريطانيا مدينا لبقية العالم عام ١٩٤٥ بمتوسط عشرين جنيها استرلينيا بالنسبة الى الفرد . ولقد راحت تجارة صادراتنا (التى كانت غير كافية حتى فى أيام الكساد عام ١٩٣٨ لتغطية نفقاتنا) ضحية للجهد المشترك ، لان نقص البسواخر فى معركة الاطلنطى التى استمرت ثلاث سنوات ، حال دون المحافظة على طرق التجارة القديمة الراسخة ، ولهذا انخفض حجمها الى اقل من ٣٠٪ مما كانت عليه قبل الحرب . وكان قانون الاعارة والتأجير - الذى قدمت الولايات المتحدة بمقتضاه بلا مقابل جزءا كبيرا من الطعام والمواد الأولية اللازمة لابقاء بريطانيا على قيد الحياة ودعم جهودها الحربى شرطا ضروريا لكسب الحرب ، الا أنه كان يعنى اختفاء تجارة صادراتنا تماما . ولقد أنشأ العملاء التقليديون صناعاتهم الوطنية ، وأنشأ كثيرون اتصالات جديدة مع الموردين الأمريكين الذين أبوا التناحي عنهم -

وفى الوقت ذاته صعب جدا على بريطانيا أن تشرق طريقها فى الحياة نتيجة عجزنا عن شراء ما كان يلزمنا من الغذاء والمواد الأولية من مورديننا التقليديين . وأنهكت الحرب قواتنا واحتل العدو أجزاء كبيرة من أوروبا وآسيا : وهكذا أفرغنا - مع بقية العالم - على شراء طعامنا وموادنا الأولية

من الولايات المتحدة ٠٠ وكانت المؤن شحيحة والدولارات نادرة : فارتفعت الاسعار وتحولت عناصر التجارة ضدنا بشدة ٠٠ وفي هذه اللحظة وبعد انتهاء الحرب بأسابيع قليلة فقط ، انتهى العمل فجأة بقانون الاعارة والتأجير - وهو عمل اعترف الرئيس ترومان فيما بعد بأنه كان «خطأ» . وفي هذه الظروف اضطررنا للدخول في مفاوضات قرض الدولارات الكبير وكان من شروطه أن فرضت الولايات المتحدة قابلية للتحويل والتمسك بعدم التمييز برغم الريب التي أبدتها الحكومة البريطانية ٠ وترتب على ذلك أنه في عام ١٩٤٧ ، حينما كان ينبغي تنفيذ هذه الشروط ، ضاع هذا القرض سريعا بعد أن كانت الفاية منه اعادة تعمير بريطانيا ٠

ولولا فكرة مشروع مارشال السخية بعيدة الخيال والتعاون الأوربي الأوثق عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي التي انبثقت عنه لانهار اقتصاد أوروبا وتفشت المجاعة والبطالة في مناطق كبيرة من أوروبا القارية وسقطت لقمة سائغة بين برائن الشيوعية ٠

واذ تولت حكومة العمال المتمتعة بأغلبية كبيرة ولأول مرة مقاليد الحكم ، انصرفت بريطانيا لمهمة بناء نظامها الانتاجي المدمر غير الصالح . كانت الصناعات الاساسية كالصلب والكيماويات - التي كانت كافية لمواجهة طلبات اقتصاد ما قبل الحرب برغم انخفاض طاقتها كثيرا - عاجزة تماما عن مواجهة احتياجات بريطانيا بعد الحرب ، وكان لا بد من توزيع الموارد النادرة بغية توسيعها ٠ كذلك فإن صناعات أخرى كالنسيج والقطن كانت قد لعبت دورا هاما في طابع صادراتنا قبل الحرب ، انهارت تماما نتيجة للحرب كما دمرت المصانع ومحطات توليد الكهرباء أو أصيبت بعطب، وكذلك دمر أربعة ملايين من الاثنى عشر مليون منزل الموجودة في بريطانيا، وكان ثمانية ملايين رجل وامرأة بريطانيين ملحقين بالقوات المسلحة أو يعملون في مصانع الذخيرة ٠ وكانت المواد الجوهرية اللازمة لإدارة عجلة الانتاج ثانية وتوفير الانطلاق الى أسواق التصدير غير ميسور الحصول عليها بالفعل ٠

ومضت حكومة العمال في بريطانيا تؤدي مهمتها في مواجهة هذه الصعاب الرهيبة ٠ ان ابقاء القيود التي فرضت في وقت الحرب ، ووضع نظام من الأولويات القاسية ، مما يلزم للانعاش الاقتصادي وان كان بقبضاً لدى الشعب ٠ واصطناع التقشف ، ومواصلة تطبيق نظام التوزيع بالبطاقات بعد الحرب - كل ذلك كان ضروريا اذا شئنا البقاء والحياة ٠

وفي عام ١٩٤٧ كان انتاجنا بالمعنى الحقيقي على ما كان عليه عام

١٩٣٨ ، وفي العام نفسه زادت صادراتنا عما كانت عليه قبل الحرب .
وفي نهاية السنوات الأربعينية كنا نتزعم الحلف الأوربي في الانتاج
والصادرات واستثمار رأس المال . وفي التقدم نحو سد ثغرة الدولار .
وفي عام ١٩٥١ زاد المنتج القومي الكلي بنسبة ٢٤٪ وزادت الصادرات
بنسبة ١٩٪ بالقياس الى ما قبل الحرب .

ولكن مشكلتنا كانت لا تزال مظلمة اذ بالرغم من أن صادراتنا قد
انتعشت وأصبحت قادرة في عام عادي على دفع قيمة وارداتنا ، كنا لانزال
مثقلين بالديون القصيرة الاجل التي تراكمت على صورة أرصدة استرلينية
بلغت قيمتها ٤١٦٨ مليون الجنيه الاسترليني ، وكان هذا الصبء قد
تكدر أساسا في أثناء الحرب . وفي عام ١٩٥١ كما في سنوات كثيرة
منذ ذلك الحين ، كانت أية نسمة خفيفة من الصعوبات الاقتصادية تؤدي
الى السحب من تلك الارصدة وترغم بريطانيا على اجراء التعديلات اللازمة .
كان لابد وهو ما نأمل أن يتم - من معالجة الامر عن طريق العمل الدولي ،
واصلاح النظام النقدي بالعالم غير السوفييتي .

في ذلك العام فاز المحافظون في الانتخابات وتقلدوا الحكم طيلة
اثني عشر عاما وخلال عقد تحسنت فيه الاحوال الاقتصادية بدرجة بالغة،
زال ماكان العالم يعانيه من النقص في الغذاء والمواد الاولية . ومنذ عام
١٩٥١ تحركت لصالحنا عناصر التجارة أى النسبة بين أسعار الواردات
وأسعار الصادرات وهي النسبة التي ساءت بنسبة ٣٢٪ فيما بين عامي
١٩٤٥ ، ١٩٥١ ولو جعلنا من عام ١٩٥١ سنة الأساس لكانت هذه
العناصر تعادل ٧٦ في المائة في منتصف عام ١٩٦٣ هذا التحسن في عناصر
التجارة البالغ ٢٤ في المائة ، كان معادلا لكسب مفاجيء قيمته ٩٧٠ مليون
جنيه استرليني في ميزان مدفوعاتنا ويمكن قياس حجم هذا الكسب غير
المنتظر اذا عرفنا أن إيراداتنا من الصادرات في عام ١٩٥١ بلغ ٤٠٠٠
مليون جنيه .

وبرغم هذه العوامل المواتية ، كشفت الاثنا عشر عاما التي تلت
عام ١٩٥١ عن وضع اقتصادي مؤسف ، اذ ظلت احتياطياتنا من الذهب
والعملات القابلة للتحويل في عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ مثلها بالفعل في عام
١٩٥١ . وكان سجلنا في الانتاج والصادرات والاستثمارات أسوأ محل
تقريبا بين الدول المتقدمة في العالم الغربي . ويدل الجدول التالي على
ارقامنا المقارنة .

الاستثمار الثابت الاجمالي
كسبة مئوية من المنتج القومي الاجمالي

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	المانيا الغربية	فرنسا	ايطاليا	
١٥٨	١٧٤	٢٥٤	١٩٦ (١)	٢٣٧	١٩٦٢

البلاد الصناعية
الانتاج في الصناعة التمويلية بالنسبة الى
الساعة الواحدة
١٩٥٨ - ١٠٠

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	المانيا الغربية	فرنسا	ايطاليا	
٨٨	٩١	٨١	٦٩	٣٥	١٩٥٣
٩٩	٩٩	٩٧	٩٢	١٠٠	١٩٥٧
١١٨	١١٣	١٢٢	١١٩	١٣٦	١٩٦٢

بريطانيا في الستينات
المصادر من المصنوعات
نسبة الحصص في المائة الى القيمة الكلية

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	المانيا الغربية	فرنسا	ايطاليا	اليابان	
٢٦٢	٢١٥	١٢٠	٩٠	٣٢	٣٨	١٩٥٢
٢٠٤	١٥١	٢٠١	٩٣	٦٠	٧٥	١٩٦٢

(١) الاستثمار الفرنسي في المباني دونه بكثير في البلاد الأخرى .

هذه حقائق قائمة بالنسبة الى أمة عظيمة قبلت بغير ما ضرورة معدلا من التنمية الاقتصادية ، ومركزا في العالم دون ما تملية مقدراتها وصفاتها واحتياجاتها الحقيقية . ومن حق أصدقاء بريطانيا أن يتساءلوا عن السبب .

وجوابا على هذا السؤال فاني أرفض بصراحة كل ما يوحي بأننا فقدنا الصلابة وأن تدهورا طرا على مركزنا الاخلاقي وعزيمتنا وادارتنا على العمل .

إن بريطانيا لم تصبح أمة من الدرجة الثانية .

انما الخطأ في رأي قطاع كبير من الرأي العام البريطاني - خلاف حزب العمال - هو السياسة الاقتصادية التي اتبعناها طوال هذه السنوات الاثنتي عشرة ، وفي جو الجمود والركود الذي نشأ عن مواقف حكومة المحافظين .

هناك سمتان يجب تمييزهما . اولهما السياسة الاقتصادية للحكومة البالية التي أدت بالضرورة الى فترات طويلة من الركود ، والاخرى نقص الخيال وانعدام الدافع في قطاعات كبيرة من الصناعة البريطانية ، وبالأخص الفشل في تنمية درجة كافية من الديناميكية في هجومنا على أسواق التصدير . وسأعالج كلا منهما بدوره .

سياسة « قف - انطلق » الحكومية :

اعتمدت حكومة المحافظين طوال اثني عشر عاما على الاسلوب البالي القائم على تنظيم الاقتصاد بالوسائل النقدية ، واقتضى ذلك المفالة في أسعار الفائدة ، وأدى الى عدم كفاية الاستثمار والابتكار . ولكن عجم كفاية الاستثمار والابتكار كان السبب الاساسي في فشلنا ، ومن ثم فإن سياسات المحافظين زادت من خطورة عللنا الاقتصادية التي كان المفروض انهم سيمالجونها . وعلامة على ذلك فان التقديرات الانتخابية فرضت نمطا ثوريا على اقتصادنا وتقدمنا الاجتماعي ، فتبدأ فترة طويلة من الركود بعد كل انتخاب ، بسبب القيود الحكومية الصارمة ، ويعجز الانتاج عن الارتفاع ، بل انه قد يزداد انخفاضا . وكلما اقتربت الانتخابات فرضت عوائق محومة عوائق تتكون بطبيعتها أساسا من تنشيط مشتريات السلع الاستهلاكية في الأسواق المحلية ولكن هذا الانفجار المفاجيء يجلب في أعقابه أزمة اقتصادية جديدة بسبب عدم كفاية التوسع في

الطاقة الانتاجية ، اذ يشتد الضغط على المصادر النادرة فيؤدى الى أعناق زجاجات فى الطاقة والعمال المهرة والى تضخم محلى الطابع : فالتكالب على العمال وعوامل الانتاج الاخرى النادرة يؤدى الى تضخم التكاليف ، ويجتذب انطلاق الطلب الاستهلاكى على السلع مزيدا من الواردات - الطعام والسلع الاستهلاكية ، ويؤدى ازدياد النشاط فى السوق الداخلية الى عجز تجارة صادرات البلاد . ويزداد هذا العجز سوءا باطالة مواعيد توريد المعدات الرأسمالية .

وهذا يؤدى الى أزمة فى ميزان المدفوعات ، وبسبب مركز احتياطياتنا المعرض للتهديد ، تزداد هذه الأزمة تفاقم حتى تنتهى بالهجوم على الاسترليني .

واذ يركب الفزع الحكومة بسبب ضياع الذهب والعملات تلجأ الى اجراءات عنيفة كفرض أسعار فائدة عالية وشن هجوم عام على ثقة دوائر الأعمال . وفى الوقت ذاته فان الحفّض الشديد فى مصروفات الحكومة على الخدمات الاجتماعية وعلى ذلك المجال الكبير من الانفاق الرأسمالى الذى يخضع لسيطرة الحكومة ، يزيد من حصة الآثار الانكماشية . ومن ثم يشتد التضيق على المصارف ، وتعرض النقابات للتهديدات بتجميد الأجور ، وتضييق الحكومة من نظام الشراء بالتقسيط (تمويل الائتمان الاستهلاكى) ، وتصدر ميزانية طوارئ ترفع الضرائب التى يقع عبئها أساسا على الأخص على سلع الاستهلاك الشعبى ، فنضطر للاقتراض فى الخارج على نطاق يتسم بالاسراف .

وتعود الطمأنينة الى رأس المال الأجنبى ، ويصبح الاقتصاد «متينا» مرة أخرى - وتهبط بريطانيا الى العمل دون طاقتها وتلجأ الحكومة الى اجراء يؤدى الى تقصير ساعات العمل ، وتزداد البطالة فى سوق العمل حدة كلما تكررت الدورة . ويحتاج الأمر عادة الى عامين لتحديث هذه العمليات « باعثة الصحة » أثرها فى الاقتصاد . وبينما تحدث هذه الاجراءات أثرها تبلى البطالة والتذمر الاقتصادى نقطة تتعرض عندها الآمال الانتخابية للخطر مرة أخرى . فيقال للبلاد ان هناك الآن مجالا مستحبا للمناورة فى الاقتصاد ، واننا لانستطيع أن نتحمل البطالة فى هذا العصر الحديث ، وان ميزان المدفوعات متين (لأن الواردات ، وعلى الأخص المواد الأولية قيدت على نحو مصطنع) ، وان اتخاذ اجراء للتغلب على التضخم ليس محترما من الناحية الفنية فحسب - كما يقول الاقتصاديون منذ عام - وانما هو أيضا ضرورة ملحة .

وباقتراب الدورة البرلمانية من نهايتها يصبح التوسع هو الحالة السائدة . فتلغى القيود المفروضة على القروض الاستهلاكية ، وتشجع وسائل الاغراء الجديدة التى يبتكرها التجار ، بل وتخفف حملة الدعاية للادخار القومى ، ويتحسن الاتفاق على الخدمات الاجتماعية وبالأخص التعليم الذى كان أول ضحية لحملة التقييد . وتعلن خطط جديدة تعد بمزيد من الاتفاق ، اذ ينبغي أن يشترك صاحب معاش كبير السن ، والمريض ، والصغير فى رعايتنا المتزايد . ويكتشف وزير الخزانة ، عند افتتاحه صندوق ميزانية مستر جلادستون العتيقة ، أكثر الأسباب الاقتصادية احتراماً ليقدمها لمجلس العموم الأمل فى خفض فى الضرائب تبلغ قيمته مئات الملايين من الجنيهات ويفرج عن أقساط أخرى من قروض ما بعد الحرب كمورد تكميل للميزانية لزيادة الاتفاق - كل ذلك باسم تجهيز المضخة القومية وبلا اعتبار بالطبع للتأثيرات الانتخابية السعيدة .

هذا النمط الدورى ليس بصورة من وحي الخيال . انه يصف بالدفقة ماحدث فى أثناء السنوات السبع الماضية . فقد فاز المحافظون فى انتخابات عام ١٩٥٥ بإجراء خفض فى ضريبة الدخل استهوى الناخبين وعلى أثر انتهاء الانتخابات بدأت الأزمة الاقتصادية . وفى مدى خمسة شهور من الانتخابات قدم وزير المالية ميزانية تكميلية زادت فئات الضرائب زيادة كبيرة ، ووضعت الفرامل على التوسع . وفى عهد وزراء المالية المتعاقبين ، المستر بتلر والمستر ماكملان والمستر ثورتيكروفت ، ضغط الانتاج حتى وصل الى مستوى ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وارتفعت أسعار الفائدة الى ٧ فى المائة وهو أعلى مستوى بلغته فى مدى قرابة أربعين عاما ، وخفضت بشدة برامج الاتفاق من جانب الحكومة والهيئات المحلية .

وعندما اقتربت انتخابات عام ١٩٥٩ ، وحقق الانكماش التوازن فى موقف ميزان المدفوعات ، ادار وزير المالية الجديد مستر هيثكوت أمورى عجلة الرخاء الذى يصحب الانتخابات ، فزاد الانتاج الذى ظل راكدا ثلاث سنوات ، وانخفضت أسعار الفائدة انخفاضا كبيرا ، وأعلن عن اجراء تخفيضات هائلة فى الضرائب ، وزادت برامج مصروفات الحكومة والسلطة المحلية زيادة كبيرة .

واذ انتهت الانتخابات عادت الأزمة مرة أخرى ، فوجهت برفع أسعار الفائدة الى المستويات المعروفة فى أوقات الأزمات ، وكانت الغاية منها اجتذاب العملات الصعبة وبتكلفة كبيرة ، وعاد الانتاج ثبت عند

مستوى مابعد الانتخابات . وفى عام ١٩٦١ كرر نمط عام ١٩٥٧ نفسه رفع سعر النيل الى ٧٪ ، القيود المفروضة على تمويل القروض ، اجراء خفض فى المصروفات المحلية والحكومية ، محاولة تجميد الأجور ، والانكماش وما يستتبع ذلك من زيادة البطالة .

وعندما اقتربت الانتخابات مرة أخرى ، أصبح التضخم من جديد هو الحالة السائدة : تحديد أسعار الفائدة ب ٤٪ ، تخفيضات كبيرة فى الضرائب ، توسع مصروفات الحكومة والسلطات المحلية ، اعانات مالية كبيرة للصناعة الكاسدة . كل هذه الاجراءات استخدمت لتنشيط الانتاج الذى كان لايزال فى أوائل صيف عام ١٩٦٣ أقل من ذروته فى عام ١٩٦٠ وبدأ الانتاج يتحرك مرة أخرى .

وفى هذا العام الأخير ، ١٩٦٣ ، زاد عنف دورة المحافظين أى « التوقف والانطلاق » كثيرا ، وبدأت بخفض أسعار الفائدة الى ٤٪ وتخفيف فى القيود المفروضة على الشراء بالتقسيط ، أعقبته تخفيضات فى الضرائب . وعلى عكس العام السابق فإن هذه الامتيازات لم تقتصر على الأثرياء : وانما أفادت الناخب الحدى : وتعاقبت الامتيازات ، الواحد تلو الآخر ، بسرعة مذهلة ، فأفاد المسنون من اعادة دفع ضرائب وقت الحرب ، ومن تخفيف شروط الحصول على المعاشات . وخفضت ضريبة المشتريات على عدد من السلع الاستهلاكية الشعبية ، وأعقب ذلك تقديم اعانات مالية كبيرة للصناعة الكاسدة نظرا لأنها أثبتت أنها بطيئة جدا فى زيادة مصروفات الحكومة . ولم يكن هناك ادعاء جديد بأن المصروفات العامة يجب أن تخفض حتى يمكن خفض الضرائب ، وانما كان ينبغي أن يتم تجديد بريطانيا بالمبادأة الحكومية . وبينما كانت تقارير لجان الخبراء تتكدس فى الوقت المناسب لاجراء الانتخابات ، بذلت وعود براقعة من بينها عدد كبير من مقترحات العمال الأصلية التى كان المحافظون يعارضونها ويسخرون منها الى عهد قريب .

وأعقب اختزال برنامج بناء المدارس بذل وعد بانفاق ٣٨٥ مليون جنيه استرليني عليها ، وأعقب ضغط ميزانيات الجامعات بحماسة بذل وعد بزيادة الاستثمار بمبلغ ٣٥٠٠ مليون جنيه استرليني أخرى فى مدى عشر سنوات . ووعدت الحكومة بانفاق ٨٩٣ مليون جنيه استرليني على المستشفيات ، ٢١٤ مليون جنيه على خدمات الرفاهية . وبعد أنه أوقف هدف الاسكان القومى لمدة عشر سنوات ، زاد بمقدار الثلث . على أن تخضع الأرض للبيع الاجبارى لتجنب التصادى فى المضاربات . وأعيد

تعديل القانون الذى يطلق أيدي أصحاب المنازل فى معاملاتهم مع السكان بصرامة وتقرر زيادة الانفاق الرأسمالى من الأموال العامة بنسبة النصف على الأقل اذا قدر لبرنامج المحافظين أن ينفذ . وليس ثمة ادعاء بأن هذا البرنامج يمكن تمويله بدون حدوث تضخم مالم يتسع الانتاج القومى . فحكومة المحافظين التى وضعت برنامج العمال الأكثر تواضعا فى أثناء انتخابات عام ١٩٥٩ بأنه « مستحيل من الناحية المالية » قبلت الآن وجهة نظر العمال كاملة ، وتحدثت العمال أن يقولوا أى البرامج يختزل .

ان مالم يفعلوه هو قبول منطق الرغبة الجديدة ، والحاجة للتخطيط الدقيق وبالأخص التخطيط الإقليمى وتنسيق الحكومة والنشاط الاقتصادى الخاص . كان هذا الفشل هو الذى قلل فى الماضى من توسع بريطانيا الصناعى وهبط به الى جزء صغير من المعدل اللازم لتنفيذ البرنامج الجديد .

ان النزاع السياسى المالى لا يدور حول برنامجين متنافسين ، وانما يدور حول الاجراءات اللازمة لضمان زيادة الانتاج التى تستطيع وحدها دعم برامج الانفاق الاجتماعى بغير التردى فى هوة التضخم (١) .

الديناميكية المفقودة - ان القول بأن الصناعة البريطانية بصفة عامة فقدت ديناميكيته يعتبر مسبة بالنسبة لعدد كبير من المنشآت الصناعية ، ولالاف من المديرين ، وخبراء الانتاج ، وفريق التصميمات والعلماء - وبالأخص شبابهم الذين يعتبرون أكفاء كأمثالهم فى أى جزء من العالم . ومعناه تجاهل النجاح البعيد المدى الذى حققته الشركات الصناعية الفردية فى الصناعة ، وقصص النجاح الذى لا يبارى والذى حققته الصناعات التى يملكها القطاع العام كالصناعات الكهربية ، وهى ثلاث فقط من الصناعات التى أحدثت ثورات فنية أدت الى ادخال تحسينات مذهمة فى الطاقة الانتاجية .

اما وقد قلت هذا ، فان هناك سببا يدعو للقلق الشديد من ناحية نشاط الصناعة فى بريطانيا ، ذلك أن الاختلاف بين أكثر المؤسسات

(١) كتبت الفقرة أعلاه فى أكتوبر عام ١٩٦٣ عندما بدأت الواردات فعلا فى الزيادة على نحو لا يتواءم مع الانتاج والصادرات . وفى الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ . زادت النفقة التجارية اتساعا على نحو خطير وزاد ترقب اتخاذ اجراءات قيدية جديدة .

وأقلها كفاية ، أعظم من الاختلاف بين الطاقة الانتاجية هنا وبينها في أمريكا .

لقد أبدت شركات كثيرة جدا أدلة على تصلب شرايينها وعدم استعدادها للأخذ بالفنون الحديثة والتحرك مع الزمن .. وبدلا من أن تؤدي حركة الادماج الكبيرة وموجة عروض الاستيلاء على المؤسسات الى ترشيد الانتاج ، خلقت صناعات كثيرة جدا في أيدي المولدين بدلا من المديرين - وكما هو الحال في المجالات الأخرى بالحياة ، يظل الفنى والحبير في الصناعات البريطانية في مركز أدنى من ذلك الذى يتمتع به الهواة من أصحاب الحسب والاتصالات الطيبة في غرف اجتماعات مجالس ادارات الشركات .

في بعض الصناعات النامية بالسنوات الخمسينية والستينية وهى الصناعات التى كانت بريطانيا تمثل فى كثير من الأحوال ، مركز الصدارة عند انتهاء الحرب ، تخلفنا عن التوسع الذى حدث فى الجيل الأخير . ومهما يكن من أمر الحجج والحجج المضادة التى قد ينشرها رجال الاحصاء - وكان هذا ميدانا للجدل العنيف - لا يمكن أن يكون هناك غير الشك القليل فى أن من أسباب سوء عرضنا النسبى فى أسواق الصادرات اخفاقنا فى توسيع بعض الصناعات التى يكون الطلب على صادراتها فى متناول اليد .. ففى ميدان الآلات الحاسبة وأدوات الورش مثلا ، ساءت النسبة بين الواردات والصادرات على نحو خطير فى أثناء الجيل الماضى .

وفى حقل الثورة الآلية ما كان فى وسع أحد ممن درسوا تاريخ بريطانيا الاقتصادية أن يتكهن بأن دور بريطانيا لن يكون دور أكبر مصدر فى العالم للمعدات الآلية ، وانما دور المستورد الأكبر ذلك لأن الأمر ليس مجرد مشكلة فشلنا فى أن نكون معتدين على نحو كاف فى أسواق الصادرات ، وانما المشكلة اننا فشلنا فى عالم من التكنيكات والتصميمات والمواضات سريعة التغير حتى اننا لم نستطع اشباع مطالب سوقنا البريطانية نفسها . فمن عدد الماكينات السويسرية وأجهزة الراديو الألمانية واليابانية الى الأحذية والملابس الإيطالية أصبحنا مستوردين كبارا للسلع التى كان ينبغي أن نكون من كبار مصدرها . وهذا القول صحيح من ناحية كيف صحته من ناحية الكم ، فان قيمة كل طن من معدات الماكينات التى نستوردها مثلا ، ضعف قيمة كل طن من تلك التى نصدرها .

أين يكمن هذا النقص الديناميكي ؟ قدمت تفسيرات كثيرة ، وكان كثير منها من جانب المحافظين الذين قالوا منذ عامين انه ليس من أمل فى

استعادة ديناميكتنا الضائعة بدون الصدمة الصحية المجددة للقوة ، أي « الدش البارد » الذى يطنطنون له كثيرا والذى يجب أن يعقب دخول بريطانيا فى السوق الأوروبية المشتركة .

يجب أن تكمن الاجابة فى كل من المجالين الاقتصادى والسيكولوجى فان قرنا ونصف قرن من الزعامة فى الثورة الصناعية خلق فى كثير من مديرى الصناعة مقاومة عنيفة وراسخة للتغيير ، ويصدق هذا بصفة خاصة على المشروعات التى تملكها وتتوارثها أسر « كان هذا حسنا بالنسبة لجدى ومن ثم فانه حسن بالنسبة لى » ، « سيطل العالم فى حاجة مستمرة الى عدد الماكينات من انتاج «سنوك» ، «اننى رجل عمل ، ولا حاجة لكل هذه الثروة حول الأبحاث الصناعية أو أبحاث السوق » .

ودل البحث الذى قامت به الحكومة منذ أربعة أعوام على أن ١٣٪ فقط من العاملين فى صناعة عدد الماكينات ، وهى صناعة حيوية ، سجلوا « كعلماء ومهندسين مؤهلين » ، بل ان هذا الرقم يضم عددا كبيرا لا يحمل أية مؤهلات فنية خلاف عضوية المعاهد التى كانت - حتى عهد قريب - لا تملك نظاما لاختبار الطلاب بها . وكان الرقم ٠٦٪ فى صناعة أخرى هامة هى صناعة بناء السفن ، وقد لحص فريق أمريكى يدرس الانتاجية موقف احدى الصناعات البريطانية الكبرى نحو استثمار رأس المال بقوله «عندما تكون التجارة رائجة فلسنا بحاجة الى التجديد ، وعندما تسوء الأحوال فاننا لانستطيع الانفاق عليه » .

ان القيود التى تفرض من جانبي الصناعة وتخلف القلق والبطانة من الأيام السابقة على نشوب الحرب بدأت تقضى على جيل من العاملين وفى تلك الأثناء تفقد بريطانيا الأسواق التى تنتزعها منها الشركات الأجنبية .

هناك ركود فى القمة ، ذلك أن قطاعا كبيرا من صناعة بريطانيا يدار على أيدي أسر توارثه أو على أساس أسرة تقوم به .

منذ قرن مضى استخدمت الملكة فيكتوريا حقها فألغت بجرة قلم نظام مشتريات الجيش الذى كان يبيع لأولاد الأثرياء والأسر من ملاك الأراضي شراء المناصب فى قوات التاج المسلحة بصرف النظر عن الصلاحية أو القدرة العسكرية . وما من شك أن التعيين فى قيادات الجيش أو البحرية على هذا الأساس أمر لا يمكن التفكير فيه الآن . ومع هذا فان هذا النظام لا يزال ساريا فى صناعة بريطانيا وفى نظامها المالى بدرجة أكثر . ومعنى هذا خيبة أمل عشرات الآلاف من المهندسين والعلماء

والمصممين وخبراء الانتاج أو التسويق الشبان المتحمسين المدربين تدريباً عالياً والذين يؤدون معظم العمل في الواقع ، ويقدمون معظم الافكار ولكن لا يسمح لهم باتخاذ القرارات ولا تتاح لهم سوى فرصة ضئيلة لشق طريقهم الى صفوف الصفوة التي تملك القوة .. لدينا المحترفون ، ولكن عدداً كبيراً جداً من رؤسائنا هم من الهواة الذين لا يشتركون في اللعب» .

ان لهذا الموقف تأثيراً عميقاً على سير صادراتنا . فالدراسات التي أجرتها الحكومة والدراسات عن السوق التي أجرتها هيئات على مستوى عال كمجلس صادرات الدولار (الذي أصبح الآن مجلس صادرات نصف الكرة الغربي) ومجلس الصادرات الى أوروبا ، تروي قصة واحدة نمطية - نقص عدوان مؤسسات صادراتنا .. وهنا يأتي سؤال : اننا مازلنا ننشئ اجابة فاترة على حين أن منافسنا الألماني أو الأمريكي يقفز في طائرة .. اننا نرسل المندوبين التجاريين ، وقد يكونون متحمسين ومتخصصين : أما هم فيبيعون بكبار المديرين . اننسا كثيراً ما نترك الشكاوى التي ترد الينا عن قطع القيار وخدمة ما بعد البيع بلا اجابة ، أما هم فانهم يستأجرون طائرة ويتخذون اجراء عاجلاً .

ان بعض مصدرينا أكفاء جداً ، أكفاء كأي مصدرين في العالم ولكنهم قلة . ولهذا فان قسماً كبيراً جداً من نقل صادراتنا يقع على عاتق عدد قليل جداً من الأكتاف العريضة . ودلت دراسة أجرتها الحكومة منذ أمد غير بعيد على أن حصة من المؤسسات تتولى ٥٠٪ من صادرات بريطانيا ، فلا عجب إذن اذا انخفضت حصة التجارة العالمية في المصنوعات التي تسيطر بها بريطانيا من ٢١٥٪ في سنة ١٩٥٢ الى ١٥٢٪ في سنة ١٩٦٢ . ولم يكن مفر من حدوث هذا الانخفاض نظراً لأن الصناعات التي دمرتها الحرب في أوروبا واليابان انتعشت وكتسبت قوة جديدة . لكن كيف نستطيع أن نفسر انخفاض حصة المملكة المتحدة في مجموع ايراداتها من ٦١٪ الى ٤٦٪ فيما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٠ في أسواق الكومنولث المحمية التي تكفل الأفضلية والوقاية لها .

لقد التزمت بالصرامة من ناحية بعض الشكوك التي تحيط بالصناعة البريطانية . وليس هذا هجوماً حزبياً ، لأنه أكثر تحفظاً في كثير من الانتقادات والتحليل التي أجرتها صحف المحافظين والمطبوعات الصناعية أو تقارير الأبحاث الرسمية .

الا أنه من غير المستطاع فصل الصورة الصناعية عن أية انتقادات لسياسة الحكومة .. لقد كان لسياسة « التوقف والانطلاق » الحكومية

تأثير مثبت على كثير من الشركات التي رأت الضوء - ولعل ذلك بعد الأوان - واتخذت قرارات جريئة بالنزول الى ميدان التوسع أو الأخذ بالأساليب العصرية ، ولكن ما لبثت أن وجدت نفسها مقيدة بارتفاع أسعار الفائدة أو بالعجز الكامل عن إيجاد رأس المال اللازم .

ثم ان طبيعة سياسة الحكومة الدوارة ، وسنوات الركود الثلاث التي يعقبها نشاط مفاجئ خاطف قبيل الانتخابات ، كان لها أثر بعيد المدى على الطاقة البنائية للصناعة البريطانية بحيث لم تستطع تحمل العبء الملقى على كاهلها .

ان قرارات ما قبل الانتخابات في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٩ وفي عام ١٩٦٣ كانت مشوهة بطبيعتها . فبدلا من التوسع المستمر في الطاقة الصناعية (١) ، رزنا بالركود الذي أعقبته فورة محبومة في صناعات السلع الاستهلاكية وكان الرواج الذي صاحب انتخابات سنة ١٩٥٩ بصفة خاصة رواجاً في السلع الاستهلاكية الدائمة - كالسيارات والفسلات وأجهزة التليفزيون والثلاجات - وكان مدعشاً في خلق انتعاش انتخابي وقتي ، لايفيد ، بل يضر بلا شك ميزان مدفوعاتنا ، لأن الرخاء المشوه من هذا القبيل ، يفشل في خلق الطاقة التي تشتد الحاجة إليها لأسواق التصدير ، وفي الوقت ذاته فانه ، في أحوال عام ١٩٥٩ اعتصم واردات كبيرة من المواد شبه المصنوعة كالواح الصلب بسعر ثقل على ميزان مدفوعاتنا .

ثم ان سياسة « التوقف - الانطلاق » تميل الى معارضة التوسع في أساس بريطانيا الصناعي ، كما تياس من ناحية المصنع والآلات ومن ناحية العمال المهرة أيضا . ومن ثم فحينما ينمو الرخاء فأننا نبدأ مبكرين جدا في عنق السحاب الذي هيأته لنا طاقتنا الصناعية المحدودة ونقص العمال المهرة .. وتنمو أعناق الزجاجات ، وترتفع التكلفة ، ويقل زمام الرخاء من اليد .

لذلك لابد أن الدرس الذي تعلمناه هو أن بريطانيا تحتاج الى سياسة اقتصادية لاتجنبها فحسب جهاز « التوقف - الانطلاق » الانتخابي انبهاظ التكاليف ، وانما تساعد وتشجع بقوة تلك التغييرات في البنيان الصناعي والتي هي جوهرية لبقاء بريطانيا الاقتصادية .

(١) في عام ١٩٥٦ الذي مستر ماكملان الذي كان وزيرا للامانة حين ذاك الحوافز الضريبية التشجيعية للاستثمار الصناعي ، وقام خلقه في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ بقوة التمديدات التي اقترحتها المناوذة لاعادتها ولم تمع الا عتبة انتخابات سنة ١٩٥٩ .

الفصل الثالث

العمال والديناميكية الاقتصادية

يدل تحليل مشكلة بريطانيا الاقتصادية في الفصل السابق على أن الاختبار العالي لسداد الاشتراكية البريطانية المعاصرة يكمن في قدرتها على أن تعيد لبريطانيا الاحساس بالغاية والقدرة على تنفيذها وإذا لم نبذل جهدا جبارا لزيادة توسعنا الاقتصادي ، فلن نستطيع حل المشكلة وضمان حياة كريمة وسعيدة لكل فرد ، والعناية بالمسنين والصغار والضعفاء ، وخلق بيئة مادية في جميع أنحاء البلاد تصلح لشعب مثقف .

إن برامجنا للتعليم والعلم والخدمات الاجتماعية تعتمد جميعها على الديناميكية الاقتصادية . ومن ناحية أخرى تصبح الديناميكية الاقتصادية بلا معنى إذا خلت من الغرض الاجتماعي . فبغير الاسراع بالتجربة وزيادة الانتاجية في بريطانيا يتعرض أساس نسيجنا الاجتماعي نفسه للخطر .

ولكن أى اسراع في تقدمنا الاقتصادي لن يجلب معه الارتياح الحقيقي إذا لم يمثل تقدما متزنا على جبهة عريضة لا أن يكون مجرد خلق محسوم لحاجات جديدة عن طريق التلاعب بالأذواق ، وفرض تقادم سيكولوجي على المستهلك . إن القيود النقدية لا يمكن أن تحل مشكلتنا الاجتماعية والاقتصادية ، ولا تستطيع أن تنتج التوسع ولا التفسيرات النباتية الضرورية ، بل ولا تستطيع أن تضع حدا لانعدام التوازن الاجتماعي الذي ظهر أخيرا في بريطانيا ، والذي يتضح انه يهدد الولايات المتحدة الأمريكية أيضا .

إن حزب العمال يؤمن بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، ويعتقد في حشد الموارد الانتاجية في البلاد بطرق ديموقراطية بغية التوسع .

قد يكون هذا لعنة في نظر الكثيرين بالولايات المتحدة الذين يسوون بين التخطيط والشيوعية . لكن من حيث اتصال الأمر بالعقيدة ، فإن هذا الموضوع لم يصبح موضع جدل في المملكة المتحدة . إن الأحرار الذين كان قد يسودهم الذين برعونهم هم آدم سميث وريتشارد كوبدن ، وشعارهم حرية العمل ، قلبوا حرية العمل إلى تخطيط اقتصادي حكومي مع المشاركة في الملكية والمشاركة في الربح كقوة دافعة في الصناعة . بل

ان المحافظين أنفسهم الذين ناضلوا بعنف فى الانتخابات الأخيرة تحت راية « نجاح المحافظين » يقدمون أنفسهم الآن بغيرة وحماس بوصفهم حزب التخطيط الاقتصادى . وتوحى جميع ضروب دعايتهم قبيل الانتخابات بأن شعارهم فى الانتخابات القادمة سيكون « نجاح تخطيط المحافظين » .

لقد آمن حزب العمال بالتخطيط الاقتصادى الديمقراطى منذ أكثر من نصف قرن حينما قدمت مجموعته البرلمانية الصغيرة بزغامة كير هاردى لمجلس العموم مشروع قانون حق العمل الذى سعى لأول مرة للحصول على اعتراف التشريع بحق جميع القادرين والمستعدين للعمل فى الحصول على وظيفة معقولة . وكانت هذه هى اجابتنا على البطالة الجماعية التى تفشت فى العشرينات والثلاثينات . وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وعثت جميع الموارد الانتاجية بصرف النظر عن الربح الخاص أو المزايا الطائفية لتحقيق غاية قومية مفردة ، دعونا الى وحدة مماثلة فى الفاية لكسب السلام . فبغير فرض القيود على ظروف ما بعد الحرب من حيث نقص الأغذية والمواد الخام والطاقة الانتاجية وبغير التخطيط - ولو أن أساليبنا لم تكن محكمة فى ذلك الوقت لكان من المحتمل أن ينتهى الأمر ببريطانيا الى الانهيار فى السنوات الأربعينية بدلا من أن تتزعم أوروبا فى النضال من أجل الانتعاش الاقتصادى . واقع الأمر من ناحية هذا التسجيل التاريخى أن أول مشروع بريطانى للسنوات الأربع (١٩٤٨ - ١٩٥٢) وضع استجابة لاحتياجات مشروع مارشال . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى التى فرضت التخطيط على أوروبا ، ولو لم تفعل ذلك لفتحت أبواب أوروبا أمام الشيوعية .

وطوال سنوات الركود فى الخمسينات والستينات ، أكد حزب العمال مرة أخرى أهمية الحاجة الى التخطيط الاقتصادى ، ولكنى لن أردد هنا جميع حججنا ومقترحاتنا ، ولكنها كانت انشائية وتفصيلية بالمعنى الذى لم تصل اليه أية معارضة فى تاريخ بريطانيا السياسى وانتقل الآن الى عام ١٩٦١ .

فى مناقشة اقتصادية دارت فى شهر فبراير من ذلك العام ، كنت أتكلم بوصفى وزيرا للمالية فى « وزارة الظل » المالية ، وقدمت تخطيطا « لمشروع سنوات أربع لبريطانيا » : أتبعته بخطة تفصيلية احصائية واقتصادية نشرت فى مجلة سياسية أسبوعية .

وفى مجلس العموم . قابلت صفوف المحافظين بالإشارات الى

التخطيط بالسخرية : اذ كان التخطيط لا يزال في نظرهم كلمة قذرة .

وبعد ذلك بخمسة شهور ، وازاء اسوأ أزمة اقتصادية واجهتها بريطانيا منذ الحرب ، أعلن الوزير المحافظ المستر سلوين لويد تحول الحكومة الى التخطيط . ومضت الحكومة في انشاء المجلس القومي للتنمية الاقتصادية . وشكلت سكرتارية قوية لهذا المجلس من كبار رجال الصناعة في بريطانيا (بما فيهم مديرو مجالس ادارة الصناعات الرئيسية المؤممة) وكبار زعماء نقابات العمال الذين اجتمعوا برئاسة وزير المالية حيث اعطيت التعليمات الى مجلس التنمية لبحث الامكانيات العملية لتحقيق توسع صناعي بنسبة ٤٪ سنويا وبدون العودة الى سياسة « التوقف والانطلاق »

وفي اواخر سنة ١٩٦٢ قدم مجلس التنمية تقريراً عن الآثار التي سوف تترتب على تنفيذ التوسع المطلوب بنسبة ٤٪ في العام ، على الصناعة والاستثمارات والمصروفات الحكومية والاستهلاك والتجارة الخارجية ايضا . وكصورة احصائية للاهداف المنشودة لقي هذا التقرير ما هو أكثر من الترحيب . ودل قبول المحافظين للتقرير على أنهم يشعرون من كسب الانتخابات على أساس صيحات معركتهم القديمة « حرية المحافظين » والتبذير الاشتراكي . وأخيراً أوضح المجلس القومي للتنمية الاقتصادية ان الخطط الاشتراكية الخاصة بالتعليم والصحة .. الخ يمكن أن « تنفذ » وأكثر وأن دخل الحكومة سيزيد بنسبة أكثر من نسبة زيادة الدخل القومي وأثبت التقرير أن معظم التصريحات العنيفة التي صدرت عن المحافظين لا أساس لها يعد هذه الوثيقة التي أعدها مستشارو الوزير المحافظ وقبلها هو نفسه . وهم يستطيعون الآن الادعاء بأن هذا هو « نجاح تخطيط المحافظين » ولكنه كان « تخطيطاً في فراغ » ، كما أوضحت في مقال نشرته مجلة « نيو ستيتسمان » ، ومن ثم فإن في استطاعة حزب العمال أن يشير عن صواب إلى الاخلاص المريب الذي يتسم به التحول المتأخر نحو التخطيط من جانب المحافظين قبل حلول موعد الانتخابات . كذلك لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن السياسة الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع أن تحول إلى حقيقة هذه الخطط المعدة على الورق .

ويرغم أن أهداف مجلس التنمية الاقتصادية القومي تقدم هائل على مفاهيم المحافظين ، فانها تمثل بوضوح ، من وجهة النظر الاشتراكية ، أهدافاً أقل بكثير مما يتصوره حزب العمال . وفي مقال نشرته مجلة

نيومستيقسمان ، اوضحت أن الأرقام التي ذكرها المجلس تتفق مع المقترحات التي أوردتها في مشروع السنوات الأربع الذي وضعته قبل ذلك بعام وأن كانت دونها حدرا وطموحا ، اذ يبدو أن مجلس التنمية الاقتصادية كان مجاملا في تقديره الخاص بالاستثمار والصادرات اللازمة لدعم زيادة الإنتاج بنسبة ٤٪ برغم عدم كفاية هذه النسبة من وجهة نظرنا . وعلاوة على ذلك فقد ارتكزت الخطة أول الأمر على افتراض دخول بريطانيا السوق المشتركة وهو افتراض مالمبث أن تبين بطلانه .

لسنا نفرض من قيمة الأهمية السيكولوجية حتى للأهداف المكتوبة على الورق ، ونظرا لأنها حددت مع شدة الاهتمام بملامتها للبلاد داخليا فمن المجاز أن تحول دون وقوع التقديرات الخاطئة الباهظة التكاليف في تخطيط الطاقة الصناعية ، وثمة قيمة في نظام الأهداف الذي يربط طاقة صناعة الصلب فعلا بخطة استخدام الصلب أو الذي يضمن أن الخطط المتعلقة بالصناعة الخاصة مرتبطة بالتوسع المقترح في محطات توليد الكهرباء التي يملكها القطاع العام لأن ذلك قد يؤدي إلى سرعة التقدم الصناعي . ومن ثم فمناقشة الخطط والحصول على كثير من الضمانات في التزام كل طرف بالتوسع ، فانه من الممكن أن يكون لهذه الأهداف تأثير توسعي مرات على الخطط التي تعد في داخل قاعات مجالس الإدارة .

وبعد عشرة أعوام من الترنج تحت وطأة سياسة « التوقف والانطلاق » فإن قدرا من ضمان التوسع المستمر يساعد على خلق الثقة بشرط أن يكون هناك إيمان حقيقي بتحول الحكومة فعلا واستعدادها للاستمرار في هذا التحول بعد انتهاء الانتخابات .

ان نجاح الأهداف الذي تنشره عاما بعد آخر مجلة كوميسارية دي بلان « Commissariat du Plan » الفرنسية أحدث تأثيره على الصناعة البريطانية والحكومة البريطانية أيضا ولو أن القلائل من المحافظين هم الذين على استعداد للاعتراف بالدور الرئيسي في مشروع مونيه Monnet للتوسع في الصناعة المزممة مثل الكهرباء والغاز ، كما أنه ليس هناك أدراك كبير لدى اعتماد نجاح التخطيط الفرنسي أولا على التضخم المالي الذي وأدته الحروب الاستعمارية ، وفي فترة أحدث ، على التشجيع الذي قدم للصناعة عن طريق خفض قيمة النقد وخفض الأجور الحقيقية . وفي هذه الظروف كانت السيطرة الصارمة على سوق رأس المال ، من جانب سلطات التخطيط ، وهي سيطرة أكثر صرامة من أية سيطرة موجودة أو يفكر فيها أي حزب في بريطانيا ، فعالة تماما .

وعلاوة على ذلك فإن « نجاح » الخطة الفرنسية و « المعجزة الاقتصادية » لا تذكر الآن بكثرة نظرا لأن فرنسا تواجه الآن صعوبات اقتصادية أعظم باضطراد . ولقد أصبح مفهوما أن المعجزة لم تتجاوز تأثير الخفض الحقيقي في الأجور الحقيقية الذي تم نتيجة لخفض قيمة النقد (الذي رفع الأسعار بالداخل) وأعقبه اقامة حكم صارم لنجح ، لفترة من الوقت ، في خفض الأجور النقدية .

ومن هنا فاعتماد على التجربة الفرنسية في الاعتقاد بأن نشر خطط الأهداف كفيل بتحقيق الخدمة ، خلق بأن يؤدي الى خيبة الأمل .

في رأينا أن نجاح جهاز تخطيطنا القومي يعتمد على مدى سرعته ونجاحه في مساعدة وتشجيع التغيرات البنائية الضرورية في الصناعة البريطانية . ومن الجائز للأسباب التي أوردتها أن يؤدي التوسع في الانتاج الى أزمات في النقد الأجنبي اذا لم تشحذ قدرة الصناعة البريطانية على المنافسة بترشيد البناء الانتاجي . فهناك اختلاف أكبر بين أحسن الشركات وأسوأها في معظم الصناعات البريطانية مما هو بين الصناعة الأمريكية والصناعة البريطانية ككل . فاذا أمكن تنشيط الشركات التي هي أقل انتاجا ومساعدتها لتصل الى المستويات العالية التي بلغتها المؤسسات التي هي أحسن ، فستحل مشكلة انتاجنا وتحل معها أيضا مشكلة كيفية تهيئة مستوى حياة لائق لعمالنا بدون فرض ضغط لا يطاق على موازين مدفوعاتنا . اما تكويننا الاقتصادي الحالي وبصرف النظر عن أي جهاز لخفض قيمة العملة ، باهظ التكاليف وهادم لذاته ، فليس ثمة جهاز معروف لمن يتولون تنظيم النقد ، يمكن أن يزيد الصادرات بأكثر مما يتناسب مع معدل زيادة الانتاج ، ذلك أنه عندما حدثت أزمة المدفوعات زادت الاجراءات النقدية الصارمة لخفض معدل نشاط الأعمال على أمل « دفع » السلع الى أسواق الصادرات . وكانت النتيجة ركود الانتاج وزيادة تكاليف الانتاج وليس انخفاضها ، وحدث أثر سيئ على الطاقة الانتاجية واستثمارات رأس المال الجديدة . وكانت الطريقة الوحيدة التي « أثمرت » هي أزمة الثقة المدمرة حقيقة التي نجمت عن معدلات من الفائدة تنم عن الذعر ، وعن خفض في مصروفات الحكومة وليدة الذكر ، مما أحدث انكماشا كان كافيا لازالة الضغط عن ميزان مدفوعاتنا - على حساب سنتين أو ثلاث سنوات من النمو الاقتصادي .

قالت لجنة راد كليف للسياسة النقدية (١) مايلي في تقريرها :

• ان النتائج العريضة التي استخلصناها عن تأثيرات هذه الاجراءات في أثناء السنوات الخمسينية هي - ١ - ان العراقيين التي وضعت أمام وسائل تمويل معينة لم تحدث أي تأثير في ضغط مجموع الطلب ولكنها أحدثت عجزا كبيرا في كفاية المنظمات المالية - ٢ - ان القيود المفروضة على البيع بالتقسيط أحدثت تأثيرا كبيرا ، من نوع المرة الواحدة ، على كل تغيير كبير - ٣ - ان هذه التأثيرات الكبيرة على مجموع الطلب اشتملت على تأثيرات توجيهية كبرى وهي وان كانت متعمدة في بعض الأحيان الا أنها كانت - بصفة عامة - ضارة بالكفاية الصناعية •

لهذا فان تخطيط العمال الاقتصادي سيعني اجراءات مادية وقائمة على التمييز ، واجراءات مالية ، اجراءات تهدف الى تنشيط نمو صناعات معينة نحتاج الى منتجاتها للتصدير ، والاقتصاد في الواردات أو تقوية أساسنا الصناعي •

ان ما يحتاجه التصدير هو التوسع في الصناعات الرئيسية • ففي السنوات العشر الماضية اتسعت الصناعة الهندسية الألمانية وغيرها من صناعات المعادن بسرعة تزيد مرتين على سرعة توسع صناعاتنا ، لقد اضطررنا لمواجهة طاقة فائضة لفترات طويلة في حين كانت الصناعات الألمانية التي تستخدم المعادن تقترب من هامش الطاقة الانتاجية • وهذه السلع المعدنية هي التي يحتاجها العالم ، وليست أصلا تلك السلع المعدنية التي ترتبط بالرواج الاستهلاكي عندنا كل أربع سنوات •

ان للاقتصاد في الاستيراد قوة أعظم كثيرا مما يظن ، فقد كان عنصرا هاما في تحسن موقفنا في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥١ ، اذ اقتصدنا الملايين من العملة الأجنبية بإنشاء معامل تكرير البترول في بريطانيا ولتحقيق الوفرة في الدولارات التي تنفق في شراء الطعام وسعنا الزراعة البريطانية على نحو كبير • وللإقتصاد في الدولارات التي نقسرى بها المواد الأولية الرئيسية ، شجعنا تنمية الانتاج في هذه البلاد ومن ذلك قيام مؤسسة معروفة في بوسطن بإنشاء مصنع للكربون الاسود جعلنا نتمتع بالاكفاء

(١) عين مستر ماكجيلان لجنة مفوضة عندما كان وزيرا للمالية لفحص نظمنا النقدية وسياستنا النقدية • وقد انتقد تقريرها الذي صدر باجماع الآراء (ونشر عام ١٩٥٩) سياسات الحكومة بصف وأزر تماما خطوط نقد العمال في البرلمان بحيث دهش القليلون عندما رفضت الحكومة ما ورد في التقرير من نتائج باحترام ولكن بحزم •

الذاتى فى هذه المادة ، وايجاد وسيلة لانتساج حامض الكبريتيك الفنى
يستخدم المواد المحلية . فاذا استطعنا - تشجيع العمليات الحالية بوسائل
اقتصادية مشروعة - أن نتابع برنامجا كبيرا للاقتصاد فى الاستيراد كلما
كان ذلك مستطاعا على نحو اقتصادى - أى بغير أن نلجأ الى الاجراءات
الوقائية كالتعريفات أو الحصص - فسوف نتمكن ، بمرور الزمن ، من
المحافظة على معدل نمو أعلى فى انتاجنا القومى ، وربما كان أعلى بكثير من
الـ ٤٪ السنوية التى حددها مجلس التنمية الاقتصادية القومى بغير أن
نزيد من قيمة وارداتنا .

ان تقوية أساسنا الصناعى معناها اتخاذ اجراء لانتاج مزيد من المواد
الأساسية وشبه التامة الصنع (التي يكلفنا استيرادها الكثير الآن) وبالأخص
فى ميدان الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها ، والمعادن والوقود .
وينطوى ذلك على اتخاذ قرارات كبرى هادفة فى مجال الاستثمار ، ومعناه
بالمثل قرارات تتصف بالشجاعة وبعد النظر فى التدريب الصناعى .
ومعناه - كما سابين فى فصل تال - تطبيق هادف بدرجة أكبر للأبحاث
العلمية والتكنولوجية فى عملياتنا الصناعية .

ليس معنى هذا أساسا زيادة كبيرة جدا فى الاستثمار الرأسمالى
الانتاجى فحسب ، بل ومعناه أيضا تنشيط هادف للتجديد والترشيد ثم
للكفاية عن طريقهما .

ما من شك أن العمل الهادف لتحسين أدائنا الصناعى يعنى تغيير
موقف الحكومة والصناعة معا من القرارات المتصلة بالاستثمار ومن تجديد
التكنيكات الصناعية .

لسنا متعصبين للعقيدة فيما يتعلق بالوسائل التى سنحتاج
لاستخدامها .

فمن المحقق أننا سنحتاج الى استخدام الأداة الضريبية الى أقصى
حد . وقد قلنا : اننا سنعمل على تجديد نظامنا الضرائبى وتحقيق مرونته
بقصد تشجيع الشركات المجددة الآخذة فى التوسع ، وتنشيط المؤسسات
المتراخية . وسوف نضع تأكيدا على تشجيع أولئك الذين يجنون المال
بالإسهام فى الانتاج والصادرات القومية أكبر مما نضعه على الذين يكسبون
المال عن طريق الاستيلاء على الشركات وعمليات الادماج والمقامرة فى الأراضى
والممتلكات . وسيوزع ثقل الضرائب بعدالة أكثر عن طريق القيام بحملة
ضد التهرب من الضرائب الذى بلغ فى اتقانه الفنى فى بريطانيا درجة

عالية وباهظة التكاليف • ولقد قلت ذات مرة انه لو كرس عشر المجهود الذي يبذل حاليا في التهرب من الضرائب لحملتنا الخاصة بتنشيط الصادرات لحلت مشكلة ميزان مدفوعات بريطانيا •

دأبنا منذ سنوات على الالاحاح في اجراء تغييرات ضريبية جذرية حتى يتمكن رجال الصناعة من استهلاك الاستثمارات الجديدة في المباني والمصانع والآلات بالنسبة التي يرونها ، بدلا من المعدل التعسفي الصوري الذي تحدده تعليمات ادارة الدخل الداخلي • ولهذا رحبنا بقبول وزير مالية المحافظين ، بضغط شديد من جانب مجلس التنمية الاقتصادية القومي ، لهذا المبدأ في ميدان التنمية الصناعية المحدود في مناطق الكساد باسكتلندا وويلز وشمال انجلترا ولكن اذا درسنا الأمر على المدى الطويل ، لوجدنا أن الامتياز الممنوح كان محدود المجال جدا •

ذلك لأنه كان في بريطانيا طوال نصف القرن الماضي اعتقاد منحوس بدوام المباني الصناعية ، على حين أنه من المعتاد في الولايات المتحدة اعتبار المباني الصناعية قشرة يمكن أن تكتسح بسرعة وتستبدل بمبان جديدة تدعو اليها التكنيكات سريعة التغيير ، كما أن عددا كبيرا من رجال الصناعة ببريطانيا آمنوا بشدة بالمبادئ التي تبناها مجلس الدخل الداخلي من أنك حينما تبنى مصنعا فإن هذا المبنى سيبقى على مر الأجيال الى أن تقرر وزارة الاشغال اعتباره من الآثار القديمة •

وسيستدعي الأمر اتخاذ اجراءات ضريبية خاصة لتنشيط الصادرات. في نطاق القواعد التي حددتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية «الجات» والتجارة • أما الاجراءات الضريبية المنطوية على تقديم اعانات مالية أو التفرقة فقد ألفتها « الجات » بخلاف الاجراءات المتعلقة بضريبة المبيعات على النمط الاوربي ، ولكن سوف يسمح باعفاءات معينة لتشجيع تنمية الصناعات والمؤسسات ، وهي اعفاءات سوف يكون لها اتصالها المباشر بقوة بريطانيا الاقتصادية • وبالإضافة الى اجراءات تنشيط أنواع من الصناعة ، فاننا نحتاج الى حوافز ضريبية لتنشيط أنواع من الاستثمار ، ولهذا اقترحت السماح باعفاء مناسب بوجه خاص بالنسبة للاستثمارات أو تقرير دوافع ضريبية أخرى تتصل بادخال أنماط معينة من المعدات وبالأخص في ميدان التالية •

الا أن هناك اجراءات أخرى تتجاوز الميدان الضريبي • ففي الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥١ تبين لحكومة العمال أن من وسائل دعم ثقة رجال الصناعة في منتجاتهم تقديم أوامر توريد « مضمونة » أو « ضمان على

ببإيض ، للمؤسسة المختصة لضمان تصريف منتجاتها في السوق الحكومية اذا تبين أن مطالب السوق مخيبة للأمل . فيمثل هذا الضمان استطاعت الحكومة اقناع المسؤولين عن بعض مؤسساتنا الهندسية المشهورة بالضى فى انتاج سلع يشتد الطلب عليها فى أسواق الدول النامية .

وتملك الحكومة أداة قوية أخرى فهي من كبار المشترين فى بريطانيا ، اذ تبلغ قيمة مشترياتها السنوية من السلع والخدمات حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه . وهذا السلاح مخيف لفرض توحيد القياس ومساعدة صنع منتجات جديدة . فمثلا كلما زاد عدد موظفى الحكومة المزودين بالآلات الحاسبة (ان جزءا كبيرا من عمليات أمننا الاجتماعى ونظام ضريبة دخل على حسب ماتكسب يدخل فى هذه العملية) أمكن تشجيع التحسينات الجديدة فى هذا الحقل مما يساعد على زيادة الصادرات والاقتصاد فى الواردات .

ولكن أقوى التغييرات البنائية سوف تنجم من انشاء صناعات جديدة قائمة على العلم . سوف أناقش هذا الموضوع فى فصل تال ، أما هنا فان اهتمامنا منصب على التنمية الصناعية التى ستننتج من ذلك .

فى السنوات العشرين السابقة دفعت بريطانيا ثمنا باهظا لترى أن كثيرا من نتائج أبحاث علمائنا قد تحولت الى المرحلة الانتاجية بالخارج . والواقع أن هذه العملية كانت نتيجة تجميع اكتشافات الأبحاث فى أثناء الحرب : ولو استطاعت بريطانيا أن تسترد الآن جميع الاتاوات التى كانت تستحقها على الرادار وتطوراته الالكترونية . والبنسلين وغيره من العقاقير ، فضلا على عدد كبير من الأبحاث الأساسية فى الطاقة الذرية ، لخفت حدة مشكلاتنا الخاصة بالعملات الأجنبية وأمکن التغلب عليها الى درجة كبيرة .

ولكن انحطاطنا النسبى فى تحويل انجازات الأبحاث الى معارف صناعية كان نقطة ضعفنا الأساسية ، ولهذا ينبغى أن نركز جهودنا فى هذه المسألة . ويجب علينا ، ونحن نتحرك نحو رعاية هادفة أكثر وتشجيع أكبر للأبحاث المدنية عن طريق أسلوب الأبحاث العسكرية وعقود التنمية ، أن نلاحظ انشاء صناعات جديدة لنضمن لبريطانيا عاندا اقتصاديا كاملا من جهود علمائها .

كذلك لا نتمسك بالعقيدة فيما يتعلق بشكل التنظيم الصناعى . وفى بعض الحالات ستمنح المؤسسات الخاصة تراخيص مقابل أداء اتاوة ، وفى حالات أخرى ستكون هناك مشاركة بين الحكومة والمؤسسة الخاصة ،

وفي حالات ثالثة ستكون الأغلبية للحكومة أو يجرى انشاء مشروعات مملوكة للقطاع العام ١٠٠٪ . وفي كل حالة يجب علينا أن نصر - مثلما بصر أى مستثمر خاص حذر ، على أنه حينما تصنع سلع أو عمليات جديدة نتيجة لأبحاث أو تحسينات تبناها المجتمع ، فيجب أن يكون للمجتمع نصيب فى السيطرة على الأرباح ، يتناسب مع ما أسهم به .

هذا الاقتراح الذى يعتبر أساسيا فى سياسة العمال ، يمكننا من أن نضع النص الصحيح للحجة التى يسيء خصومنا تقديمها بمنتهى العناية ، عن الملكية العامة والتأميم .

إذا كان المقصود بالتأميم نقل الممتلكات التى يملكها القطاع الخاص الآن الى الملكية العامة ، فإن اقتراحنا الأساسى للتأميم فى سياستنا هو أن تعاد للملكية العامة الوحدات الأساسية فى صناعة الصلب أو بالأحرى تلك الوحدات - وليس كلها بحال من الأحوال - التى ألقى المحافظون تأميمها . وعلى ضوء هذا المعنى فإن قدرا من التأميم سوف تنطوى عليه مقترحاتنا بإنشاء « شبكة » مائية قومية ، ولكن هذا يكاد لا يكون موضع جدل .

وفى مجال النقل حيث وصلت السكك الحديدية البريطانية الى حالة من الإفلاس الفعلى نتيجة للملكية السابقة على التأميم ، والأعمال ، ومنافسة النقل البرى الرهيبه ، فإننا سنضع نظاما متكاملا للنقل ، وإن كان هذا النظام سيعتمد فى الأغلب على التوسع فى ذلك القطاع من صناعة النقل البرى والمجزى الى درجة عالية أكثر من اعتماده على نقل المؤسسات من الملكية الخاصة الى الملكية العامة .

وفىما يتعلق بالباقي فإن خططنا الخاصة بتوسيع القطاع العام ، واحتلال « الذرا القيادية » تقوم أساسا على خلق صناعات جديدة وفق الخطوط التى ذكرتها، ولكننا سنزيل القيود المفروضة على طاقة الصناعات القائمة التى يملكها القطاع العام لنتج السلع التى يستخدمها هذا القطاع أو للتصدير كالترخيص للمجلس القومى للفحم بصناعة الأدوات التى يستخدمها فى التعدين .

وحيث تعتمد أرباح المشروع كلها أو جزؤها الأساسى على مشتريات الدولة كما هو الحال فى أجزاء من صناعة طائراتنا أو صناعة المستحضرات الطبية التى تثير أرباحها على حساب الخدمة الصحية القومية فضيحة عامة، فإننا نحتفظ بحق المشاركة فى هذه الأرباح بحصة عادلة .

ان الحكومة الحاضرة تميل لكسب أموال دافعي الضرائب في صناديق استجاء المؤسسات الخاصة المزعومة ، أما حكومة العمال فيستكون أكثر صرامة في رعايتها للأموال العامة ، ولكن حيث يكون هناك ما يبرر تقديم الإعانات المالية للصناعة فأننا نحتفظ - كما يفعل أى مستثمر خاص - بحق الحصول على حصة مناسبة فى الأرباح والإشراف مقابل استثمارنا .

هناك مجال آخر نصر فيه على حق المجتمع فى التدخل . ففى السنوات الأخيرة طغى على الصناعة البريطانية مشترون يعملون فى كثير من الأحيان للحصول على مكاسب مالية سريعة أكثر مما يعملون لتحقيق كفاية الصناعة . فحينما يبدو أن شراء أو اندماجا سيؤثر على مصلحة صناعية هامة ، فأننا نحتفظ بحق التدخل وإجراء تحقيق ، وعلى حسب ما يكون مناسباً ، نلقى الصفقة المقترحة أو نسمح بها بضمانات تكفل تحقيق مصالح المستهلك أو المصالح الأخرى الهامة أو - فى الحالات المناسبة حيث تفرض الكفاية الصناعية احتكاراً - فأننا سنحتفظ بحق ضمان خضوع مثل هذا الاحتكار للرقابة العامة .

الفصل الرابع

العمال والثورة العلمية

في حديث صحفي قريب العهد سئلت عما أربطه ، فوق كل شيء آخر ، بالاشتراكية في هذا العصر الحديث . فأجبت أنه اذا كانت هناك كلمة واحدة استخدمها لتعريف الاشتراكية الحديثة فهذه الكلمة هي « العلم » .

لقد بدأت الاشتراكية كتمرد ضد التفاوت واستغلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر . وكرس رجال مختلفون مثل وليام موريس وكيرهاردي وروبرت بلاتشفورد وسيدني ويب حياتهم لخلق نظام اجتماعي يجب أن تخضع فيه قوة الانسان النامية على وسائل الانتاج لفائدة الجميع وليس لفائدة القلة .

اننا نعيش اليوم وسط ثورة صناعية تختلف من ناحية الدرجة والسرعة والنوع أيضا عن ثورة مائتي السنة السابقة . فاستخدام البخار - ومن بعده البترول والطاقة الكهربائية الهيدروليكية - في عمليات الانتاج والنقل ، جعل في الامكان تحقيق زيادة هائلة في الطاقة الانتاجية ، واقرنت هذه الزيادة أساسا باستخدام قوة الآلة بدلا من عضلات الانسان .

أما ثورة التالية في السنوات الخمسينية والستينية فمختلفة ، اذ أن الآلات الحديثة لا تحل الآن محل العضلات وانما تحل محل وظيفتين كانتا تمثلان حتى الآن اسهام الانسان الفريد في العملية الانتاجية ، والقدرتين البشريتين على التذكر والحكم . فحينما تتمكن الآلة الحاسبة من اختزان الحقائق في ذاكرتها ، ثم تستخدم هذه الحقائق لاجراء اختبار وحكم على القيمة فستقلب العملية الانتاجية كلها رأسا على عقب ١٠٠% ، لقد تقدمنا فعلا الى مرحلة أبعد ، الى النقطة التي تستطيع الآلة عندها القيام بأعمال باهرة تتعلق بالذاكرة والاختبار تتجاوز بكثير طاقة أي شخص فرد أو أية مجموعة من الافراد يمكن تصورها .

يكاد يكون من المستحيل قياس خطى التقدم التكنولوجي ، ويقال

لنا انه في فترة الخمس عشرة سنة الحالية أي من ١٩٥٥ الى ١٩٧٠ أو من ١٩٦٠ الى ١٩٧٥ ستتقدم التكنولوجيا الصناعية بسرعة تفوق تقدمها في المائة والحسين عاما الماضية .

فالتكنولوجيا العسكرية تقدمت منذ عام ١٩٤٥ ، أي في أقل من عشرين عاما ، وفي أحوال سلم مزعوم، أكثر مما تقدمته في جميع القرون التي توالى بعد اكتشاف البارود ، كذلك فإن التكنولوجيا الصناعية تتقدم بسرعة تكاد لا تقل عن ذلك ان كانت تقل على الإطلاق .

لقد بلغنا الآن موقفا من الممكن فيه فنيا وان لم يكن ممكنا من الناحية الاقتصادية بعد ان ينتج برنامج خط لانتاج عدد الماكينات يخضع للتحكم الآلي ، سيارة كاملة بدون أية مساعدة من الانسان . ولدنيا الآن نظم للحسابات ذات دائرة دفع مدتها ثلاثة من مليون من الثانية ، ولكن هذه الآلة اخذت تعمل فنيا وتتنحى عن مكانها لآلة أخرى أسرع منها ألف مرة . وهكذا وصلنا الى النقطة التي لا عودة منها في الثورة التكنولوجية حيث تستطيع عدد الماكينات انتاج آلات أخرى ، بل وسلسلة لا حدود لها من العدد على صورتها بدون أى تدخل من جانب المهارة الانسانية . وعندما تصبح الآلة قادرة على الابتكار الذي لا حد له سنصل الى النقطة التي ينبغي عندها اما أن يتحكم الانسان في الآلات واما أن تسيطر الآلات على الانسان .

ان ثورة التالية في الصناعة ، كالثورة النووية ، تجعل الانسان مضطرا للمفاضلة بين تعس ورخاء لا حدود لهما .

فاذا أمكن السيطرة عليها على نحو سديد ونشرها فمن الجائز أن يؤدي ذلك الى زيادات لا تخطر على البال في مستويات المعيشة لنا ولجميع الشعوب مع الأمل في التمتع بوقت فراغ كبير . أما اذا لم نخضعها للسيطرة فمن الممكن أن تعني أرباحا فاحشة للقلة ، وعمالة لها وزنها لعدد كبير ، واحتمال انتاج مزيد من السلع الاستهلاكية لا تلبث أن تنكدس دون أن يشتريها أحد لأن المشتريين المرتقبين عاطلون بسبب الآلات ذاتية الحركة .

اننا نشاهد القانون الاقتصادي الجديد بوضوح في الولايات المتحدة حيث تتميز ذروة كل دورة جديدة في الانتاج الصناعي بنسبة من البطالة أعلى كثيرا من الذروة السابقة . وهناك احصاءات وضعتها زعماء العمال الذين يدرسون احتمالات المستقبل وأعضاء مجلس الشيوخ هناك تقول انه اذا أريد المحافظة على العمالة الكاملة فعل الولايات المتحدة أن تعد أكثر من

أربعين مليون وظيفة جديدة في عام ١٩٧٠ . وإذا شئت ان تخفض هذا العدد بنسبة ٢٥ بل ٥٠٪ وتزيد السنين من خمس الى عشر فان المشكلة تظل مع هذا خطيرة .

ان ثورة التآلية تتقدم ببطء أكثر في بريطانيا ، ولكنها حينما تزداد سرعة فسنواجه المشكلة نفسها - مما يوحي بأننا سنضطر لحلق عشرة ملايين وظيفة جديدة ، بزيادة ٥٠٪ في منتصف السنوات السبعينية . ونحن لا نستطيع تجنب هذا التحدي بدفن رؤسنا في الرمال ورفض الانضمام الى عصر التآلية : فما لم نستقل مركبة التقدم التكنولوجي فستراجع سريعاً الى التخلف الاقتصادي . ولقد كان من الأمور التي تشرح النفس في مؤتمر حزب العمال الذي عقد في أكتوبر الماضي ما أبداه الحزب من استعداد ، بل ومن لهفة - في التعرف على تحدي عصر الآلة ذاتية الحركة .

ان الثورة التكنولوجية ما زالت بطيئة حتى الآن . ويبدو صانعو الآلات الحاسبة انه من الأسهل عليهم أن يبيعوا منتجاتهم البالغة التقدم، بالخارج عن بيعها في بريطانيا . ولقد كنت أتحدث منذ أمد قريب . مع واحد من أكثر زعماء نقاباتنا تقدماً ، وكان قد زار تشيكوسلوفاكيا ورأى هناك آلات بريطانية ذاتية الحركة أكثر مما استطاع العثور عليه في أية مؤسسة صناعية مماثلة في إنجلترا . والمحتمل في الوضع الحالي أننا سنملك من الآلات ذاتية الحركة ما يكفي لحلق مشكلة بطالة خطيرة بين العمال غير اليدويين ، وبين المهندسين أيضاً - ولكنها لن تكون كافية لحلق ثغرة في الانتاج .

ان هذا الحديث يجرنا الى موضوع مستقبل بريطانيا الصناعي . . لقد كنا يوماً ورشة العالم ، ولكن هذا لم يعد هدفنا حتى ولو رغبتنا فيه، لأن الصناعات الوطنية في كل دولة بدأت تسد حاجة أهلها من السلع التي كنا نحتكر تصديرها من قبل . وبدأ الانتاج الرخيص ينتقل الى أيدي الدول ذات الأجور المنخفضة : ومن ثم فان دورنا ينحصر في اخراج منتجات من مستوى أعلى ، وهنا سيكون التصميم الجديد والاكتشافات الجديدة والوسائل التكنولوجية الجديدة مفتاح المستقبل . وهذا هو السبب الذي من أجله طالبت حزب العمال بتسخير العلم لمصلحة الاشتراكية ، والاشتراكية لمصلحة العلم ، فان في شعبنا مهارات فطرية وموهاب عملية وعلمية وتكنولوجية اذا أنميت ، وصقلت ، وبدأت تعمل،

تستطيع في فترة معقولة من الزمن ألا تجعل من بريطانيا ورشة للعالم فحسب وانما تجعلها أيضا المصنع الرائد بل مصنع المعدات الذي يفتي على أي حال حقلا كبيرا في الصناعة في العالم .

فما معنى هذا ؟ ان مهنتنا رباعية ..

أولا - يجب أن نعد مزيدا من العلماء .

ثانيا - بعد اعداد العلماء يجب أن نحقق نجاحا كبيرا في استبقائهم بهذه البلاد .

ثالثا - بعد تدريبهم واستبقائهم هنا ، يجب أن نستخدمهم بذكاء أكثر عند تدريبهم ، مما نفعل حاليا مع العلماء الموجودين .

رابعا - يجب ان ننظم الصناعة البريطانية بحيث تطبق نتائج الأبحاث العلمية على نحو هادف في مجهودنا الانتاجي القومي .

علماء اكثر :

اننا لا ندرب علماء ومهندسين وفنيين يكفون احتياجات البلاد ، ليس معنى هذا أن بعضهم يزيد الآن عن الحاجة أو يسافر الى الخارج اننا ننتج عددا كبيرا منهم ، وانما معناها أننا لا نستخدم العلماء الموجودين عندنا ، فان اضطراب ميزان العرض والطلب قد لا يعني ان العرض كاف وانما يعني ان الطلب غير كاف تماما . فان روسيا تدرب عددا يزيد احدى عشرة مرة والولايات المتحدة تسع مرات على ما تدربه بريطانيا من العلماء والمهندسين .

ليس هذا بالطبع نتيجة أي عيب نوعي في طلاب البلاد ، وانما هو نتيجة العيوب الزمنية في نظام التعليم ببلادنا .

اننا هنا في بريطانيا نستخدم نظاما لا يمكن الدفاع عنه ، من عزل أطفالنا في سن الحادية عشرة ، بطريقة الاختبار - وهي عادة اختبار مدته يوم واحد - تقرر مستقبلهم التعليمي كله . وتكون نتيجة ذلك امتبعاد حوالي ٧٥٪ من التلاميذ نتيجة لهذا الاختبار وهؤلاء يحرمون من التعليم الثانوي الذي يتيح لهم فرصة التعليم الجامعي .. وهناك استثناءات ، فبعض الطلاب الذين يفشلون في هذا الاختبار يبذلون جهدا خارقا يمكنهم من دخول الجامعة .

وحزب العمال يعارض بشدة هذا النظام لاننا ، كديمقراطيين نطالب
بالمساواة فى القرض ولاننا نهتم بمستقبل بلادنا ، وليس فى استطاعة
بريطانيا احتمال هذا الاستبعاد المبكر لثلاثة أرباع سكانها من الالتحاق
بالتعليم العالى .

ولكن اختبار سن الحادية عشرة ليس الحاجز الوحيد ، فيفضل عدم
كفاية الأماكن بالجامعة وغيرها من كليات التعليم العالى يجسد عدد اكبر
فأكبر من الطلاب الذين بلغوا سن الالتحاق بالجامعة أنه من المستحيل
عليهم الاستمرار فى حياتهم الدراسية . وترتب على تضخم معدل المواليد
بعد الحرب أن وصل الكثيرون الآن الى مرحلة التعليم الجامعى . وفى عام
١٩٦٢ فشل ربع الطلاب الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة بعد جوازهم
الاختبارات الدراسية فى دخول اية كلية . وفى عام ١٩٦٣ يتبين ان
عامل الاستبعاد اكثر . وان المرء ليسمع عن طلاب فشلوا فى الدخول
بالرغم من تمتعهم بالمصالحات التى سمحت لآخوانهم وأخواتهم بالالتحاق
بالجامعة قبل ذلك بعام .

لقد بينت لجنة روبنس أنه لكى نمنح شباننا نفس الفرصة غير
الكافية لدخول الجامعة مثلما حدث عام ١٩٦١ فاننا نحتاج الى ١٩٧٠٠٠
مكان فى الجامعة فى سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ ، والى شهور قليلة مضت كانت
حكومة المحافظين تضع الخطط لاعداد ١٧٢٠٠٠ مكان فقط ، وقد أرغمها
تقرير روبنس على تغيير خططها ، ولقد أجرى واحد من كبار خبراءنا فى
التعليم هو السير اريك آشبي الأستاذ بكلية كلير بكمبردج ورئيس
الاتحاد البريطانى مقارنة حديثا بين ما سجلته بريطانيا وما سجلته دول
الكومنولث الأخرى فى هذا المجال . فقال :

• الطفل الكندى الذى ولد عام ١٩٤٥ تتاح له فرصة من ست
ليصبح طالبا متفرغا فى الجامعة على حين تتاح للطفل الأسترالى فرصة من
تسع والندنى فرصة من احدى وعشرين . وليس هناك من يستطيع أن
يقول ان الحلاف كامن فى مقدرة الدول الثلاث على دفع نفقات التعليم أو
فى الذكاء النسبى لأطفالها ، •

هذه المقارنة تثير الدهشة أيضا حينما نمدها الى ما وراء دول
الكومنولث فقد دل تقرير روبنس على انه بينما يتفرغ ٤٠٪ من شبان
بريطانيا للدراسة الجامعية ، فان هذه النسبة ترتفع فى فرنسا الى ٧٪
وفى السويد الى ١٠٪ وفى الولايات المتحدة الى ٢٠٪ .

ولن تتعدل الصورة اذا ادخلنا فيها الأنواع الأخرى من التعليم العالي . فاذا ضممنا اليها الطلاب المتحقيين بمدارس المعلمين وبكليات التكنولوجيا المتقدمة ، ومدارس الفنون . ومن يحصلون على مناهج دراسية كاملة في الكليات الفنية ، فان حوالى ١٠٪ فقط من شباننا يتمتعون بأى نوع من التعليم العالي . أما فى الولايات المتحدة فان ٣٨٪ من الشبان الذين تتروء أعمارهم بين ١٨ و ٢١ عاما يحصلون على نوع من التعليم العالي . ولكن المصلحين هناك ابتداء من الرئيس كنيدي فما دون غير مرتاحين لذلك .

ان جميع الأرقام التى أوردتها تتصل بلا شك بجميع الطلاب وليس بالعلماء والمهندسين فقط . بل لقد أصبح من الأصعب فعلا الالتحاق بكلية لدراسة الفنون أو العلوم الانسانية ومن الطبيعى أن يؤكد الحزب أهمية توفير التسهيلات لجميع نظم التعليم . الا أن الأرقام التى ذكرتها صحيحة بالنسبة لمشكلة اعداد العلماء والمهندسين الذين نحتاج اليهم .

اننا لن نستطيع تقديم كل قوتنا العقلية كشعب على حين يحرم كثير من أبنائنا فرصة التعليم العالي وينكر النظام المساواة فى الفرص ، لقد قال السير اريك اشبى الذى أنقل عنه ما يلى : « ان الطلاب الذين يقع عليهم الاختيار للتعليم الجامعى هم الذين يعتقد أنهم الصفوة الصغيرة المثقفة » . ولكن الأرقام تدل على أنهم فى الأغلب صفوة اجتماعية لأن تقرير لجنة وكلاء الوزارات حول الالتحاق بالجامعات منذ ستة أعوام دل على أنه من المحتمل أن ثلاثة أرباع أبناء وبنات طبقة كبار المهنيين والمديرين هم الذين يلتحقون بالجامعة وأن واحدا من ثلاثة من أولاد المهندسين والاداريين الآخرين فقط هو الذى يلتحق بالجامعة . وفى الطرف الآخر من الميزان يصل حوالى واحد فى المائة من الطلاب الذين ينتمون الى آباء عمال يدويين غير مهرة الى باب الجامعة وحوالى ٣٪ من منازل العمال شبه المديرين .

ومن ثم فان خطط العمال الخاصة بالتعليم تنطوى على اصلاحات جوهرية فى كل مرحلة من مراحل التعليم . وستكون أولوياتنا فى التعليميين الابتدائي والشانوى لتخريج مزيد من المعلمين ، وانشاء فصول أصغر ، واستئصال شأفة المدارس الفقيرة - وانهاء نظام الاختبار فى سن الحادية عشرة . وقد التزمنا ببرنامج للتوسع الكبير فى التعليم الجامعى مع استخدام الأبنية والتسهيلات الحالية فورا : الأبنية لافتتاح جامعات

وكليات أكثر وانتهاء نظام الترفع الذى ينكر على كلياتنا للتكنولوجيا المتقدمة حق منح الاجازات العلمية .

ففى اطار برنامج تسهيلات التوسع فى التعليم العالى سنتمكن من تخريج الجزء الأكبر من العلماء والمهندسين والتكنولوجيين الذين ستحتاج اليهم بريطانيا الجديدة . ولكن خططنا لن تقتصر على التعليم فى الكليات .

ذلك لأننا نعتزم وضع برنامج جديد تكميلى - وليس بديلا من التوسع فى التعليم العالى ويقضى هذا البرنامج بتقديم تسهيلات للدراسة فى المنزل وفق المقاييس الجامعية ومقاييس التعليم العالى عن طريق المراسلة .

ان الغرض من هذه الخطوات هو اعداد مجموعة كبيرة متنوعة من الطلاب المرتقبين - فهناك فنيون وتكنولوجيايون لعلم غادروا المدرسة فى سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة ، بعد عامين أو ثلاثة أعوام قضوها فى الصناعة يشعرون بأنهم يستطيعون اكتساب المؤهلات كالعلماء أو الفنيين المتخرجين . وهناك آخرون كثيرون لعلم يشغلون وظائف كتابية لاكتساب مهارات جديدة ومؤهلات جديدة . وهناك كثيرون فى جميع المستويات فى الصناعة يرغبون فى الحصول على المؤهلات فى ميادين علمهم أو فى ميادين أخرى ، أو ربات منازل قد يرغبن فى الحصول على مؤهلات فى الأدب الانجليزى أو الجغرافيا أو التاريخ . وهناك تلك المنطقة الواسعة التى يغطيها الآن اتحاد العمال التعليمى ، والفصول المسائية التابعة للسلطات المحلية التى يمكن أن تؤتى ثمارها اذا قدمت برامج تليفزيونية وإذاعية ومناهج أخرى .

ان ما نتصوره هو خلق وكالة تعليمية جديدة تمثل الجامعات وغيرها من منظمات التعليم واتحادات المدرسين وسلطات الإذاعة والنشأين والهيئات العامة والخاصة والمنتجين القادرين على انتاج مواد التليفزيون وغيرها من المواد التعليمية . وستقدم الدولة المعونة المالية وجميع المساعدات التى تحتاج إليها هذه الوكالة . ويمكن الحصول على الوقت اللازم للإذاعة اما عن طريق تحديد قناة خاصة بالتليفزيون مع التسهيلات الإذاعية المناسبة أو بتخصيص وقت على القنوات الثلاث الموجودة والرابعة عند تشغيلها .

وستدعم البرامج التعليمية بتقديم كتب النصوص وغيرها من المواد التى تتصل بالمناهج كما ستقدم التسهيلات للدراسات التكميلية فى معاهد

التعليم كالكليات الفنية • وستوضع الترتيبات لوضع الاختبارات وتصحيح أوراق الإجابة تحت إشراف الجامعات أو الكليات الفنية أو المعاهد المهنية • أما مناهج المراسلة التي لا تقوم في حد ذاتها على برامج التلفزيون أو الراديو فستتاح أيضا للراغبين مع الانتفاع بالتجارب التي حصلت عليها كليات الدراسة بالمراسلة الموجودة حاليا •

وسيطلب الى الوكالة عمل الترتيبات مع جامعة أو أكثر من الجامعات الحالية لتقديم تسهيلات الاختبارات ومنح شهادات وديبلومات خارجية للطلاب الذين يصلون الى مستوى عال في الاختبارات •

ويمكن تقديم مناهج مدتها سنة واحدة للحصول على دبلومات في مواد كثيرة كاللغات الأجنبية • وسيطالب رجال الصناعة بدفع علاوة للأشخاص الذين يقومون بالبيع أو غيرهم من موظفيهم الذين يدرسون للحصول على دبلوم • وسيكون هناك أيضا كثيرون يرحبون بهذه التسهيلات لأسباب غير مهنية - فالأسر التي تعترض قضاء عطلة بالحارج في الصيف القادم ترغب في تلقي برنامج شتوي في اللغة الألمانية أو للفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية • ولكن التجارب الحالية التي أسفر عنها استخدام التلفزيون تدل على أن هناك مئات الآلاف من بينهم كهول يرغبون في أن يخطر الحصول على دبلوم أو شهادة على بالهم - في تنقيف أنفسهم بالاسهام الأكثر سلبية في البرامج التعليمية •

ابقاء العلماء في الوطن :

ان موارد بريطانيا العلمية تستنزف على نحو خطير بفعل الاستنزاف العقلي « أي هجرة العلماء المربين الى الخارج وعلى الأخص الى الولايات المتحدة » وقد نشرت لجنة تابعة للجمعية الملكية تقريرا عن « هجرة العلماء في المملكة المتحدة » في فبراير ١٩٦٣ قالت فيه ان نسبة الهجرة الدائمة في صفوف الحاصلين حديثا على درجة الدكتوراه في الفلسفة بلغت ١٢٪ من عدد الحريجين كل عام • ويبلغ المعدل السنوي لمن يهاجرون بصفة دائمة من رجال الجامعات حوالي ١٪ من مجموع أعضاء هيئات التدريس • وقد حدث أن هاجرت هيئة التدريس في إحدى الكليات جميعا دفعة واحدة في العام الماضي • وفي العام الماضي فقدت جامعة شيفلد وحدها أستاذا ومحاضرا وزميلا في الطبيعة، وجميع هيئة التدريس تقريبا في قسم الكيمياء الحيوية ومن بينهم أستاذ وقارئ وكبير المحاضرين

ومساعد محاضر ومحاضر فى الكيمياء غير العضوية ، ومحاضر فى الاقتصاد وكبير محاضرى الاحصاءات • وفى احدى كليات العلوم الكبرى هاجر سبعة من تسعة من رجالها الميعنين عام ١٩٦٣ دفعة واحدة •

ويؤكد تقرير الجمعية الملكية أننا نفقد نسبة كبيرة من أحسن رجالنا بلا داع • فتقرر الهيئة المشتركة المثلثة لندوبى الحكومة وهيئة الطاقة الذرية أن تناقش العلماء البريطانيين فى الولايات المتحدة وكندا لأمكان تعيينهم فى المملكة المتحدة ، ان ٧٠٪ من هؤلاء العلماء يستحقون التعيين فى مناصب معينة وذلك مقابل ٥٠٪ تجرى مقابلتهم فى أرض الوطن وبالنسبة للمرتبات والوظائف الحالية فيحتمل أن كثيرا من علمائنا الكبار الذين هاجروا لم تجر مناقشتهم على الإطلاق •

عندما نوقشت هذه المشكلة فى مجلس اللوردات ، ألقى وزير العلوم اللورد هيلشام التبعة على العيوب الموجودة فى نظام التعليم الأمريكى ، وقد أثار هذا التصريح امتعاضا شديدا فى الجامعات البريطانية وفى جامعات الولايات المتحدة على السواء •

ذلك لأن السبب لا يكمن فى عيوب نظام التعليم الأمريكى ، وإنما يكمن فى عيوب نظام الصناعة البريطانية ، فبينما يستقيل بعض أعضاء هيئات التدريس بالجامعات من وظائفهم بسبب مستوى المرتبات فى جامعاتنا وبالأخص لعدم توافر التسهيلات لاجراء الابحاث فان معظم الذين يختارون الصناعة الأمريكية بدلا من البريطانية يفعلون ذلك لان الاخيرة لاتهيئ للعلماء بصفة خاصة المركز أو المرتب أو - فوق كل شيء - الآمال التى يترقبونها ومن حقهم الحصول عليها • وحدثنى العلماء البريطانيون الموجودون الآن فى أمريكا أن السبب الاساسى فى القرار الذى اتخذه هو ضعف فرص الترقى ، وقال أحدهم « اننا ننتظر ريثما يموت عالم آخر ونرث حذاءه • ان الرجل الذى يسبقنى هو فى الحسبن من عمره ولكى نتاح لى فرصة الترقى يجب أن أنتظر الى أن يعتزل أو يصاب بجلطة دموية مبكرة » •

ومن ثم فان مشكلتنا من ناحية الاستنزاف العقلى هى خلق الأحوال التى ترغبهم فى البقاء وذلك بأن نشيع فى الصناعة البريطانية اهتماما اشد باستخدام الموهبة العلمية •

استخدام علمائنا بذلك، أكثر :

كان حوالى نصف علمائنا مستخدمين بعقول عسكرية الى عهد قريب حينما أوقف برنامج الصواريخ البريطاني وفي رأينا أن القليل جدا من الباقين كانوا يستخدمون لا في بعض الأبحاث التكنولوجية المتقدمة وانما في محاولة اتقان احدى السلع الاستهلاكية القديمة المحبوبة أو مادة اضافية تمكن مدير الاعلانات من الهرولة الى شاشة التليفزيون على أمل اقناع المستهلك بشراء مزيد من هذه المادة الجديدة وأقل من المادة التي ينتجها منافسه .

ليس الأمر مجرد انفاق الصناعة البريطانية جزءا كبيرا من مواردها الخاصة على الاعلان بدلا من انفاقه على الأبحاث ، (وليس من شك في أن الاقتصاد البريطاني كان يكتسب صحة أكثر لو كان الأمر بالعكس) ولكن جزءا كبيرا مما ينشط الأبحاث لايزيد الا قليلا عن كونه خدمة للمعلن ومن ثم فانه قد يسهم بقدر تافه أو لا يسهم مطلقا في ثروة بريطانيا أو رفاهيتها .

ان بعض علمائنا لا يستخدمون على الإطلاق ، فقد قرأنا منذ فترة قصيرة فقط عن العالم اللامع - الذي فعل أكثر مما فعله أى شخص آخر لبيتكر الوسيلة التي أعيد بها رواد الفضاء الأمريكين من الفضاء سالمين الى الأرض - وكيف كان يوقع استثماره في « بورصة العمل » في مجال الطاقة الذرية بعد انتهاء البرامج وهكذا ترتب على وقف البرامج العسكرية حدوث فائض من المشتغلين في الطاقة الذرية وحدث شيء مماثل في الالكترونيات بسبب إلغاء برامج الصواريخ ، مما زاد من حدة المشكلات .

إذا حدث وتحقق نزع حقيقى للسلاح فان العالم الغربى (والاتحاد السوفيتى أيضا) سيواجه مشكلة كبرى هي مشكلة العلماء والفنيين والعمال المهرة الزائدين على الحاجة وبينما لن يكون من الصعب على حكومة العمال (أو حتى على حكومة من المحافظين) تحويل مئات الملايين من الجنيهات التي توافرت الى الرفاهية الاجتماعية وغيرها من البرامج ، وبينما قد تواجه الحكومة البريطانية صعوبة أقل مما ستصافده أمريكا ، في اقناع البرلمان باقرار الاعتمادات المالية اللازمة ، فان هذا التحويل للاموال لن يحل المشكلة .

تعبة العلم للصناعة :

أشرت في الفصل السابق الى الحاجة لاجراء تغييرات في صرح الصناعة البريطانية اذا اريد تنفيذ المخطط المعدة لزيادة الانتاج والصادرات .

فأولا - يجب علينا أن نشجع المؤسسات الصناعية على زيادة ماتفقه على الابحاث ويمكن تحقيق هذه الغاية عن طريق الحوافز الضريبية واثارة الحماس وكل وسيلة متاحة للحكومة الحديثة لتشجيع الصناعة كي تصبح ذات عقلية علمية أكثر .

وثانيا - يجب على الحكومة أن تكون مستعدة للمشاركة بقوة في تنشيط الابحاث فى الصناعة . وتستطيع مختلف مجالس الابحاث بوزارة الابحاث العلمية والصناعية تقديم الاجهزة اللازمة التى ينبغى ان تنسق الآن وتصبح أكثر كفاية بتوجيه عام من مجلس الابحاث المدنية المقترح الذى ينبغى أن يكون بعيد النظر بحيث يتبنى الابحاث فى الصناعة والجامعات .

وثالثا - يجب على الحكومة ، كما اقترحت فى الفصل السابق أن تكون مستعدة لاستخدام مركزها كمشتري على نطاق واسع للمنتجات الصناعية بغية تنشيط التوجيه القياسى وتحقيق انطلاقات جديدة فى السلع التى تشتريها وعلاوة على ذلك فان الحكومة بوصفها ربة صناعة - لانها تملك وتدير مصانع المصانع الملكية وأحواض السفن الملكية تستطيع أن تكون رائدة فى اجراء التجارب وبالاخص فى استخدام المعدات الآلية حيث يتسم نشاط الصناعة الخاصة فى هذا المجال بالبطء .

ورابعا - يجب على الحكومة أن تكون البادئة كما قلت فى مجال الابحاث وعقود التنمية . وفى بعض الحالات ستكون هناك مجالات معينة للأبحاث تعرف الحكومة ومستشاروها أن تقديم عقد أبحاث فيها يستطيع المساعدة فى احداث انطلاقة ضرورية . ويمكن منح العقود فى هذه الميادين غير المحدودة اما لمؤسسات الابحاث الحكومية او الجامعات أو جماعات التطوعين أو نقابات العلماء أو المؤسسات الخاصة على الاساس الذى كانت تستخدمه وزارة الطيران بالنسبة لعقود الابحاث والتنمية العسكرية .

بيد أنه يجب علينا أن نذهب أبعد من هذا ، يجب على الاداة الحكومية

المناسبة أن تعلن أنها على استعداد لتلقى الاقتراحات المناسبة من جامعات العلماء بما فيها فرق الأبحاث بالمؤسسات الخاصة التي تشعر بأنها تستطيع أن تعمل من أجل تحقيق تنمية تكنولوجية جديدة يختارونها . وعند وضع خططها يمكن دعوة أعضائها لاعداد « دراسة عن امكانية العمل » مع تقديم تفصيل كامل لمشروع البحث - بما في ذلك التكاليف . فاذا تبين أنه يبشر بالخير ، أمكن منحهم عقدا على نطاق كامل .

في هذا الاجراء ينبغي ان نترك المبادرة لفرق الأبحاث الصناعية : وهنا تقع على عاتق الحكومة مهمة تحديد الفريق الذي توارزه . واضح أن بعض هذه الفرق سيفشل ، اذ يدل تاريخ الأبحاث العسكرية وبرامج أبحاث الشركات الصناعية على أن هناك نسبة عقيمة - وعالية في بعض المجالات . ويجب أن تكون مستعدين لتقبل النقد بسبب الفشل . لكن اذا نجح ثلاثة من كل عشرة أبحاث فاننا نحصل على الانطلاق اللازم لخلق صناعات جديدة لها قيمتها .

اننا نعلم انه من المستطاع اجراء هذا العمل : فقد اكتسبنا بالتجارب من العمل الذي قامت به المؤسسة القومية لأبحاث التنمية والتي أنشأتها حكومة العمال منذ خمسة عشر عاما وكانت وظيفتها تنمية الأبحاث (لا الأبحاث والتنمية) أي تناول انجازات الأبحاث التي تمت في المعامل أو مكاتب الرسم بالجامعات ، واذا رأت الأبحاث الحكومية أو الصناعة الخاصة وتسجيلها وحمايتها وتحسينها عن طريق مرحلة المصنع الرائد ، وذلك الى النقطة التي يمكن عندها إنتاجها تجاريا . ان خمسة الملايين من الجنيهات التي خصصت أصلا أنتجت ضمنا الآلة الحاسبة البيانية « أطلس » التي تباع للولايات المتحدة حاليا والتي تقوم على اساس العقل الإلكتروني بجامعة مانشستر : هو فركرافت : وتحسين جديد هام في خلايا الوقود .

وتنطوي مقترحاتنا الجديدة على التوسع في هذا العمل في الاتجاهين أولا من ناحية تبنى الأبحاث الابتكرة (ليس مجرد تحسين الأبحاث) ، وفي النهاية الأخرى من العملية خلق صناعات جديدة تقوم على هذه التحسينات .

ومن مزايا هذه المقترحات جميعا زيادة الطلب على العلماء في الصناعة واعلاء شأنهم . وليس من شك في أن ما أبدته إحدى وزارات الحكومة من استعداد لتلقى المشروعات التي استهلتها الفرق الصناعية

وتبنيها سيكون اغراء قويا على البحث . ولسوف تصبح فرق الأبحاث فجأة ، في أمين مخدوميها . أداة للكسب قادرة عن طريق المقود الحكومية على الاسهام في أرباح مؤسستها - بدلا من اعتبارها ، كما هو الحال الآن ، كماليات باهظة التكاليف أو «سندريلات» المنظمة .

التدريب العلمى وتعبئة الأبحاث العلمية وتطبيق العلم على الصناعة : تلك في اعتقادى هى عصب دور الاشتراكية في بريطانيا في الجيل القادم . لقد أبدى شعبنا اهتماما كبيرا بهذه الأفكار ، يقال لنا اننا استبدلنا القبة القصاى بمعطف المعمل الأبيض كرمز للعامل البريطانى .

ويجب ان اؤكد شيئا واحدا : أن الثورة التى نعتزم توجيهها لحل مشكلات بريطانيا الاقتصادية لن تكون ملكا لقطاع ضيق من الشعب البريطانى ، ثورة قصر يقف تأثيرها عند حد غرف اجتماعات مجالس ادارة الصناعة البريطانية . ولكنها ستؤثر في جميع افراد شعبنا : سيكون لكل عالم أو تكنولوجى فريق من الفنين المدربين ، رجال ونساء يتعلمون المهارات الجديدة المثيرة . ولكل بحث اقتحامى سيكون هناك آلاف تتاح لهم فرصة الحصول على أشكال جديدة من العمالة ثم ان شبابنا - الذين يفادهم السوادهم الأعظم المدرسة بدون أى أمل عاجل في الحصول على عمل يعتد به - ستتاح لهم فرص أوسع .

وسوف تجر الثورة العلمية في اذبالها ثورة اجتماعية واقتصادية . وسنحتاج الى مواقف جديدة حيال مشكلة التدريب لاكتساب المهارة : في التلميذات الصناعية ، وفي مهمة اعادة التدريب الهامة لاكتساب المهارة ، ذلك لانه بالنسبة لسرعة خطى التغيير التكنولوجى ، فان عددا قليلا من الذين يدعون العمل بمهارة واحدة ، أو في حرفة واحدة ، تنتهى حياتهم العملية بالمهارة نفسها وفي نفس الحرفة . ولهذا فان الكثيرين قد يحتاجون الى اعادة تدريب اكثر من مرة في اثناء حياتهم العملية .

لن يكون في بريطانيا مكان للمواقف المستهينة في هذا العصر . واذا كان هناك ادراك واحد فوق كل ادراك آخر يجب ان ينقل الى ضميرنا فذلك هو أن العالم ليس مدينا لنا بعيشنا وانما يجب علينا أن نكسب عيشنا بأنفسنا .

وهذا هو السبب في أن الثورة العلمية ستكون ثورة شعبنا كله .

الفصل الخامس

مركز بريطانيا في الاقتصاد العالمي

تحدثت حتى الآن عن أمل بريطانيا في الاشتراكية في الداخل ، اى في بريطانيا ذاتها . وبينما أكدت أهمية الحاجة للقيام بهجوم هادف على مشكلتنا الخاصة بالصادرات لم أتناول حتى الآن الطابع الاقتصادى العالمى الذى تعمل فيه حكومة اشتراكية .

ان مشكلتنا الرئيسية معروفة تماما وقد أشرت اليها في الفصل الثانى . فبالاضافة الى أنه يجب على بريطانيا أن تمضى فى مدفوعاتهما بالحساب الجارى وتوازن حسابها الرأسمالى فهى مصرف منطقة الاسترلينى وقد تراكت الديون التى يجب دفعها اما بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل والتى تتجاوز أصولها الموجودة بحوالى أربعة أمثال ، وكلما سرى شك أو سرت شائعة عن متانة مركز الاسترلينى فإن أصحاب سندات ديون الحكومة الخارجية القصيرة الأمد فى لندن ، أو الأرضة الاسترلينية يندفعون الى تحويلها . ولقد نشأت أكبر أزمتائنا فى العملات الاجنبية منذ الحرب نتيجة المسحوبات على الاسترلينى التى كانت أساسا ذات صلة بعيدة بأية مشكلة رئيسية من انعدام التوازن فى ميزان مدفوعاتنا القومى . وكل أزمة أعقبتها تخفيضات ووفورات فى الداخل لم يكن لها أكثر من تأثير وهمى على القوة الحقيقية لمنطقة الاسترلينى من حيث كسب العملات الأجنبية . وان أحدثت - بفضل الاقلال من الانتاج - أثرا خطيرا على اقتصاد بريطانيا .

ان حزب العمال مصمم على المحافظة على قيمة الجنيه واتخاذ الخطوات الداخلية أو الخارجية والنقدية أو المادية التى يستلزمها تحقيق هذه الغاية . الا أنه وان كان للتنظيم النقدى دور يلعبه فى الازمات القصيرة الأمد فان قوة الاسترلينى ستعتمد أساسا على سجل صادراتنا وعلى السياسات التى ستنتهج لتشجيع الصادرات والتوسع فى صناعات التصدير .

ان للمملكة المتحدة، بالمعنى القومى أولا وفى اضطلاعها بمسئولياتها التى هى أوسع فى منطقة الاسترلينى . ثانيا ، مصلحة راسخة فى وجود

نظام عالمي لحرية التجارة • وكان هذا هو موقفنا عندما بدأنا مفاوضات
الجات GATT

كانت هذه المسألة أساسية في موقفنا حيال المحاولة التي بدتها
حكومة ماكملان للانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية •

فقد حاولت حكومة المحافظين عبثا طوال أربعة اعوام بعد توقيع
معاهدة روما - وان ايدها حزب العمال - أن تنشئ نظاما أوروبيا أوسع -
منطقة التجارة الأوروبية الحرة - على أمل منع نشوء مجتمع ينطوي على نفسه
تنتها في جميع الأسباب التي تؤدي الى انقسام أوروبا • وعندما فشلت هذه
الخطة بدعوا في تشكيل اتحاد التجارة الأوروبية الحرة EFTA
بمساعدتنا أيضا ، بل وبناء على اقتراحنا نحن - تشكيله شاملا « الدول
السيح الخارجية » وهي النرويج والسويد والدانيمارك والنمسا وسويسرا
والبرتغال وبريطانيا (وفيما بعد فنلندا) كقوة توازن الدول الست وهي
فرنسا والمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج • وكان اتحاد التجارة
الأوروبية الحرة منظمة مفككة العرى جدا - غايته الاقلال من الحواجز التجارية
بين الدول الأعضاء ثم الفاؤها ، ولكن بغير أن يبذل أية محاولة لانشاء
تعريف مشتركة ازاء الخارج ، تهدف بالتعاون بين حكومات الدول الأعضاء
الى زيادة التجارة والبعد عن أية فكرة خاصة بايجاد سوق مشتركة تلو
فوق مستوى الأسواق القومية •

وفي عام ١٩٦١ وبضغط من البيت الأبيض حدث تحول مثير في
سياسة الحكومة ، اذ أعلن المستر ماكملان أن بريطانيا ستطلب الانضمام
اذا أمكن الحصول على الشروط المناسبة •

وبينما أعلن حزب العمال الذي كان يقف رسميا موقفا مماثلا ، أننا
لن نعارض في الانضمام اذا أمكن الحصول على الشروط المناسبة فإنه أكد
على نحو أكثر واقعية الصعوبات التي تعترض ذلك وكان أكثر تحديدا في
تعريف الشروط اللازمة •

وبينما المفاوضات تتمثر ، والحكومة تنسحب من موقف أعدته الى آخر
وهي تقدم التنازلات على طول الخط ، في الوقت الذي أوضحت فيه أغلبية
دول الكومنولث معارضتها للشروط المفروضة ، أوضح حزب العمال موقفه
في بيان قومي عرض على المؤتمر السنوي لعام ١٩٦٢ في الخطاب التاريخي
الذي القاه المستر هيو جيسكتل •

فبينما رحبنا بانشاء الجماعة الأوروبية ونموها ونجاحها اذ جمعت

بين شعوب أدى ما بينها من منافسات الى الزج بها فى آتون الحرب مرتين فى جيل واحد ، قلنا اننا لانؤيد انضمام بريطانيا الا اذا ، - واذا فقط - ، امكن الحصول على خمسة شروط رئيسية :

١ - ضمانات قوية ملزمة لتجارة اصدقائنا وشركائنا فى الكومنولث ومصالحهم .

٢ - حريتنا ، كما هى الآن ، فى متابعة سياستنا الخارجية الخاصة بنا .

٣ - تنفيذ العهد الذى قطعته الحكومة لشركائنا فى منطقة التجارة الأوروبية الحرة .

٤ - الحق فى تخطيط اقتصادنا .

• - ضمانات تؤمن مركز الزراعة البريطانية .

ولكن هذه الشروط لم تتحقق ولم يبد أنها سوف تتحقق وفى نوفمبر عام ١٩٦٢ حذر زعماء العمال الحكومة من أن التنازلات التى منحت فعلا لا يستطيع قبولها ، وأن ليس من شك يسير فى أننا سنحصل على تأييد السواد الأعظم من الناخبين فى هذا الموقف . واستمرت المفاوضات وقدمت تنازلات أخرى الى أن توقفت العملية كلها فجأة نتيجة اعتراض الرئيس ديغول .

انهارت سياسة الحكومة وانهار معها مركب السياسات الاقتصادية والمالية والديبلوماسية بأكمله ، بل والدفاعية التى اعتمدت على دخول بريطانيا . وهكذا تركت الحكومة التى فاوضت فى أضعف موقف لمواجهة فراغ سياسى خطير بعد أن أعلنت أنه لا سبيل أمامها للمضى فى المناقصات . وبالإضافة الى اصرار حزب العمال على شروطه الخمسة ، أقام قضيته على فرضين عامين :

أولا ، رأينا من الضروري اعداد حل بديل لا لتقوية موقف بريطانيا فى المفاوضات لحسب ، بل ولاعداد موقف تراجع قوى فى حالة الفشل - أى فى حالة ما اذا قدمت لبريطانيا شروط للانضمام يكون من الاذلال قبولها . ولكن الحكومة التى ظلت طوال الوقت تناضل بشدة من اجل اقناع حزبها بالانضمام الى أوروبا برغم عدم رضائه عن ذلك ، رفضت قبول فكرة وجود حل بديل ، كما رفضت النظر فيما يمكن أن يكون هذا البديل .

وثانيا ، أكدنا على طول الخط أن أى اقتراح قد يقدم لانضمام بريطانيا يجب أن يتوقف على ارتياحنا الى أن مثل هذا القرار سيكون خطوة فى اتجاه تحقيق مجتمع تجارى عالمى حر أوسع ومن هذه الناحية كانت معاهدة روما معاهدة ، اذ يمكن أن يكون تكامل التجارة فى أوروبا الغربية خطوة الى مجال أوسع لحرية التجارة . أما اذا تعرض للقيود ورعاية المصالح الشخصية والائتلافية فإنه يصبح عائقا لايساعدنا فى تحقيق غايتنا التى هى أوسع . ومن الاختبارات فى هذا المضمار مستوى التعريف الخارجية وتطبيقها (هنا أزال التعريف على سلعة واحدة وهى الدجاج ، معظم الأوهام عبر الاطنطى عن السوق المشتركة) .

والاختبار الآخر هو تطور السياسة الزراعية للجماعة . وهنا برزت الأحداث كل ما أبديناه من مخاوف فقد أوضح حزب العمال أنه لا يستطيع دخول جماعة أرغمتنا - ونحن أكبر دولة مستوردة فى العالم - على فرض ضرائب جزائية على الغذاء الوارد من الكومنولث بغية تمويل الإعانات للانتاج الأوروبى غيرالاقتصادى حتى يمكن استبدال الواردات من الكومنولث بواردات من أوروبا . وتحدثنا فى موضوع القمح . ان سياسة بريطانيا فى دعم الزراعة تقوم على نظام سعر الدرجتين . فنحن ندفع حوالى ٢٠ جنيه للطن من وارداتنا الثابتة من الكومنولث فى حين يحصل الزارعون على ٢٧ جنيه للطن أما الفرق فيدفع عن طريق الإعانات التى تقدم للزارع بسبب الفرق فى الاسعار . وطبقا للسياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية الاوربية يجب الاتفاق على سعر لقمحها وفرض ضريبة استيراد على جميع الواردات من دول ثالثة حتى يرتفع سعرها الى مستوى السعر الأوروبى . فالسعر الفرنسى حوالى ٣٣ جنيها والالمانى قرابة ٤٥ جنيها . وحتى اذا كانت أسعار دول الجماعة قائمة على المستوى الفرنسى السائد (وهو الرقم الذى كان من الصعب اقتناع المانيا بقبوله) فان هذا كان سيعنى فرض ضريبة استيراد تعسفية قيمتها ١٣ جنيها او ٦٥٪ على سعر كل طن من القمح الاسترالى أو الكندى الذى تستورده بريطانيا . أما اذا أخذ بالسعر الالمانى فستكون الضريبة ٢٥ جنيها أى ١٢٥٪ .

ومهما يكن من أمر الدافع على النصوص الصناعية الواردة فى معاهدة روما فان الشروط الخاصة بالسياسة الزراعية تعسفية ، تقوم على اعتبارات ذاتية ومستمدة من سياسة شاخت وتعتبر تحديا واضحا لروح اتفاقية « الجات » ونصها . ولقد شرح الرئيس ديغول الموقف بوضوح صارخ حينما قال حديثا : انه ليس هناك مجتمع يستحق هذا الاسم اذا لم ينتج طعامه الخاص به .

وبسبب هذه المخاوف ، أكد المتحدث باسم حزب العمال منذ البداية ضرورة اصدار بيان لا يؤكد فقط عدم الاضرار بتجارة الكومنولث وانما يؤكد أيضا أن غايتنا اجراء مفاوضات لايجاد مجتمع للتجارة الحرة واسع يشمل معظمه الاطلنطي بل اوسع من مجتمع الاطلنطي ويضم بلاد الكومنولث والاقلية الافريقية فيما وراء البحار والمرتبطة بالسوق المشتركة وأمريكا اللاتينية بل وكنا متأكدين أن الولايات المتحدة تصر على ضم اليابان .

وفي أوائل نوفمبر عام ١٩٦٢ أى بعد شهر من بدء المفاوضات ، رحبت نيابة عن الحزب بتقرير كلاتيون - هرتر الذى قدم لمجلس الكونجرس متاديا بإنشاء مجتمع اقتصادى للاطلنطي وفى جميع المراحل التالية دعونا الى اعداد خطط بديلة لاقامة منظمة للاطلنطي لذلك النوع من المقترحات الذى عرف فيما بعد باسم « طلقة كنيدي » (Kennedy Round) وفى شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٦٢ وبينما كانت الاضواء تخبو فى أوروبا دعونا لاصدار بيان عاجل بتزكية اقتراح يقضى بتنفيذ « طلقة كنيدي » لا على أن تضم الجماعة الاقتصادية الأوروبية بريطانيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى وانما على أساس أن تكون الدول الست طرفا والولايات المتحدة وبريطانيا وشريكتهما فى اتحاد التجارة الاوربية الحرة ودول الكومنولث وأمريكا اللاتينية وبقية الدول الأخرى بوصفهم شركاء آخرين .

لا يزال هذا موقفنا ، فعندما تواجه حكومة فقدت توازنها - نتيجة للطمعة التى كالمها الجنرال ديغول لها - البرلمان للنظر فى هذه المسألة فنسضع هذا الموضوع على رأس قائمة سياساتنا الايجابية . ولا يزال هذا موقفنا برغم خيبة الأمل التى انجلت عنها المبادلات الأولى فى « طلقة كنيدي » سيظل همذا هو هدفنا ويجب ألا تكون غير مستعدين ، اذا دعت الضرورة لاستخدام سلطاتنا المبينة فى اتفاقية (الجات) لنقض أية سياسة زراعية تتعارض بوضوح مع هذه الاتفاقية .

وعندما ناقش البرلمان الموقف الذى نشأ عن مباحثات بروكسل ، حددنا موقفنا فى تصريح شامل عن سياستنا فمن حيث اتصال الأمر بأوروبا ، كررنا القول : أننا مستعدون لتأييد الانضمام اذا ، واذ فقط قبلت شروطنا الخمسة . وأكدنا بشدة أهمية مجتمع الاطلنطي أو المجتمع الأوسع من الاطلنطي مع الدول الست ان أمكن وبغيرها اذا دعت الضرورة وأعدنا تأكيد اخلاصنا لاتحاد التجارة الاوربية الحرة .

أكدنا أهمية الحاجة الى اتفاقيات عالمية للسلع على أن تجرى المفاوضات الخاصة بها تحت رعاية مجلس الدول النامية التابع للأمم المتحدة . فقد كانت اتفاقيات السلع ، خطة طعام عالمية ، رئيسية دائما في تفكيرنا . وكانت حكومة العمال هي البادئة في هذه الشئون عندما كانت المفاوضات تجرى لعقد اتفاقية (الجات) وفي أثناء سنوات تشكيل منظمة الأغذية والزراعة (FaO) . وبوصفي رئيسا لوفد المملكة المتحدة فاني أذكر تماما ما تعرضنا له من ضيق يرجع الى حكومة الولايات المتحدة التي تلتزم في الغالب بسياسة « الحرية الاقتصادية » (laissez faire) وكان هذا موقفنا منذ ذلك الحين ، وليس من شك في أن قبول حكومة كينيدي لمبدأ اتفاقيات السلع خطوة تاريخية ، لأنه يجب علينا أن نعترف بأنه من السخف أن نتحدث عن التنمية العالمية أو عن حصر الشيوعية في مناطق النزاع بالعالم اذا كنا مستعدين لأن نرى قوة هذه الدول في الحصول على العملات الأجنبية ، عن طريق مبيعاتها من المنتجات الأولية ، عرضة لانهايار مفاجيء دورى بسبب اعدام استقرار الأسعار . هذا وانه لمن الحقائق التي تبيح على التبصر أن جميع مساعدات التنمية التي قدمت للدول النامية بوساطة دول مفردة على رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن طريق برامج الكومنولث وبطرق أخرى وبمعرفة الأمم المتحدة ، قد ضاع أثرها نتيجة لضيق القدرة الشرائية بسبب تدهور أسعار السلع في السنوات العشر الأخيرة .

وفي تلك الأثناء يجب أن نقترح أن تقوم بريطانيا لأول مرة في اثني عشر عاما بتحويل تجارة الكومنولث الى حقيقة واقعة اذ برغم أن حلقات تجارة الكومنولث قد ضعفت بشكل خطير وان لم يكن قاتلا فانتنا لا نقبل القول بأن التدهور في الأهمية النسبية لتجارة الكومنولث أمر لا مفر منه وتطور تاريخي لا مناص منه كما ورد على لسان أحد وزراء المحافظين ، لأننا نعتقد أن التدهور راجع الى سياسة الحكومة وفشل مصدرينا في انتهاز الفرص المتاحة لهم في أسواق الكومنولث .

اثنا لا نقترح تنمية تجارة الكومنولث على أساس يعوق خلق نظام التجارة الحرة الذي نريده ولكننا نصر على أن تكون دول الكومنولث شريكات كاملات في هذا النظام . ونؤمن بأن الأفضليات ستكون مستقبلا أقل أهمية من الأسواق المخططة في تنمية تلك التجارة . وسوف نقترح شيئا وفق خطوط قانون المشتريات الأمريكي ويطبق على نطاق الكومنولث . يجب أن نطلب الى شريكائنا في الكومنولث أن تفضلنا في منح العقود الحكومية وغيرها من عقود التنمية ومقابل ذلك يجب أن نضمن لها اسواقا

لتصريف نسبة عادلة من صادراتها الزراعية وغيرها من المنتجات
الأولية .

إننا نؤمن بأن هذه السياسة ستقوى أيدينا في المفاوضات التجارية
مستقبلا ، كما ستكون تأمينا لنا ومركز تراجع سليم اذا قدر لعمل جنوبي
يقوم عليه الغرب أن يضع حدا لآمالنا في ايجاد نظام تجارى أكثر حرية
في العالم الغربى .

ولكننا جميعا في خطر من مواصلة تحرير التجارة دون أن نأخذ
في الاعتبار أضعف حلقة في اقتصاد العالم الحر وهي تنظيماتنا النقدية .

وتلقى فكرة التوسع الاقتصادى المطرد السريع قبولا في كل من
بريطانيا والولايات المتحدة لأسباب قومية ودولية . وتدل تجارب
بريطانيا . حيث كانت كل فورة في الانتاج في السنوات القلائل الماضية
تتبعها أزمة عاجلة تشل نيران المدفوعات - على غنف هذه الضغوط العالية
على ما نبذله من جهود للتوسع . وهناك اعتراف أكبر في الولايات
المتحدة بأن المضي في التوسع المطرد قد يصطدم سريعا بالحد الأقصى من
السيولة .

ولسوف تزداد هذه المشكلة خطورة ، ولا تخف حدتها ، نتيجة
للخطط التي تضعها والآمال التي نعقدنا على تحرير جهاز التجارة الدولية
في العالم الغربى . ومع هذا فكلما زاد نجاحنا في إزالة التعريفات وخفضها
 وإزالة القيود الكمية وغيرها في الحواجز التي تعرقل زيادة التجارة الدولية
 زاد تعرضنا لخطر أصابة نظام تجارتنا الغربى كله بالشلل بسبب نقص
السيولة مع أصابته بالصدمة نفسها التي تتعرض لها السيارة بسبب
نفاذ زيت التشحيم .

تواجه الدول اختبار نقص السيولة في العالم الحديث حينما تعاني
من البطالة أو الركود الاقتصادى ولا تشعر بأنها حرة في متابعة سياسات
التوسع التي كان ينبغي أن تنتهجها لو أن احتياطاتها الدولية كانت
أكثر . ونظرا لعدم كفاية الاحتياطات ، ووجود عيب في النظام الدولى
الحاص لتعويض ما يطرا على هذه الاحتياطات من نقص تلجأ الديوقراطيات
الغربية الى سياسات انكماشية تسبب الضعف في الداخل وتحدث
تأثيرات اقتصادية بل وسياسية مدمرة بالنسبة الى شركائنا في التجارة .

هذا النقص في السيولة الدولية يتصل اتصالا وثيقا بالسياسة
النقدية والاقتصادية الدولية وبصفة خاصة بسياسة الدول الدائنة الى

الدول التي تربح الذهب من عملياتها التجارية وغيرها في أثناء فترة من الزمن .

كلما ازداد قصر نظرهذه الدول الدائنة واهتمامها بمصلحتها الذاتية زادت الحاجة الى السيولة . وبهذا المعنى يصبح موقفنا أسوأ كثيرا مما كان عليه عندما كانت الولايات المتحدة الدولية الدائنة الرئيسية . فيومها نفذت الولايات المتحدة مشروع مارشال ، أما اليوم فمن الصعب اقناع الدول الأوروبية دائنتنا بمنح قروض تجارية مقيدة .

ان زيادة حجم التجارة وزيادة تحريرها سيضاعف من حدة المشكلة . وحركة رأس المال القصير الأمد والعمليات الصعبة من دولة الى أخرى أصبحت أكثر خطورة في السنوات الأخيرة . وقد أحدثت هذه الحركات ذبذبات مزمنة غير ضرورية في السياسات الاقتصادية الداخلية . فان غزوات المضاربات - التي تشتد حدتها بسبب ميل البنوك المركزية العام للمحافظة على احتياطياتها من الذهب بدلا من الاسترليني والدولارات . تجعل الموقف يزداد سوءا . ويزداد الهجوم على الذهب ويؤدي الى العودة الى سياسة الانكماش .

ومرة أخرى أؤكد وجود تباين بين سلوك أمريكا كدولة دائنة وسلوك الدول الدائنة الجديدة . فقد سكبت الولايات المتحدة فافضها في المساعدات العسكرية والاقتصادية حتى ولو كلفها ذلك كثيرا ، اذ لم تعتمد الى الاجراء غير الودي وهو الانكماش . وليس هذا هو الموقف في القارة اليوم .

اني أسترعي النظر الى ثلاث مشكلات كبرى : أولاها انه كلما كانت هناك شكوك تتعلق بعمللة ما ، تحدث حملات من المضاربة يمكن أن تصل سريعا الى أزمة . وثانيها ، انه نظرا لازدياد الاقبال على الذهب فان نمو السيولة العالمية يميل الى أن يحد منه نمو العرض من الذهب الحر بصرف النظر عن احتياجات التجارة العالمية الآخذة في التوسع . وثالثها ، أن مشكلة تمويل الدول المتخلفة تزداد حدة الى درجة كبيرة ، ولتضرب لذلك مثلا واحدا بأمريكا اللاتينية حيث تجاوز عبء خدمة الدين ، وهو عبء يتزايد ، ١٥٪ من مجموع الصادرات واذا استمر هذا الاتجاه فستنشأ أزمة كبرى خلال السنوات الأربع أو الخمس التالية .

لذلك ، فما لم يتخذ اجراء عاجل يتسم بسعة الخيال ، فسنواجه تهافتا على الأسواق لا يلبث أن يتخض عن أزمة لا تختلف عن تلك التي طوت العالم الغربي في أوائل السنوات الثلاثينية .

ان ما نفعله فى القرن العشرين هو الفشل . أن نطبق على الشؤون النقدية الدولية الفنون التى استحدثها أجدادنا فى ميدان المصرفية فى الداخل ويمثل هذا النجاح الكبير فى القرن التاسع عشر . فمنذ مائة وعشرين عاما انشق البرلمان البريطانى على نفسه بسبب جدل عنيف ثار حول الشؤون النقدية كذلك الذى ثار حول السوق المشتركة فى السنوات الأخيرة الى أى مدى يجب أن يكون إصدار النقد الذى يعتمد عليه تمويل البلاد ، مرتبطا بأحياطيات الذهب ، فى ذلك الحين حد الجدل ، مع قدر من « عدم الارتباط » بصدر قانون براءة البنوك لعام ١٨٤٤ . أنه « عدم ارتباط » لأن أصحاب المصارف فى عصر فيكتوريا أوجدوا نظام الائتمان الذى أتاح للسيولة الداخلية أن تنمو بخطى متساوية مع توسع التجارة، بصرف النظر عن كمية النقد الصادر أو الذهب . وبهذا النظام النقدى الداخلى من رتبة الذهب، ولولانمو نظام الائتمان المصرفى لما أمكن حدوث التوسع الصناعى الهائل فى بريطانيا أو فى أمريكا ولاختنق البلدان فى المهذ .

ولكننا ما زلنا - بالنسبة للاقتصاديات الدولية - فى مرحلة التعامل بالذهب لم نعد نفكر فى تسوية ديوننا الداخلية بنقل الذهب فى جميع أرجاء البلاد . أما فى الشؤون الدولية فاننا نعيش فى عصر شارل الثانى بمركية يريد محملة بالذهب تتعثر فى الوحل فريسة لقطاع الطرق .

اذن ما عناصر الحل المرضى ؟

يجب أن يكون الهدف عملا ثلاثيا .

أولا - أن يجعل من المستطاع خلق حجم كاف من السيولة الدولية لوقت أى هجوم محتمل على عملة لها أهميتها والمضى قدما فى التوسع الشامل برغم فشل الدول الرئيسية الدائنة فى تحقيق التوسع بالدرجة الكافية للمساعدة فى إعادة توازن المدفوعات الدولية .

ثانيا - يجب أن يجعل فى الامكان استخدام الطاقة الانتاجية فى البلاد التى بلغت مرحلة التصنيع الكامل ، لزيادة المعونة التى تقدم الى المناطق المتخلفة ، الى أقصى حد . ومع ذلك (ثالثا) يجب أن يسهم عن طريق هذه العملية فى موازنة الحسابات بين الدول كاملة التصنيع بدون أى صراع داخلى بينها من أجل الأسواق مما قد يؤدى الى انكماش تراكمى وضعى فى قيمة العملة وتحايل .

ان تحقيق هذه الاحتياجات كفيل بارضاء مطالب الدول الدائنة

الشديدة الاصرار على المحافظة على فائض للصادرات بغير أن يؤدي ذلك الى تجريد دول أخرى من جميع احتياطاتها السائلة .

ليس بين المقترحات التى عرضت أخيرا ما يواجه هذه النقاط أما مشروع مودلنج الذى قدمته الحكومة البريطانية عام ١٩٦٢ فلا يمثل بصفة خاصة استمرار العمل بالترتيبات الحالية التى تخف بموجبها المصارف المركزية لنجدة بعضها بعضا فى حالة المضاربات وينبغى أن تسدد هذه الاعتمادات بقروض قصيرة الأجل ولكنها لا تستطيع أن تغير التأثير الأساسى المدمر المترتب على النقص فى الاحتياطيات النقدية ، بالنسبة الى طابع السياسة الاقتصادية فى هذه البلاد . وهذه الترتيبات لا تسهم فى الاسراع بنمو الدول غير السوفيتية أو فى تحقيق توازن أفضل بين الدول الغنية والفقيرة . من المحقق أننى لا أقلل من أهمية المساعدة المتبادلة بين البنوك المركزية ، فقد خفت لمساعدتنا مرتين فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ويمكنها مواجهة هجمة صغيرة يشنها المضاربون . ولكن هذا هو كل شيء .

يبدو أن الحل الأمثل ينحصر فى منح السلطات الكاملة التى تتمتع بها سلطات البنوك المركزية الى صندوق نقد دول أفضل تنظيما ، لأنه اذا ملكت هيئة دولية القدرة على خلق احتياطيات سائلة اضافية فمن الممكن ضمان تحقيق المهمة المزدوجة وهى :

(أ) التغلب على أزمات الثقة المفاجئة .

(ب) التخفيف من عملية الخنق التى تعمل ببطء للقضاء على النمو وذلك عن طريق عجز طويل الأمد فى الاحتياطيات السائلة ، مما يرغم البنوك المركزية على اتخاذ إجراءات الانكماش قبل الأوان ، أى عندما تكون البطالة لا تزال متفشية . ولا يمكن تحقيق الأمر الأخير الا فى حالة عدم خضوع الاحتياطيات الدولية الحديثة التكوين للسداد والا اذا سمح لها بالتراكم .

وبناء على ذلك يجب أن يمنع صندوق النقد الدولى السلطة على خلق شهادات ائتمانية على أساس الدفع بالذهب ومعادلة للذهب . فبهذه الشهادات يستطيع البنك شراء التزامات حكومة أية دولة وبذلك يزيد احتياطياتها من الذهب ويمكنها من الاستمرار فى التوسع - طالما هناك موارد لم تستخدم . وتستطيع الدولة التى تحصل على هذه الشهادات استخدامها فى مواجهة العجز فى ميزان مدفوعاتها ، وبذلك تكون النتيجة

زيادة السيولة الكلية بالعالم غير السوفيتي ، والقضاء على احتمال بالعجز وفي الوقت ذاته دعم الطلب . كما يمكن استئصال شائفة العراقيل المصطنعة غير الضرورية التي تجهد النمو في الغرب .

أشرت الى المشكلة الخاصة المتعلقة بالدول النامية لأن الخطط القومية والدولية لمساعدة التنمية العالمية قد تذهب هنا هباء في حالة وقوع أزمة في السيولة . ولذلك ، فبالإضافة الى ما هو قائم الآن «مشروعات الأمم المتحدة أو المشروعات القومية » يجب النص على تحويل صندوق النقد الدولي سلطة تخصص شهادات ائتمان في حدود ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون جنيه استرليني منوياً مثلاً ، لصندوق استثمار دولي يمكن انشاؤه الى جانب هيئة التنمية الدولية الحالية أو ليحل محلها . وينبغي أن تخصص شهادات الائتمان هذه للانفاق في الدول المدينة الكاملة النمو والتي تعاني في الوقت نفسه من البطالة - كبريطانيا والولايات المتحدة في الظروف الحالية .

ولنضرب مثلاً عملياً . ان البرازيل مثلاً تحتاج الى مصنع للصلب وبالولايات المتحدة طاقة معطلة يمكن استخدامها لانشاء مصنع للصلب .

وكما يصل بنك إنجلترا على توسيع القاعدة النقدية لعلاج مشكلة بطالة داخلية يعهد البنك المركزي الدولي أي صندوق النقد الدولي الى توسيع قاعدته النقدية بايداع مبلغ معين - على هيئة شهادات ائتمانية - تحت تصرف هيئة التنمية الدولية أو صندوق الاستثمار الدولي المقترح ، وبذلك يمكنها من التوسع في منح القروض . وتقرض هيئة التنمية الدولية البرازيل ما تحتاج إليه من المال ، وتطلب البرازيل من الولايات المتحدة انشاء مصنع الصلب وتدفع ثمنه بالشهادات الائتمانية . وعن طريق المصرف الذي يتعامل معه يقدم مصانع مصنع الصلب المطلوب الشهادات الائتمانية الى بنك الاحتياطي الفيدرالي .

بهذه الطريقة يزيد ما يملكه بنك الاحتياطي الفيدرالي من الذهب وتكون النتيجة الصافية زيادة السيولة الدولية ومكافحة البطالة : وتدعم احتياطات الذهب بالدول المعرضة للضغط : وتنفذ عملية تنمية عالمية تشتد الحاجة إليها . وإذا كان هناك من يرتاب في السمر سواء أكان أسود أم غير أسود ، فليسمح لي بأن أقول ان هذه العملية تجري كل يوم في مجال النقد الداخلي عن طريق البنوك المركزية في بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها في توسيع قاعدة الائتمان بالبنوك المساهمة بضجة مكافحة البطالة .

ان المباحثات الدولية التي تؤدي الى عقد مؤتمر قمة اقتصادي ،
قد تنتج أيضا مشروعات أخرى وأفضل ، ان ما اقترحتة ليس جديدا أو
فريدا في نوعه ، وانما الشيء الملح هو أنه يجب على الشعوب الغربية أن
تعتبر هذا على أنه مسألة ذات أهمية أساسية وأن تدرك أنه ما لم توضع
خطة وتنفذ ، تتناسب مع المشكلة التي نواجهها ، فقد تشهد أواخر
السنوات الستينية والسبعينية منظرًا اقتصاديا دوليا يسيطر عليه
الانكماش والعجز والعودة الى السنوات العشرينية وأوائل الثلاثينية بكل
مايعنيه ذلك بالنسبة الى قوة العالم الحر الاقتصادية .

الفصل السادس

بريطانيا والشنون العالمية

ان حزب العمال هو أكبر وأهم حزب سياسي كرس جهوده لمبدأ نجاح الاشتراكية الديمقراطية . ومن ثم فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وحررت أوروبا ساعد حزب العمال في إعادة تأسيس الدولية الاشتراكية التي تجمع فيها الآن عدد متزايد من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية من جميع أنحاء العالم التي تحتفظ بالاتصالات وثيقة فيما بينها عن طريق مؤتمر يقعد كل سنتين وعن طريق مزيد من اجتماعات مجلسه ومكتبه .

هل تضع هذه الدولية سياسة اشتراكية خارجية يلتزم بها كل عضو ؟ الجواب بالنفي لأن الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية توجد بينها فلسفة مشتركة ونظرة مشتركة . وليس هناك عقيدة أو برنامج يجب عليها قبولها أو قبوله لتكون أعضاء في الدولية . وفي عام ١٩٦٢ تمت في أوسلو موافقة الدول الأعضاء على بيان يحدد مبادئ الاشتراكية الديمقراطية كما تطبق على الشؤون العالمية في السنوات الستينية . أنها ديموقراطية من حيث مقاومتها للاحتكار في شتى صوره بما في ذلك التحريف الشيوعي للمبدأ الاشتراكي . وهي اشتراكية في تأكيدها أهمية العامل الاقتصادي في السياسة العالمية وفي اصرارها على الحاجة الى شن حملة متعددة الأطراف على مشكلات الجوع وال فقر في العالم .

ان بعد الدولية الاشتراكية من العزلة يرجع جزئيا الى الحقائق الصلبة في شؤون العالم التي تكيف أسلوب أي ديموقراطي سواء اطلق على نفسه اسم اشتراكي أم لا . وعلاوة على ذلك فعندما تتولى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الحكم في بلد بعد آخر وبينما تقف الأحزاب الأخرى الأعضاء على حافة تولى الحكم ، فانها تبدأ بالضرورة في تأكيد أهمية أسلوبها الوطني الفردي في معالجة المشكلات العالمية . ومن ثم فان الدولية الاشتراكية - تميزا لها عن الدولية الشيوعية التي كانت الى عهد قريب جدا سلاح سياسات القوة : أي أداة يفرض بها

الكرملين عقيدته وسياساته على الدول الشيوعية الأخرى - هي نقطة التقاء أحزاب قومية مستقلة حرة تتقابل عندها كبار زعماء الاشتراكية بانتظام لتسوية خلافاتهم .

أن مؤتمر امسترادم الذي عقد في سبتمبر عام ١٩٦٣ مثلاً استحق الاهتمام لأنه حقق تصارفاً أوثق في الرأي بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني وحزب العمال البريطاني ، كما أسفر عن تبادل في الرأي له قيمته بين الزعماء البريطانيين والساسة الأوربيين من أمثال بول هنري سبلك ، وويلي براندت ، وجنس أوتو كراج الدانيماركي ، وهالفارد لانغ الترويجي ، وجي موليه الفرنسي . كما هيا متبراً نافعا يربط بين عمل الأحزاب الاشتراكية في الدول المتقدمة وبين كثير من الأحزاب الاشتراكية حديثة التشكيل في افريقية وآسيا ومع القوى الاشتراكية الأخذة في الظهور في أمريكا الجنوبية .

لأسباب التي ذكرتها يستحيل أن أقدم تخطيطاً لسياسة اشتراكية مميزة ولها طابع التعميم . ومرة أخرى ، وكما فعلت في الفصول السابقة ، لا يمكنني أن أصف سوى سياسة حزب العمال البريطاني . أن سياساتنا الدولية لا تتبع فقط من موقف بريطانيا في التحالف الغربي ، وإنما تتبع أيضاً من حقيقة فريدة ، تلك هي أنه بينما نحن جزء من أوروبا من الناحية الجغرافية ، فإننا في الكومنولث من الناحية التاريخية ولذلك فمن المستحيل أن نخطط سياسة اشتراكية لبريطانيا في الشؤون العالمية لا تبدأ من هذه الحقائق .

الخطف :

أن حزب العمال لا يقل عن غيره في بريطانيا من ناحية إخلاصه للحلف الغربي .

فقد كان المهندس الرئيسي لمنظمة حلف شمال الاطلنطي وزير خارجية العمال المرحوم أرنست ييفن ، فهو أول من رأى الامكانيات الكامنة الضخمة لا بالنسبة الى مستقبل أوروبا الاقتصادي فحسب وإنما أيضاً للدفاع عن العالم الحر ، وهي الامكانيات التي كانت تكمن في خطاب الجنرال مارشال في جامعة هارفارد . وكانت نتيجة استجابته لمبادرة الجنرال مارشال ، والتعاون القوى بين وزير الخارجية بالولايات المتحدة ووزير خارجية بريطانيا ، يؤدهما بقوة رئيس جمهورية الولايات

المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا ، اصدار برنامج الانصاش الاوربي ثم انشاء منظمة حلف شمال الاطلنطي . ولولا معونة مارشال والتعاون الاقتصادي الاوربي لسقطت دول هامة في غرب اوربا في براثن الشيوعية في تلك السنوات المبكرة التالية لانتهاه الحرب ، ولولا التصميم القوي الذي تمخض من منظمة حلف شمال الاطلنطي ، لظف الضعف السياسي - الناجم عن النزعة الانفصالية الاوربية والخوف الدائم من أن تدبر امريكا ظهرها لاوروبا المنقسمة على نفسها - الغرب منقسما على نفسه بشكل خطير ، بل ومميت .

ومنذ ايام ارنست بيغن اكد حزب العمال الحاجة الى جعل منظمة حلف شمال الاطلنطي حقيقة واقعة . وفي أثناء الاثنى عشر عاما التي قضاها المحافظون في الحكم منذ عام ١٩٥١ اكدنا المرة بعد الأخرى الخطر الذي ينطوي عليه عدم كفاية القوات البرية التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلنطي . وكانت هذه الحجة هي لب المناقشة حول دور بريطانيا النووى . ولم يؤد فشل مجازفة السويس للاضرار بمركز بريطانيا كقوة عالمية فحسب ، ولكنه كشف بالضرورة عن ضعف القوات المسلحة التي تنفق عليها ملايين كثيرة . وكان من المهام التي اضطلع بها هارولد ماكملان رئيس الوزراء اعادة بناء قوة بريطانيا العسكرية مع الحد من الانفاق في القوة البشرية والموارد النادرة . وفي الكتاب الأبيض عن سياسة الدفاع صدر عام ١٩٥٧ ، اقترحت الحكومة الفاء التجنيد الإجبارى وخفض عدد القوات البريطانية النظامية على عدد من السنوات الى ٣٧٥٠٠ رجل ، على أن يعوض هذا الخفض التدريجى في الأسلحة التقليدية بانشاء قوة بريطانية رادعة مستقلة .

الا انه منذ عام ١٩٥٧ اضطر وزراء الدفاع البريطانيون المتتابعون الى التراجع خطوة فخطوة عن الفكرة التي تذهب الى أن بريطانيا تستطيع مواجهة التزاماتها العسكرية بانشاء قوات نووية بوصفها بديلا عسريا وكثر وفرا في النفقات عن الجيش والبحرية والطيران ، تلك الأسلحة «العتيقة» ولم تكن العقبة الأساسية في سبيل تحقيق هذه الاستراتيجية النووية انتاج رأس نووية ، ولما صعوبة تكلفة ايجاد وسيلة لحملها ونقلها تكون من انتاج بريطانيا .

ان توقع الحكومة انجاز هذا التحول من قاذفة القنابل الى الصاروخ في الستينات افصح حينما قررت عام ١٩٥٧ الا تستمر في انتاج قاذفات القنابل التي هي أسرع من الصوت على أساس انها سوف

تصبح طرازاً بالياً حينما يحين الوقت لاستخدامها . ونظراً لعجز الحكومة عن تحمل تكاليف إنتاج عدد كبير من الصواريخ التجريبية كما فعلت روسيا وأمريكا ، اضطرت للاعتماد على نظام السلاح الواحد - وهو نسخة بريطانية من الصاروخ «أطلس» اسمه «بلوستريك» .

وخصصت موارد كبيرة جداً من المال والعلماء لهذا المشروع ولكن تبين أن تكاليف إنتاج صاروخ واحد تتجاوز مواردها . وفي إبريل عام ١٩٦٠ استسلمت الحكومة للفشل وأعلنت قرارها بعدم المضي في صناعة بلوستريك . والواقع أن هذا كان نهاية محاولة بريطانيا تحقيق الاستقلال النووي لأن التخلي عن بلوستريك كان معناه ، عندما تصبح قاذفات القنابل من طراز بال وجوب الحصول من الولايات المتحدة على وسيلة نقل الرأي البريطانية إلى هدفها .

وللتغلب على هذه الأزمة أبرمت الحكومة اتفاقية لتوريد سكايبولت وهو نظام سلاح صمم لتوسيع نطاق قاذفات القنابل بتمكينها من إطلاق صواريخها وهي بعيدة عن هدفها بمئات الأميال إلا أنه بعد إبرام هذه الاتفاقية بعام ونصف العام تغيرت الفكرة الاستراتيجية الأمريكية . ونظراً لأن تكاليف سكايبولت ارتفعت بشكل خيالي ، فقد انضج أكثر باضطراب أنه لم يعد يتلاءم مع نظام الصواريخ الأمريكي . وأحدث إعلان هجره رد فعل قوى في لندن . وبعد أيام قليلة حاول الرئيس كيندى - في فاساو مد يد المعونة إلى الحكومة البريطانية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها ، فوقع اتفاقية تستطيع بريطانيا بموجبها معرفة كيفية بناء الفواصة حاملة الصاروخ بولاريس وأخيراً شراء الصواريخ بولاريس أيضاً . وكان المفروض أن الصواريخ ستزود - بموجب هذه الاتفاقية - برأس حرب نووية بريطانية حتى تستطيع الحكومة البريطانية - حينما تتعرض مصالح بريطانيا الحيوية للخطر - أن تستخدمها بدون مواجهة خطر التعرض للاعتراض الأمريكي .

هذا هو التحفظ الذي تستند إليه حكومة المحافظين حينما تستمر في الكلام كما لو كان لدينا رادع نووي بريطاني مستقل ولكن الواقع أنه كلما أصبحت قاذفات القنابل مهمة ، فإن هذا « الرادع المستقل » سيعتمد دائماً وعلى نحو كثير ، على المعرفة الأمريكية وتكنولوجيا الصواريخ الأمريكية . ولن يكون بحال مستقلاً أو بريطانيا بالمعنى المفهوم من الكلمة - والقلائل خارج وزارة المحافظين ، يعتقدون،

أنه حتى لو اعتبر هذا اسهاما في الدفاع الغربى فانه يشكل اضافة هامة الى الترسانة النووية الامريكية .

ومن رأى حزب العمال أنه بتركيز كثير من مصروفاتنا المحدودة على الدفاع ومواردنا العلمية في هذه المحاولة الفاشلة لايجاد سلاح نووى بريطانى بوسيلة نقل مستقلة ، اضعفت الحكومة الى حد خطير اسهامنا في قوات منظمة حلف شمال الاطلنطي العادية . ففي المانيا اليوم ، يعانى الجيش البريطانى الموجود في الريف من الفقر الشديد في المهمات العصرية ، كما سمح لقوته البشرية بالتدهور الى مادون المستوى الذى وعدت الحكومة بالوصول اليه المرة تلو الاخرى .

مالم يصل الغرب والشرق الى اتفاقية فعالة لنزع السلاح ، والاقبال من التوتر بينهما بدرجة ملحوظة ، فاننا لا نستطيع أن نأمل في اى خفض كبير في الاعتمادات المخصصة للدفاع . ان ما نعتبره عاجلا هو تعديل ميزان مصروفاتنا على الدفاع حتى نحسن اسهامنا التقليدى في منظمة حلف شمال الاطلنطي سواء في الكم أو الكيف ، وفي الوقت ذاته تهيئة الوسيلة التى تمكنا من الوفاء بتعهداتنا لدول الكومنويلث ونحن نعتقد ان هذه السياسة صحيحة لبريطانيا وضرورية للحلف الغربى .

ان عدم كفاية القوات التقليدية في منظمة حلف شمال الاطلنطي ليس فقط خطرا من حيث عجزها عن الصمود أمام هجوم بالأسلحة التقليدية البحتة . ولكنه يجعل من المحتمل جدا أنه لو حدث هجوم من هذا القبيل فسيكون هناك التجاء سريع للأسلحة النووية التكتيكية ، وحينما تتدخل الأسلحة النووية في الموقف سيزيد جدا خطر الانتقال الى حرب نووية شاملة . ولقد اعترف خبراء الدفاع كالسير سولى زوكرمان كبير مستشارى وزير الدفاع العلميين بصراحة باستحالة وقف الحرب النووية الشاملة بمجرد استخدام الأسلحة النووية التكتيكية .

في رأينا أن بريطانيا تستطيع ان تسهم بنصيبها الكامل في الدفاع عن العالم الحر اذا امكنا ادراك حقائق العالم النووى . ولكى نصبح قوة نووية مستقلة في العالم الحديث ، ومعنى ذلك امتلاك ترسانة من الصواريخ — يجب أن تنهيا لنا الوسائل الاقتصادية والعلمية التى تمكنا من نشر الأبحاث والتقدم اللازمين ليس فقط لنوع واحد ، بل

لأنواع كثيرة مختلفة من الأسلحة القادرة على مواجهة الاحتياجات المختلفة . ان ميزانية الولايات المتحدة الخاصة بالأبحاث تفوق بكثير جميع مصروفاتنا على الدفاع ، ولو كانت دولنا الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي قادرين على تقديم الموارد الكافية لصنع نوع واحد فقط من الصواريخ ، لكان من المحتمل ألا تكون أية دولة منهما دولة نووية اليوم لأن فرصة نجاح أحدهما كانت تصبح ضئيلة . فقد انقضت بريطانيا كل مواردها على بلوستريك - وفشلت .

ان الحجة الخاصة بالرادع البريطاني المستقل هامة بالنسبة لكل من العلاقات البريطانية - الأمريكية والمستقبل منظمة حلف شمال الأطلنطي في آن واحد .

على المرء أن يتساءل - بدون تحيز - عن السبب الذي من أجله يريد السير اليك دوجلاس - هيوم وزملاؤه إيجاد هذا الرادع المستقل المزعوم . ان أحدا لا يفكر على نحو جدي في ان بريطانيا ستفكر في استخدام الأسلحة الحرارية النووية ضد دولة غير نووية . وحتى لو كان من المستطاع أن نتصور أن حكومة من المحافظين يمكن أن تقدم على مثل عملية السويس مرة أخرى فإنه لا يمكن أن تكون هناك سويس نووية .

كذلك لا يمكن أن نتصور أن بريطانيا تشتبك في حرب نووية من جانبها مع الاتحاد السوفيتي مستقلة عن الحلف لأن ماتملك بريطانيا من قاذفات القنابل لن تكون سوى سلاح يوجه الضربة الأولى ولا يمكن أن يفكر أحد في استخدامها للعدوان .

هل هو اذن المذهب الحفاز المزعوم ، أى الفكرة القائلة بأن بريطانيا لا تنق في آخر الأمر بأن الولايات المتحدة ستحترم تعهداتها لمنظمة حلف شمال الأطلنطي ومن ثم قد تضطر لبدء حرب نووية مستقلة مع روسيا لترغم أمريكا على دخولها ؟ انى أعتبر هذه الحجج بعيدة عن المعايير الخلقية ان لم تكن خطيرة بحيث أربأ « بالسير اليك دوجلاس - هيوم » وزملائه من التفكير فيها . وعلى كل حال ، اذا كانت الولايات المتحدة تعارض في مثل هذه الحرب ولن تعب بالتزاماتها كما يقول هذا الافتراض ، اليس من الممكن على الأقل أنها لن تسير وراء بريطانيا وتشتبك في الحرب ؟ .

الحقيقة الواضحة هي ان الرادع البريطاني المستقل الذى ليس

بالمستقبل ولا بالبريطاني ولا بالاردع لاقية له في نظر السير اليك دوجلاس - هيوم وزملائه الا على ضوء اعتبارات السياسة الحزبية في بريطانيا ..

ان قطاعا كبير العدد شديد الصخب السياسي من حزب المحافظين البرلماني يرفض أن يتخلى عن تمسكه بأوهام تلك الأيام التي كانت قوات بريطانيا الاستعمارية كافية فيها للقيام بدور شرطة العالم . وليس في استطاعة أعضاء البرلمان هؤلاء أن يقبلوا موقفا لا تكون بريطانيا فيه هي دولة الصدارة العسكرية ، وهم يعتبرون القدرة النووية فارقا بين دولة عسكرية من الدرجة الاولى واخرى من الدرجة الثانية - حتى ولو كانت هذه القدرة معتمدة على تفضل وخطوة حليف ولو عاد مستر ماكملان من ناساو في ديسمبر عام ١٩٦٢ صفر اليدين لخشى أن ينتزعه حزبه من منصبه .

لقد أثبت هذا الحنين مهما كانت قيمته للمناورات الحزبية ومهما كانت جاذبيته لشعور العداء للأمريكان الذي لا يبعد كثيرا عن السطح في القطاع الاستعماري لحزب المحافظين .. أقول : ان هذا الحنين أثبت أنه باهظ الثمن - باهظ الثمن بالنسبة الى آمال تزعم أمريكا حركة للجولة دون انتشار تكاثر الأسلحة النووية . ففي عام ١٩٦٢ كشف خطاب الوزير ماكنمارا عن ان الولايات المتحدة متلهفة على حصر امتلاك الأسلحة النووية في دولتين نوويتين كبيرتين هما روسيا وأمريكا . وقد أدى اصرار بريطانيا على سلاحها الخاص وأسوأ من ذلك تشجيعها للجنرال ديغول في انتاج سلاحه ، لارغام الولايات المتحدة على انتهاج احسن سياسة ثابتة وأسوأ من ذلك أن ذلك أثار مشكلة الأسلحة النووية الألمانية برمتها من جديد .

ذلك أنه بينما كان في استطاعة ألمانيا أن تقبل القيام بدور في منظمة حلف شمال الاطلسي يعادل دور بريطانيا غير النووية ، فقد زاد الاعتقاد بأن اصرار ألمانيا على الحصول على الأسلحة النووية سواء على نحو مباشر أو عن طريق وساطة ميثاق نووي فرنسي - ألماني لا يمكن تجنبه . ومن هنا كان انتقال واشنجتون من الموقف الذي اختارته وهو منع انتشار الأسلحة النووية ، الى الاقتراح الجدلي الأكثر صعوبة والخاص بالقوة المتعددة الأطراف - مع ما يعنيه هذا كله من جهود وارهاق في داخل الحلف وما يعنيه من تحويل باهظ التكاليف لموارد تشتد الحاجة اليها لبناء قوة منظمة حلف شمال الاطلسي التقليدية . ولم يكن هذا كل شيء ، لان الآمال في الوصول الى اتفاق فعال مع الاتحاد السوفيتي حول « عدم

انتشار الأسلحة النووية » أصبحت بعيدة المنال اذا شكلت قوة متعددة الجوانب تعنى في نظر السوفيت أن يكون الاصبع الألماني على الزناد النووي .

في مؤتمر الحزب الذي عقد في سكاريرد ، استخدمت الكلمات التالية :

« انى اقول مايلى لاصدقائنا الأمريكيين . لقد هللنا للاهداف التي تكمن وراء القوة المتعددة الجوانب لأننا نعهدنا بوقف لانتشار الأسلحة النووية ولأننا نعتبر مثلما تعتبر أمريكا أن منح ألمانيا قوة نووية مستقلة تجاوز النقطة اللاعودة . ولكننا لا نعتقد ان ألمانيا تريد قوة نووية وليس في شك أنه سياسة بريطانيا الدفاعية القائمة على التقليل النووي دون الأوهام النووية وحسب الوطن الذي يسببه جنون العظمة سيستفهم الموقف كله »

ولكن الحلف الغربى ليس مقصورا على منظمة حلف شمال الاطلنطي ، فان لدينا دورا هاما شرق السويس وهنا يشعر حزب العمال مرة أخرى وبقوة بأن قواتنا قليلة العدد سيئة التسليح بشكل خطير لا يمكننا من أن نلعب دورنا ، وهنا أيضا نخططنا توزيع مواردنا النادرة على السياسة النووية غير مزودين بكفائتنا من القوات ومن وسائل الانتقام للقيام بدورنا البوليسى في المناطق النائية . ويقال لنا ان احتياطنا الاستراتيجى الضئيل محتفظ به لسرعة تعزيز الجيش البريطانى في الرين في حالة حدوث أزمة مفاجئة في أوروبا ، ولارسال القوات حيثما تدعو الضرورة اليها من البورينى الى غنيا البريطانية ومن الكويت الى هونج كونج . ان جيشا من جيوش المسارح يستطيع بسرعة الحركة وراء الكواليس أن يوهم النظارة بأنهم يرون جميع فرق قبصر لا بأس به في فرقة مسرحية جواله : الا أنه من الخطر الاعتماد عليه حينما يتصل الأمر بحرية طريقتنا في الحياة ، لأن ازمتات (السويس والمجر وكوبا ولاداخ) اعتادت الا تأتى في سلسلة مريحة واتما في وقت واحد . .

بصرف النظر عن مناطق الخطر في لاوس وفيتنام والشرق الاوسط وماليزيا هناك مناطق كثيرة يمكن أن تتاجج فيها النار الكائنة فجأة محدثة أزمة خطيرة . فاذا نشأت المتاعب فمن الأسهل على بريطانيا ان تشكل قوة صغيرة بل قوة رمزية تكون هناك من أن تدخل الولايات المتحدة في منطقة سبق أن اخلاها الغرب .

اننا ندرك تماما ان حاميات بريطانيا في القواعد البرية فيما وراء
البحار ستتكشف كلما تعاقبت السنون ، لأن الحقيقة الوحيدة التي
تعلمناها من صعوبات ما بعد الحرب هي أنك لا تستطيع الاحتفاظ بقاعدة
عسكرية فعالة لا يقبلها شعب بلاد تقترب سريعا من مرحلة الاستقلال
القومي . ولهذا اشتدت الحاجة الى سرعة الحركة وفي العالم الحديث
تعتبر درجة سرعة الحركة وظيفة للموارد التي يستطيع الانسان
تخصيصها . ومن ثم فاننا نعتقد بوجود اسهام بريطانيا شرق السويس
كما هو الحال في أوروبا اسهاما أكثر فعالية مما يسمع به لوقف بريطانيا
الدفاعي الراهن .

ان حزب العمال البريطاني لا يعتبر خلق قوة غربية غاية سلبية
بحتة في حد ذاتها وانما يجب أن يكون هدفها تمكيننا من المفاوضة -
ومن التمسك بأى أمل حقيقي في تخفيف حدة التوتر في حين تكون لدينا
في الوقت نفسه القوة لمقاومة أى مطلب لا يحتمل .

فمثلا ، اننا نؤيد بكل قوة أهل برلين الغربية في موقفهم الباسل
الذي يتسم بشعور الكرامة . ففي عام ١٩٦٢ زار برلين أكثر من أربعين
عضوا برلمانيا من حزب العمال - وهي أكبر مجموعة من أعضاء البرلمان
تفادى شواطئ بريطانيا لاعلان تأييدهم وتضامهم للمهن وبلى براننت
وزملائه المواطنين ، وبوصفي رئيس الوفد ، أعلنت تأكيد سياسة حزب
العمال وأتينا نعتبر أنه من الأمور التي لا تقبل التغير أو التفاوض بشأنها
حق مواطني برلين الغربية في اختيار نوع المجتمع وشكل الدستور
الديموقراطي الذي يريدونه وأنه مما لا يقبل المفاوضة بالمثل وجوب
المحافظة على حرية الاتصال بين برلين والغرب والمحافظة على جميع
الاجراءات اللازمة لصيانة الحيوية الاقتصادية لبرلين الغربية . وثالثا ،
يجب أن نشترط في أية اتفاقية تجرى المفاوضة فيها أن تظل الحاميات
الغربية في برلين للاشراف على تنفيذ الاتفاقية وضمانه .

وللوصول الى مثل هذه الاتفاقية نعتقد أن على الغرب أن يكون
مرنا بظهور قدر من الاستعداد للعمل في المسائل العملية مع سلطات
المانيا الشرقية واعلان استعدادنا للموافقة على أساس دائم وكجزء من
معاهدة الصلح النهائية على حدود ألمانيا الشرقية .

ومن ناحية السياسة الطويلة الاجل نواصل تأييد الهدف المتعلق
بإعادة توحيد ألمانيا على أساس انتخابات ديموقراطية حرة .

لقد أعلننا المرة تلو الأخرى عن تأييدنا لخلق منطقة في وسط أوروبا تكون مجردة من الأسلحة النووية كوسيلة لتحقيق إعادة توحيد ألمانيا ، على أن تخضع لنظام تفتيش فعال يتفق عليه للرقابة على الأسلحة . ونحن نصر على أن تعريف المنطقة والمبادئ التي تتبع في الرقابة على الأسلحة ينبغي أن تحقق شرطين : الأول أنه يجب ألا تقتصر المنطقة على ألمانيا وإنما تنسحب على منطقة كبيرة من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من أراضي شرق أوروبا والثاني أنه يجب ألا تخل بالتوازن القائم بين قوات الشرق والغرب العسكرية .

ونوصي أنه بشرط قبول هذه الشروط التي لا بد منها لوضع نوع من نظام يجمع بين مشروعى جيتسكيل وراياكي وبين اقتراح الروس الخاص بإنشاء مراكز للتفتيش ويكون أساسا تقوم عليه المناقشة الى جانب غيره من المقترحات التي قدمت تحت العنوان العام « تدابير منع الهجوم المفاجيء » .

إن فكرة المناطق المجردة من الأسلحة النووية فكرة أكدناها في كثير من المناقشات وقد اقترحنا اجراء مفاوضات لإيجاد مثل هذه المناطق في أمريكا اللاتينية وقارة افريقية كلها وأجزاء من جنوب شرقي آسيا والشرق الاقصى والشرق الأوسط . وفي الحالة الأخيرة سنحتاج الى اتفاق بين الدول الكبرى (والصغرى) لوقف شحنات الأسلحة العادية التي تخلق حاليا انعدام توازن خطر من نوع قد يؤدي الى الاسراع في تنفيذ المشروعات الرامية الى انتاج أسلحة نووية .

الأمم المتحدة :

وصفت سياسة الاشتراكية الخارجية حتى الآن من ناحية تقوية الحلف الغربي وخلق أسباب العثمانيّة في المناطق التي يسودها التوتر الشديد وانتقل الآن الى رأى العمال في دور بريطانيا في الأمم المتحدة والمرح العالي الأوسع .

في معظم المبادلات الكبرى الحديثة حول الأمم المتحدة عارض حزب العمال بقوة موقف حكومة حضرة صاحبة البطالة الملكة ، واتخذ خطأ كان في الواقع شديد القرب من خط الولايات المتحدة باستثناء كبير واحد هو ضم الصين الشيوعية الى مجلس الأمن والجمعية العامة ونحن نعتقد أن منظمة عالمية تستبعد الحكام الفعليين لربع سكان العالم منظمة تعيش

في الخيال . من المؤكد أننا لانقر كثيرا من اعمال الصين ، ولكننا نعتقد ان اقصاء الصين في السنوات الاخيرة التي بها بين ذراعى روسيا بلا ضرورة وان عدم الاعتراف بها دفعها الى التصرف كشخص طريد العدالة وحرم العالم من منبر يمكن أن تدعى اليه لتقديم حساب عن اعمالها . والأخطر من ذلك أنه ليس هناك أمل في ابرام اتفاقية دائمة للأسلحة النووية تشتمل على اجراءات فعالة لمنع انتشار هذه الأسلحة ما لم تكن الصين طرفا فيها ، ويعتبر ادخال الصين الى الأمم المتحدة الخطوة الأولى الضرورية لذلك .

ولكن فيما يتعلق بمشكلات أخرى كان هناك اختلاف عميق بين موقف الحزبين البريطانيين من الأمم المتحدة . وكان هذا الاختلاف أساسا صداما بين فلسفات بين حزب لم يخلص نفسه أساسا من آرائه الاستعمارية وحزب يعرف طبيعة عصر ما بعد الاستعمار الذي نعيش فيه . . وكانت هناك اختلافات حادة بين الحزبين في البرلمان وفي خارجه حول الكونغرس حيث سعى الوزراء المحافظون لشد أزر نظام الحكم في كاتنجا وبدأ أنهم أكثر لهفة على تهدة السير ردى ولنسكي وشركة اتحاد المعادن وظل سيسل رودس منهم على الاتفاق اما مع أغلبية حلفائنا بمنظمة حلف شمال الاطلسي أو مع شركائنا في الكومنولث وأسرعنا نلوم اللورد هيوم على انتقاداته المتكررة للأمم المتحدة التي لم تمثلها عليه مذاهب عفا عليها الزمن تتصل بالسيادة القومية البالية والمركز الامبراطوري فحسب ، بل وأمله عليه أيضا رفضنا أن نقبل ظهور القوة الجديدة التي تمثلها الدول الحديثة المنشأة في آسيا وأفريقية على مسرح السياسة العالمية . . وليست بريطانيا بالدولة التي يجب أن تكتب على الجدران بالطباشير شعار « ايها العالم ، عد الى دارك » .

ما زال هناك ساسة بريطانيون (وأصحاب صحف) كما لا شك في أن هناك أصحاب نفوذ في الولايات المتحدة يعترضون على الأمم المتحدة على أساس وجود أغلبية من الأجانب في جمعيتها العامة ولجانها . وهناك أكثر من هؤلاء ممن يبدون استعدادا لأن تكون الأغلبية غير بريطانية ولكنهم يكرهون أن تكون النسبة المتزايدة لهذه الأغلبية من اللون الخاطيء ، أو الأسوأ من ذلك أن تتألف من جماعات ما زالوا يعتبرونها شعوبا تابعة من الدرجة الثانية .

كان هذا الخلاف الاساسي بين موقف المحافظين والاشتراكيين في

الأمم المتحدة أحد الموضوعات الأساسية التي تناولها خطابي الرئيسي في
سكاربورو ثم قلت :

« لسنا حزبا يلوح بالعلم . ولكننا حزب شديد الوطنية لأننا نمثل
الشعب البريطاني تمثيلاً صادقاً .

اننا نرى الشعوب التي سرنا بها الى مرحلة الدول القومية ، نعم
والفضل في ذلك مشترك بين الحزبين - نراها تملكها الحرية وهي
تراقب هذه البلاد تحتمى بالفيتو في الأمم المتحدة ، الفيتو الذي أمكنه
الاستمرار عشر سنوات من سياسات قائمة على الفهم الخاطيء وغير
ديموقراطية في وسط افريقية .

اننا نرى موضوعات هامة كحرية الانسان تثير الانقسام في الأمم
المتحدة ونرى بريطانيا التي كان يجب أن تسير على رأس أولئك الذين
يدافعون عن الحرية وهي تساق الى القذارة والى عزلة التحالف مع
البرتغال ومع جنوب افريقية اى مع الذين يضطهدون حرية الانسان .

اننا نرى الحكومة كلها ترفض الفرصة الفريدة والنفوذ غير المحدود
المتاح أمامنا بأن تدير ظهرها للكونغولث الذي هو أعظم رابطة متعددة
الأجناس عرفها الجنس البشرى وذلك في عالم بدأ العنصر والعلاقات
العنصرية والانفجار العنصرى يحتل فيه مكانا لعله أهم من سباق
التسلح .

لنعترف بهذا . فهناك في افريقية الآن نزاع عميق لا يقبل المسالة
حول المسالة العنصرية كما بلغ الصراع في أمريكا نقطة يتوقف عندها
مستقبل أمة بأسرها على ما سستبدية من استجابة لشجاعة رئيس طرح
هذا الموضوع للمناقشة العلنية بصرف النظر عن الميزة السياسية القصيرة
الأمد ولم يعد في امكاننا أن نتجاهل ما يحدث في افريقية كما لم يعد في
مقدور الأمريكيين أن يتجاهلوا ما يدور في الباما . فليس هناك وقوف
على الحياد ولا ملاذ مريح في الاقتناع أو الاعتراض فاما أن تكون ضد
الاضطهاد أو أن تتسامح فيه . في هذه الموضوعات لا يمكن أن يكون هناك
محايدين أو مهرب .

ذلك لأنه في هذا العالم الأخذ في الاتكماش وبينما تبعث العزلة

السياسية على الخطر وتؤدي العزلة الاقتصادية الى الانقلاس فان العزلة
الخطية تدمو للاحتقار . ومن ثم فهذا هو دور بريطانيا في أوروبا وفي
افريقية وفي الأمم المتحدة ، في اعادة تأكيد زعامتنا التي تخطينا عنها في
الكومنولث ولا يقل عن ذلك الدور الذي يجب أن نلعبه في التحدي الذي
تشكله المناطق المتخلفة في الكومنولث وفي تحقيق التكامل بين علاقات
الكومنولث التجارية .

الفصل السابع

الحرب على الفقر في العالم

أوجزت حجة الاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا ، وسأوسع الآن نطاق الحديث ليشمل تنمية المناطق المتخلفة أو من الممكن أن نجد فيها - وبصورة أشد قسوة - كل ناحية من نواحي النقص التي تلقاها في النظام الاجتماعي والاقتصادي في بريطانيا ، والتي تحول بينها وبين التحرر من تلك الدائرة الخبيثة من التمسس الحقيق والمرضى واليأس .

مشكلة العالم المتخلف :

يمكن تلخيص مشكلات البلاد الفقيرة في العبارات التالية :

(١) مشكلة الانفجار السكاني .

(ب) مشكلة نقص الوسائل التي لا تؤدي الى نقص الأسواق والاستثمار فحسب برغم عظم التفاوت في توزيع الدخل وإنما تؤدي أيضا الى: نقص التعليم وانعدام الكادرات والمنظمين والفنيين بينما الميدان مهيا للحضاريين (وبالأخص في العقارات) والتجار ، وفوق كل شيء أمام مقرضى النقود وأصحاب الأراضي .

(ج) النقص بعيد الفور في التكامل بين مختلف القطاعات الهامة في الاقتصاد ، والزراعة البدائية والحرف اليدوية والمناجم والمزارع الكبيرة المتقدمة تماما (ومعظمها يملكه الأجانب) وكذلك الصناعة المحلية (التي - ان وجدت - يجب أن تكفل لها حماية قوية) والبطالة المتفشية على نطاق واسع في الزراعة التي تعيش جنباً الى جنب مع سياسة التقييد الاحتكارية . والزراعة موزعة بين الضياع الشاسعة الاطراف والمزارع الصغيرة المبعثرة وكلاهما عاجز عن الاستجابة للحوافز الاقتصادية الصحيحة .

(د) تضائل الأسواق أمامها في البلاد الصناعية المتقدمة بسبب التقدم التكنولوجي في الأخيرة الذي يميل الى تضييق أسواق الدول

الفقره ويحد من طاقتها عن طريق الاستثمار لتحرير نفسها من
الاعتماد على الزراعة البدائية .

(هـ) وأخيرا الاطار الاجتماعي والسياسي الذي يجعل التقدم صعبا ان لم
يكن مستحيلا ويبدو أن التغيير السياسي من المقدمات الضرورية
للتقدم الاقتصادي .

خبرة الأمل في المعونة :

ان الموقف ليدعو الى مزيد من خبرة الأمل . لقد قدمت المعونة - في
شكل موارد ومعونة فنية - على نطاق لم يسبق له مثيل (بلغت قيمة
المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة منذ الحرب مائة وخمسة بلايين
دولار (٣٧٥٠٠ مليون جنيه استرليني) وبلغ مجموع مساهمة جميع
الدول الغربية في عام ١٩٦١ مبلغ ٢١٠٠ مليون جنيه استرليني كما
حدثت الزيادة أيضا في المعونة التي كانت تقدم عن طريق الهيئات
الدولية (المعونة التي يقال لها ، المتعددة الأطراف .. تميزا لها) المعونة التي
تقدم عن طريق المفاوضات الثنائية بين الدول المانحة والدول التي تتلقى
المعونة (ولو أن نشاط اقراض البنك الدولي قد تباطأ في السنة الأخيرة أو
نحوها) .

هذا مجهود رائع . فقبل الحرب الأخيرة ، أي منذ أقل من خمسة
وعشرين عاما (كما بينت في كتاب الحرب على الفقر في العالم) كان
المفروض في المستعمرات التي تعاني من الفقر المدقع والتابعة
للامبراطوريات الكبرى الثرية أن تعول نفسها ولم تكن تحصل على « منح
على سبيل المساعدة » (غالبا مع الالتزام بسدادها) الا في الظروف
الاستثنائية كالكوارث الطبيعية ومن ثم فإن التغيير الذي طرأ على موقف
الدول التي هي أكثر ثراء التي تضع ترتيبات دستورية متزايدة من
فصيل ادارة التعاون الفني التي أنشأتها لدوام هذه المساعدة، هذا التغيير
يعتبر دليلا على أن المبادئ الاشتراكية التي تقوم عليها دولة ، وهي
الرفاهية « من كل على حسب قدرته الى كل على حسب حاجته » بدأت
تتغلغل في الشؤون الدولية ، وعلى ضوء التجربة الداخلية في بريطانيا
وغيرها من البلاد المتقدمة، فإن هذا المبدأ أفسد التكهات القائمة التي روجها
الماركسيون وأتباع ريكاردو وغيرهم ممن يكتهنوا أنه بغير الثورة .. سوف
تزداد حياة الجماهير العاملة تمسا وشقاء بصورة متزايدة .

لقد شهد المجال الدولي في السنوات القلائل الاخيرة قبول هذا المبدأ بين الدول الثرية والدول الفقيرة . وحتى الآن لم تحدث جميع المعونات التي قلعت اى تحسين يذكر فى مستويات المعيشة ولا يمكن أن يعزى ذلك كما حاول بعض كتاب المحافظين أن يعزوه الى انخفاض فى الاستثمار الدولي الخاص بسبب انحطاط الدول المدينة ، وسياستها التضخمية وما الى ذلك ، الحقيقة أن العكس قد يكون هو الصحيح ، اذ ربما كان السبب هو فشل الاستثمار والفشل فى تعبئة سكان الريف وهذا بدوره سببه الفشل فى تنفيذ الاصلاحات الخاصة بملكية الارض ونظام الضرائب وفرض القيود المباشرة الفعالة ، ليس السبب أن برامج الاستثمار فى المنطقة المتخلفة غير السوفيتية متناهية الطموح وانما السبب انها لم تكن طموحة بدرجة كافية .

ومع هذا فان زيادة المساعدات لايمكن أن تتم بالوسائل التقليدية التى تقضى بها اقتصاديات السوق ، لانه من الواضح أن المجازفة السياسية أعلى كثيرا فى العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الثرية منها فيما بين الدول الثرية بعضها مع بعض وعلاوة على ذلك فليس من شك أن التقدم الفنى فى المناطق التى بلغت قدرا عاليا من التقدم كان من القوة بحيث جعل الاستثمار المحلى فى هذه المناطق جذابا جدا نسبيا ، ولهذا فان تدفق رأس المال الاجنبى من الدول الثرية الى الدول الفقيرة بمقادير كبيرة سيظل مقصورا على حالات معينة محددة معظمها استغلال موارد المواد الاولية اما عن طريق المزارع أو عن طريق المناجم أو حقول الزيت .

ليس هناك الا شك يسير فى أن الاستثمار الخاص ليس أساسا عريضا بدرجة كافية يمكن أن تبني عليه عملية توسع تنمى نفسها بنفسها ونظرا الى الضغط الذى يحدثه المستثمرون الاجانب على مشروعات الدولة فمن الجائز أن يؤدى ذلك على طول المدى الى الاضرار بالدول الفقيرة بدلا من مساعدتها .

فى كتابى «الحرب على الفقر العالمى» طالبت بنقطة خامسة بالاضافة الى نقط مستر ترومان الاربعة المشهورة - وهذه النقطة الخامسة هى الحاجة الى « ثورة اجتماعية » من ذا الذى يستطيع بعد تجارب السنوات القلائل الاخيرة فى آسيا وأمريكا اللاتينية أن يرتاب فى وجود مبرر لهذا الطلب ؟ ومع هذا فالى عهد قريب كانت المصونة الاجنبية تستخدم فى حالات كثيرة لاثناء الدول التى تحصل عليها عن اجراء التغييرات الجذرية

على الأقل ، وهنا يكمن بالتأكيد سبب من أسباب فشلنا النسبي ان لم يكن أهمها .

لقد ثبتت الحاجة الى التخطيط الاشتراكي بوضوح شديد .

ولكننا نحتاج أولا الى مركزية التنظيمات التي توضع لتقديم المساعدة .
وهنا تبين لنا الطريق ضروب النشاطات التنسيقية التي قامت بها وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة الصندوق الخاص الذي دعت اليه، والذي يعتبر رأس الحربة في سياسة الأمم المتحدة للتنمية ، ومع هذا فان تعدد الهيئات التي تقدم المعونة : نظام الميزانيات السنوية بدلا من تخصيص نسبة مئوية ثابتة من الدخل القومي للتنمية وما يسببه ذلك من بلبلة وأسوأ من هذا كله معالجة الامر عن طريق مشروعات مفردة . كل ذلك عرقـل خطط التنمية حتى في دول كالهند التي استطاعت ان تضع خطة قومية سليمة ، وأدى هذا الى انعدام توازن شديد والى احباط الغرض الذي أريد من المعونة أن تحققه في تلك البلاد التي لم يستطع معظمها اعداد خطط ، اب التخطيط الهادف ، والنظام الاشتراكي الهادف ، والاصلاح الاجتماعي في داخل هذه الدول ، والتنسيق الدقيق للمعونة المتعددة الاطراف والثنائية الواردة من الخارج هي الشروط اللازمة للنجاح .

لقد تحدثت عن ربط المعونة بحل مشكلة السيولة الدولية ، ان العمالة الكاملة في الجزء الصناعي من العالم هي الشرط الضروري لاغثة الدول الفقيرة وانه ل يبدو افراطا في المضامرة أن تتوقع أن تسمح الدول المتقدمة بزيادة كبيرة في صادرات المنتجين الاوليين وبالاخص في السلع والمصنوعات التي تنافس صناعاتها ما دامت تعاني من أية نسبة يعتد بها من البطالة .

معنى هذا ان مشكلة سياسة الدخول يجب أن تعالج فما دامت زيادات الأسعار والدخول تفرغ السلطات في الجزء المتقدم من العالم فلا سبيل الى وسيلة متوازنة لحل مشكلة مساعدة المناطق التي هي أكثر فقرا عن طريق زيادة التجارة ولن يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة بمعدل معقول ، ان هذا يعني ضرورة اجراء تغيير أساسي في السياسة الداخلية بالمناطق الصناعية .

هذه الحاجة وما يجري التفكير فيه من زيادة حجم المعونة مما يجعل انشاء هيئة عالمية للتنمية أمرا ملحا للغاية . أما الاتجاه الحالي نحو تحويل المعونة الى عملية تجارية وهو الاتجاه الذي يتزعمه الفرنسيون والألمان

ويساعدهم لسوء الحظ المصرفيون الأمريكيون المحافظون ، فيذكرون بالقروض التي قدمها رجال المصارف لأوروبا في الفترة بين عامي ١٩٢٣ ، ١٩٢٩ . فكما أدت تلك السياسة الى الانزلاق نحو الأزمة فالجرب بدأت الآن أيضا تخلق موقفا يمثل في افراط البلاد الفقيرة في الاقتراض بما يتجاوز طاقتها ٠٠ وفي الوقت ذاته فان نقص الاحتياطيات الدولية يسبب ضغطا عاما على أثمان المواد الأولية وبذلك يقلل على نحو خطير من قدرة الدول الفقيرة على السداد . ثم ان عدد الدول التي تجاوزت ثقل دينها حد الأمان وهو ١٠ ٪ من الصادرات ، أخذ في الزيادة بسرعة مخيفة ، ومن الممكن أن يؤدي هذا الى تجدد الكارثة اذا لم يكن رجال المصارف على استعداد للتعلم ، ولم يكن الساسة على غير استعداد لاختضاعهم .

قد يبدو ضروريا أن تقدم المعونة بأكبر قدر مستطاع كمنحة حرة أو قروض «ناعمة» قروض تسدد بنقد الدولة المدينة فقط وقد يكون الأخير أفضل إذ يبدو أن فرض شروط في حالة القروض أسهل منها في حالة المنح ، وبذلك يزيد من فعالية المعونة .

ويجب ألا يقبض عن البال أنه اذا كان تحليلنا للفائدة غير المتساوية لنقط التقدم الفني صحيحا فان التصنيع بعيد المدى يمكن الدول من تحرير أنفسها من قبضة الفقر . ومن أهم الواجبات الأخرى استئصال شائقة الوسطاء الذين لاتدعو الضرورة اليهم والعودة الى العلاقة المباشرة بين الفلاح والسوق ، ويقتضى هذا أولا انشاء مجالس تسويق تقضى على التقلبات الموسمية ، ويساعد هذا أيضا على تنظيم الائتمان وتحرير الفلاح من المرابي .

وثمة شرط آخر هام هو احداث ثورة في ملكية الارض وينبغي أن يلاحظ أن الإصلاح الزراعي بمعنى التوزيع البسيط قد لايسطيع تحقيق التعبئة الكاملة للموارد الزراعية ولو انه قد يكون مفيدا من وجهة نظر توزيع الدخل والتوازن الاجتماعي ، بل قد يؤدي الى تدهور الانتاج اذا نظرنا بعين الاعتبار الى أنه لن يحدث أى تغيير تقريبا في وسائل الانتاج التقليدية في الضياع التي تأخذ بنظام المزارعة ، كما ان التغيير في غيرها قد لا يكون أكبر كثيرا . ومن الناحية الأخرى ، قد يدفع الإصلاح الزراعي المالك الى زراعة بقية أراضيه بكفاية أعظم ، وعلى الأخص اذا حصل على تعويض أن قرض وعلى كل حال تتوقف النتيجة النهائية على الظروف التي يجرى فيها الإصلاح الزراعي .

فإذا لم يكن الضغط من أجل الإصلاح الزراعى قويا جدا ، فإن فرض ضريبة تصاعدية على الارض لا تقوم على المحصول الفعلى وإنما على المحصول المرتقب وتقترب بضرائب مماثلة على موارد الماء قد تنتج - فى المدى القصير - نتائج مواتية من حيث زيادة مرونة الموارد الزراعية • على أنه ينبغي أن يقتصر هذا الإصلاح فى نظام الضرائب بإنشاء نظام فعال للائتمان الزراعى لمنح قروض طويلة الاجل تمكن الزراعين من اقتناء الارض التى تطرح فى السوق للبيع ، ويشرف على منح قروض متوسطة الاجل وقصيرته للمساعدة فى خلق زراعة سليمة من الوجهة الاقتصادية ، اقتصاديا • كذلك فإن توفير الخدمات لمذ نطاق الزراعة والتى يكملها ادخال البذور المحسنة والمخصبات والارشاد بشأن استخدام الماء على نحو فعال ، شروط أخرى للنجاح • كذلك يمكن الاقلال من جمود البنين الزراعى كما أشرنا عن طريق تنفيذ الاعمال الريفية العامة الى جانب هذه الإصلاحات • وسوف تضغط الزيادة فى الدخول الريفية نفسها على أصحاب الاراضى ، وبذلك يسرعون فى بيع الوحدات غير الاقتصادية فيحفظهم هذا الى اتباع وسائل انتاجية أحسن •

إذا نفذ الإصلاح الزراعى فسنحتاج الى التغييرات الاساسية نفسها ولكنها ستشمل مناطق كبيرة جدا نظرا لان تغيير الملكية سيكون أكثر اتساعا وانتشارا ولعل من الطرق الممكنة لاشراب الريف بالمعرفة الفنية الجديدة على نحو فعال تشكيل التعاونيات التى يعهد اليها أول الامر بالصيانة على الارض المتنازل عنها وبذلك يمكن استخدام المعرفة الحبيرة القادرة فى تحسين أعمال الزراعة واستخدام بذور أحسن ومخصبات مناسبة وتنظيم الري (وكلها قد تعرقل بشدة أو تصبح مستحيلة بتفتيت ملكية الاراضى) ويمكن ضمان حصول الفلاحين على تأييد هذه التعاونيات بأن يعهد اليها بالانشغال العامة فى الريف • ومن ثم فإن من المستطاع البدء فى تكوين التعاونيات وفى الوقت نفسه يجرى تكوين رأس المال اللازم للزراعة على نطاق أوسع (أى السدود والطرق والقنوات •• الخ) وبذلك ترفع الدخول فى المناطق الريفية •

الا أن هناك شرطا مسبقا للتنمية هو الادراك بأن التخطيط فى معظم اجزاء العالم لا يمكن أن يسير بنجاح على النطاق القومى ، فان انحلال الامبراطورية الاسبانية أولا ثم الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية بعد الحرب الاخيرة خلف امريكا والكاريبى وافريقية والشرق الاوسط بل وأجزاء من آسيا مقطعة الى اقاليم صغيرة ليس لها أى مبرر من الوجهة

التاريخية أو العنصرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، انها الثمار غير الناضجة للتوسع الاستعماري ، فاذا حاول كل اقليم منها على حدة أن يحل هذه المشكلة بإقامة الصناعة بامت محاولتها بالفشل ، اذ لن تتمكن في الغالب من الابقاء على وحدات انتاجية بالحجم الذي تتطلبه الكفاية . ولهذا ستظل اغلال الفقر قائمة الى الابد .

ولقد قيل عن المناطق التي كانت مستعمرات من قبل ، وحصلت على الاستقلال حديثا وكذلك البلاد التي كانت مستقلة فعلا قبل الحرب وعلى علاقة تبعية مع مناطق كاملة النمو تهيم سوقا لمنتجاتها الاولى ، لاتتمشى ظروفها مع أسلوب الاتفاقيات الثنائية وبهذا يقال ان علاقة استعمارية جديدة ستخلد وان ضررا خطيرا سيحدث .

واقع الامر أن جميع الامتيازات الفعلية المواتية للمناطق المتخلفة وبالاخص في ميدان الصناعات ، حدثت بمعاهدات ثنائية . وهذا صحيح بالنسبة لجميع مشروعات التصنيع التي اضطلع بها الاتحاد السوفيتي والتي تقوم على أساس تقديم الائتمان اللازم مضافا اليه السداد وفقا لاتفاقيات شراء ثنائية . وبالطريقة نفسها كانت الامتيازات التي منحتها بريطانيا لهونج كونج والهند وغيرها من دول الكومنويلث بحتة وعلى أساس ثنائي . وقد منح الامريكيون امتيازات لليابان في بعض المصنوعات على الأساس نفسه .

ليس من المستطاع تأييد الادعاء بأن تجارة حرة عامة متعددة الجوانب أو ان خفضا شاملا وحاسما في الرسوم الجمركية ، أمر ممكن اجراؤه أو انه أكثر من مجرد امتيازات تجارية منسقة محدودة متبادلة ، وبالطريقة ذاتها يبدو من المستبعد جدا ان تقدم الدول النامية امتيازات بعيدة المدى احداها للأخرى بدون أن تستوثق أولا من أن النتائج ستكون محدودة .

ومن ثم من الضروري خلق جهاز للتخطيط الاقليمي وضمان سير المساعدة الثنائية والمتعددة على أساس خطط اقليمية محكمة . وبفض النظر عن استثناءات معينة هي موضع الترحيب جدا، كسوق شرق افريقية المشتركة حيث توجد بعض الاجهزة الإقليمية يبدو أن ذلك أمر لا يمكن اجراؤه الا عن طريق اعادة تنظيم الوكالات الدولية والثنائية التي تتولى أمر المعونة حتى يتسنى تشجيع الاتجاه نحو الحلول الإقليمية المتعددة الجوانب والفعالة .

ولكى يصبح مثل هذا التخطيط الاقليمي حقيقة ، من الضروري جدا
أن يوضع برنامج المعونة على أساس دراسات للموارد الاقليمية وان تكون
هذه المعونة مشروطة بالتمسك بهذه الخطط .

التعريفات التفضيلية :

من الضروري اذن أن يفسح مجال أكبر لهذه الدول لتحدد الشروط
والفترات التي لاتتمسك فيها بقاعدة عدم التفرقة ينبغي أن يسمح لها
مثلا بوضع ترتيبات تفضيلية كثيرة جدا لمساواة الفرص بينها وبين
بعضها وفي الوقت ذاته لحمايتها جميعا من المنافسة الخارجية .

يجب أن تكون هذه الترتيبات التفضيلية شاملة أول الامر
للصناعات الجديدة التي قد توجد على أساس متوازن في الدول المشتركة
فاذا كانت بعض المناطق في الاقاليم الفرعية غير صالحة لدعم أية صناعة
(كاجزاء الحزام السوداني في شمال افريقية) فيجب تعويضها بمنحها
معاملة تفضيلية من جانب الدول التي هي أكثر تقدما ، بالنسبة لصادراتها
الاساسية (كاللحم والسك في غرب افريقية) لانها ستضطر لشراء سلع
من سوق « أغلى » كانت تستوردها من قبل من دول غنية (متروبوليتان)
كذلك فان اتباع سياسة مماثلة في توسيع نطاق الصناعات القائمة كقيل
بالاسراع بالتنمية الصناعية ، وفي النهاية فان الهجرة من المناطق التي
تسودها أقل الظروف ملائمة بافريقية وآسيا وامريكا الجنوبية هو الحل
الوحيد السديد لايجاد مستويات معيشة أعلى بهذه المناطق ، الا أن هذا
يستلزم إزالة الحواجز السياسية المصطنعة التي اقامها التاريخ الاستعماري
للمنطقة .

وإذا كان هذا أمرا مرغوبا فيه ، فانه لامعان في التفاؤل أن نتوقع
امكان بدء عملية التكامل على أساس سياسي . ففي عدد من مناطق العالم
كان التاريخ المبكر يحول دون مثل هذا التقدم السريع نحو الوحدة .
حقا ان المكاسب الهامة التي يمكن توقعها من الوحدة الاقتصادية تمثل
حافزا له قيمة على التكامل السياسي .

ان الجهاز - وبالاخص جهاز التخطيط الذي ستدعو الحاجة اليه
وتبعت عليه المعونة الدولية ان قدمت على أساس اقليمي - وبالاخص أيضا
التوسع في التعليم المشترك للأغراض الاقليمية ، وكذلك لتهيئة الادارة
الفنية في ميادين كالزراعة والصناعة والتخطيط الاقتصادي . الخ . .

قد يقلل أيضا من القوات المركزية ويساعد على توليد الاحساس بالتضامن وينبغي أن نتذكر أن النظام التعليمي المشترك هو الذى وحد شبه القارة الهندية برغم الخلافات العنصرية واللغوية .

قد يكون من المهم بصفة خاصة تخطيط انشاء صناعات جديدة حتى يمكن التأكد من امكان استخدام الفنون الانتاجية الحديثة (تتفق مع احتياجات المناطق المرتبطة بعضها ببعض) عن طريق الانتاج الكبير، ومعنى هذا انه من حيث اتصال الامر بهذه الصناعات الجديدة ، يجب السماح بالتجارة الحرة أو شبه الحرة ، ويمكن الاضطلاع بالتوسع فى الصناعات التى هى أقدم بطريقة متوازنة على أساس التفضيل الجمركى لتعويض المناطق التى هى أضعف نسبيا فى المنطقة المتخلفة عن الميزة التى تمنحها للدول التى هى أقوى نسبيا ، وفى النهاية يبدو أن الحل المنطقي هو انشاء سوق مشتركة ذات هيئات للرقابة على درجة كافية من القوة قادرة على التخطيط الهادف . ان قواعد «المجات» الحالية تتضمن المساواة فى الفرصة بين الدول ، وفى حالة عدم توافر هذه المساواة فانها تكون فى غير مصلحة الشريك الأضعف . ولقد اقترح تخلي البلاد المتقدمة عن قواعد المعاملة بالمثل فى حملتها لتحرير التجارة الدولية ، وذلك فيما يتعلق بالدول المتخلفة ، ان تحرير التجارة من القيود الذى يقوم على عدم التفرقة حتى وان تم من جانب واحد ، اجراء غير كاف ما دامت المناطق المتخلفة غير متجمعة فى وحدات يمكن فيما بعد أن تدعم الوحدات الصناعية التى تختارها . ولا سبيل الى علاج المشكلة الا بالتخلي عن قواعد عدم التمييز بشرط اخطار «المجات» أو منظمة دولية للتجارة بالاستثناءات ، وإذا كان الاتفاق القائم على التمييز يتيح المجال لزيادة تجارة احدى الدول المتخلفة .

وينبغي أن ينطبق هذا التخلي المشار اليه نفسه على علاقة الدول المتخلفة احداها بالآخرى ، فإذا حدث هذا فسيمكن تلطيف حدة العقبات الحالية التى تعترض سبيل التخطيط للتنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة . وقد يشترط المرء انه حينما تصل التنمية الى حد سبق تعيينه يمكن تطبيق قواعد أكثر صرامة الى حد ما وعلى أى حال يجب أن تمنح الأطراف التى نالها الضرر خارج المنطقة حق المطالبة بتعويض أو بامتيازات بديلة .

لاشك انه ينبغي بذل كل جهد لزيادة الطلب على منتجات المناطق الفقيرة . وينبغي خفض رسم الانتاج المبالغ فيها المفروضة على سلع هامة كالسكر والشاي والبن الا أنه من الصعب كما رأينا أن نتوقع من المناطق

التي بلغت درجة عالية من التصنيع أن تتحمل البطالة التي تسببها «الواردات الرخيصة» سواء أكانت أولية أم مصنوعة . ومن ثم فإن العمالة الكاملة في الدول الغنية شرط لابد ، كما رأينا ، أن يسبق تقدم المناطق الفقيرة .

وأخيرا فتقدم المناطق الفقيرة في العالم يعتمد على حجم المعونة الاجنبية وفعاليتها ولقد ناقشنا الاصلاحات الاساسية والادارية والسياسات التي تسمح بزيادة فعالية استخدام المعونة وينبغي أن نتحول الآن الى المبلغ اللازم ، وفي كتابي عن «عالم الفقر» الذي كتبت منذ عشرة أعوام قلت :

« في مقدمة ما يتطلبه الامر ان يمنح المؤتمر الذي ينشئ الهيئة السلطات والاموال اللازمة للسير قدما بالتنمية العالمية على نطاق واسع بدرجة كافية ويقتضى ذلك المحافظة على مستويات المعيشة الحالية في المناطق المتخلفة في وجه زيادة السكان السريعة ، الا أنه ينبغي لها أن تهدف بأقصى سرعة مستطاعة الى تحقيق زيادة مطلقة وواضحة في مستوى المعيشة بالنسبة الى الفرد . ومن ثم يجب أن تكلف بمهمة جمع رأس مال الاستثمار في المناطق المتخلفة بمعدل يكفي لزيادة الانتاج بالنسبة الى الفرد بما لا يقل عن ٢ ٪ سنويا ، وقياسا على تقديرات خبراء الامم المتحدة فان هذا يعني العمل على توفير استثمارات تتردد بين ١٠ر٠٠٠ و ١٤ر٠٠٠ مليون دولار سنويا لمدة أربع أو خمس سنوات ، انه ليكون من العبث ، بل ومن الحداق القاسي من جانب الحكومات انشاء الهيئة وتكليفها بتحقيق معدل معلوم من التقسم الا اذا أمكن ضمان دخل سنوي مرتقب في حدود هذا المبلغ (١) .

ان تجنب المنح للاتفاق في الدول المانحة يجب ألا يحظر في الوقت الحاضر لانه من الواضح انها ستزيد مجموع الموارد التي يمكن أن توضع تحت تصرف المناطق الفقيرة ذات ميزان المدفوعات الخطر الذي كثيرا ما تعاني منه دول كثيرة «غنية» بما فيها بريطانيا ، والبدل من القرض المقيّد أو القرض المعيني ليس قروضا أو منحا غير مقيّدة أو قابلة للتحويل وانما هو خفض المجموع الكلي احتياطا لما يمكن أن يترتب على المنحة من ردود فعل بالنسبة الى ميزان مدفوعات الدولة المانحة . ولذلك فليس سوى اصلاح نقدي حاد ومرضى تماما ونظام للرقابة على

الاستثمار يمكن ان يخلق الموقف الذي لايزيد فيه ربط القروض من مبلغ الموارد التي تنتهجها الدول «الفنية» للدول «الفقيرة» ، وعلى طول المدى ، عندما تستأصل شأفة المشكلات الدولية الحالية عن طريق الإصلاح النقدي فسوف يختلف الموقف .

ولكن هذه اللحظة لم تحن بعد ، الا أنه ينبغي ألا نضيع وقتا كثيرا فمن ناحية نجد أن عدم الاستقرار والمديونية يتزايدان باطراد في الفلك غير السوفيتي . ولذلك لا يستبعد بالتأكيد حدوث انهيار كأنهيار عام ١٩٣٧ (ان لم يكن ككارثة سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٣) وتبدى الحرب الباردة علامات طيبة على أنها ستصبح أقل عنفا ولا يهيء ذلك فرصة وتحديا خلقيا فقط ، وانما يتطلب أيضا وبإصرار إيجاد مخرج للقدرة الانتاجية التي ستتزايد باستمرار وهي القدرة التي يمتص جزء كبير منها حاليا في التسليح . واني أنقل مرة أخرى ما كتبه عام ١٩٥٣ حينما بينت نتائج المناقشات التي أجريتها في موسكو مع نائب الرئيس ا . ا . ميكويان :

« ان التعاون بين الشرق والغرب في التنمية العالمية يكمله التوسع في التجارة بين الشرق والغرب ، لن يؤدي فقط الى رفع مستويات المعيشة على نحو كبير لمئات الملايين في مناطق شاسعة الاطراف على سطح الارض ولكنه ، فوق كل شيء آخر سيساعد في خلق الثقة التي يحتاج الطرفان اليها لتحويل «التعايش السلمي» الى سلم .

ينبغي ألا تكون آفاقنا في المحادثات التي نتطلع اليها بين الاتحاد السوفيتي والعالم الغربي مقصورة على انجاز اجراءات تهدف الى الاقلال من التوتر العسكري برغم أهمية هذا الهدف ، وانما ينبغي أن تشمل آمال الملايين الجائعة في جميع أنحاء العالم عن طريق تحويل سباق التسليح الى سباق للتنمية أقل تحديا ولكنه مشبع بروح الصداقة حيث يستطيع الشرق والغرب أن يتنافسا بعضهما مع بعض على أساس شكلي مجتمعيهما المختلفين لئلا يرى أيهما يستطيع أن يعمل أكثر من الآخر لطرد الفقر والجوع من العالم .

الفصل الثامن

حرية أعظم

حاولت الفصول السابقة ان تقدم الاشتراكية البريطانية وسياسات حزب العمال على ضوء المشكلات المعاصرة فى بريطانيا . وأكملت أهمية استعادة الديناميكية الاقتصادية بعملية سريعة من التجديد والابتكار الصناعيين حتى تستطيع بريطانيا الأقوى والأكثر ثقة ان تلعب دورا اكمل فى شئون العالم .

لقد بدأ خصومنا المحافظون يؤكدون حديثا أهمية أهداف مماثلة لكن الخلاف ليس فى تحديد الأهداف بقدر ما هو فى تحديد الوسائل وفى نوع المجتمع الذى يريد كل حزب خلقه . اذ بعد انقضاء اثني عشر عاما فى الحكم ليس ثمة مايوحى بالصندوق فى إعادة تأكيد الحاجة الى التجديد والحاجة الى ادارة ظهورنا للركود ، وتشجيع التعليم على جميع المستويات وتطبيق العلم والتكنولوجيا على صناعتنا . وجوابنا عليهم ليس مجرد التساؤل عما فعلوه طوال الاثنى عشر عاما الماضية وانما هو أن نؤكد أنه فى بريطانيا المعاصرة لا يمكن تحقيق الأهداف التى تعلنها جميع الأحزاب ، الا بانباع أسلوب أكثر راديكالية مما يستطيعه حزب المحافظين . فى انتخابات الرئاسة الأمريكية التى أجريت عام ١٩٦٠ قال مستر كينيدي نقلا عن لويد جورج : « ان الأمة المتبعة أمة محافظة » وهذا هو رأينا فى بريطانيا ، ونحن نشعر بانتعاش كبير كلما رأينا مزيدا مضطربا من العلامات الدالة على أن الشعب البريطانى يريد أن يرى نهاية السياسات المتبعة والرجال المتعبين والأعمال المتعبة فى حياتنا الصناعية والاجتماعية .

ولكن زيادة الانتاج والنظرة الأحدث ليسا بغايتين فى حد ذاتهما حتى ولو ارتبطتا بما نريده ، ويريد صدقاؤنا بالحارج . لبريطانيا نفوذ أكبر فى الشئون العالمية . أننا بحاجة الى زيادة الانتاج لغرضين رئيسيين ، لزيادة اسهامنا فى الحرب ضد الجوع فى المناطق المتخلفة من العالم ، ولتقديم وسيلة لحياة أكثر امتلاء لشعبنا ، كل شعبنا فى بريطانيا .

وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي النظر إلى التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي على أنهما عملية واحدة على المستويين القومي والإقليمي كما يجب أن يجرى التوسع الاقتصادي وإعادة التطوير الاجتماعي جنباً إلى جنب .

لم يكن التعصب العقائدي وإنما كان - كما رأينا - السعي التجريبي عن حل للتراجع النسبي الذي أصاب اقتصاد بريطانيا منذ عام ١٩١٩ - ومن ثم لتدهور نفوذها الدولي - نقول لم يكن التعصب العقائدي هو الذي دفع حزب العمال خطوة خطوة نحو التخطيط الاشتراكي ذلك التخطيط القائم على العدالة الاجتماعية وعلى قطاع عام إلى درجة طيبة .

لقد بينت الأحداث أن نظام المشروع الخاص الذي لا يسير فقط أية خطة - في إطارنا الاجتماعي والسياسي المعجب - لا يستطيع تهيئة الفرصة للنمو الكامل وضمان العدالة الاجتماعية وكان يفقر إلى الكفاية بصورة متزايدة حتى في توزيع الموارد الموجودة وهو الوظيفة التي زعم الاقتصاد « المرسل » أن هذا النظام يؤديها على خير وجه وعن طريق التوقف والانطلاق . أي تناوب الرواج « القصير » والكساد « الطويل » فشمل نظام المشروع الخاص بشكل ملحوظ في استخدام الموارد استخداماً كاملاً . أن فضيحة البطالة الطويلة الأمد وبالأخص الفشل في توفير أعمال للشبان والكهول ، بلغت أشدها فيما بين الحربين وتكررت من جديد .

إن ازدياد ما يتسبب به النظام البريطاني الذي كان يوماً الزعيم الصناعي والمركز المالي بالعالم من قصور يرجع إلى انتشار الاحتكارات والنقص في عدد المبتكرين في المجال الصناعي والمنظمتين الشجعتان ، الأمر الذي يتعارض بصورة محزنة مع ما نلقاه في الولايات المتحدة - كل هذا كان السبب في هذا الأقول النسبي الذي نمانيه .

غير أن الفشل في بلوغ العمالة الكاملة كان أفذح أثراً - إذ أدى إلى هبوط محزن في الاستثمار والابتكار على نحو يقل كثيراً عن المستوى الذي كان يمكنهما بلوغه لو لم يرغم التردد والمجازفة المستثمرين على التراجع - وأدى إلى نقص المدخرات . وفي هذا الموقف لم يكن من المستطاع مواجهة المطالب الواجبة التي تقدمت بها النقابات للحصول على نصيب أعلى في الدخل القومي ومع هذا فإن قوة النقابات ذاتها بعكس الحال في القارة - حالت دون أن يزداد توزيع الدخل القومي سوءاً . لكن هذا لم يفدها نظراً لأن انخفاض معدل الاستثمار - حالة دون

الأسراع برفع الانتاجية . وهكذا فإن مطالب العمال النقابيين بزيادة الأجور قضت عليها زيادة الأسعار والضغط على ميزان المدفوعات وهذا بدوره أدى الى تقييد الاستثمار وقشله . والحق ، لقد القى بالبلاد فى قبضة دائرة شريرة بفضل سياسة المحافظين .

وفضلا عن العجز الذى أبداه النظام الفردى فى الإطار البريطانى عن أداء وظيفته كان هناك فشل طويل الأمد يتعلق ببيان النظام ذلك هو عجزه عن تخصيص مبالغ كافية حتى فى أوقات العمالة الكاملة للادخار والاستثمار (مع الابتكار) على النمو الذى يستطيعه نظام يقوم على التخطيط لم يقتصر الأمر على أن المدخرين لم يعرفوا كم سيجنون اذا زادت سرعة الاستثمار والابتكار ولم يقتصر على أن من المحتمل أن يبالفوا فى تقدير مزايا الاستهلاك الفورى الذى تنشطه وسائل الاعلام الكبيرة التى تعمل على ترويج مجموعة متنوعة من السلع تتزايد باطراد كذلك كان المسئولون عن الاستثمار يجفلون من الالتزام بشئ خشية ألا يحنو حنوهم زملائهم وأن يدعوهم يواجهون الفشل . فان التخطيط على الأقل بالمعنى الديمقراطى والذى يبين الاتجاهات ، ضرورة تدعو اليها النقائص الكامنة فى بيان النظام البريطانى .

وبالاضافة الى ذلك فان الحاجة الى سياسة لتخطيط الدخول واصرار الجماهير والاصرار المتزايد على توفير حياة أفضل ، يستلزمان توزيعا أكثر عدالة للدخل . ان النظام المالى الذى يجمع بين خلق البطالة والحاجة الى الحملات والإعلانات القوية لتنشيط عوامل سيكولوجية مصطنعة غير ضرورية (تتعارض بالضرورة مع العوامل المادية) لا يمكن إلا أن يؤدي الى نمو الفقر الروحى والتذمر وخيبة الأمل . وكما كان النظام أدمم وأكثر نجاحا ازدادت خطورة الانهالك السيكولوجى الناجم عن عدم التوازن الاجتماعى الذى حلله الأستاذ جالبرت تحليليا رائعا .

ان الاشتراكية بالمعنى البريطانى ... وهذا أيضا صحيح بالمثل بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية الديمقراطية الناجحة المشككة منذ أمد طويل فى امسكنديناوة وفى خطط الحزب الديمقراطى الاشتراكى بألمانيا - تعنى تعبئة الاقتصاد لاقامة مجتمع أكثر عدالة ومساواة .

ولا يمكن ضمان ذلك بدون عمالة كاملة ، ولقد استتمعت بريطانيا لأول مرة فى التاريخ الحديث بالعمالة الكاملة فى وقت السلم فى اثناء حكم العمال بعد الحرب . الا أن هناك شككا فى قدرة بريطانيا على

المحافظة على العمالة الكاملة وبالأخص اذا أدى انفراج التوتر العالمى الى خفض النفقات العسكرية •

لقد أوضح جون ماينارد كانيز فى السنوات الثلاثينية أن العمالة الكاملة ليست موقف التوازن الذى يميل المجتمع الصناعى الحديث الى الاتجاه نحوه ، كانت هذه حالة خاصة تستند الى جيل على درجة كافية من القوة الشرائية بسبب التوسع فى الاستثمار ويجب ان تعنى فى ظروف قصور الاستثمار الخاص الالتجاء الى الاستثمار العام • ولقد قال فى فقرة تاريخية مشهورة ان الفراعنة حققوا العمالة الكاملة عن طريق انشاء الأهرامات ، وأن أجدادنا فى العصور الوسطى حققوها ببناء الكاتدرائيات وحققوها فى العصر الفيكتورى عن طريق بناء السكك الحديدية والبحث عن الذهب • وقال اننا اذا فشلنا فى القرن العشرين فى تعبئة الموارد القومية للانفاق الاجتماعى فانه لا يستطيع أن يجد حلا سوى أن يبحث الشعب عن كنز يتمثل فى مبالغ ضخمة من أوراق النقد دفنت على بعد ألف قدم تحت سطح الأرض ، تاركا للمشروع الخاص القائم على أسس المنافسة المجرية مهمة انشاء الشركات التى تتولى استخراج الكنز •

وجاء الجواب فى الحرب العالمية الثانية وسباق التسلح قد لا يكون فى الانفاق على الأسلحة الجواب بعهد وقت قليل ، كما يحتمل - على ما أوضحت - أن يؤدى نمو التألية فى بريطانيا على نحو لا يقل عنه فى أمريكا ، الى خلق مشكلة ضخمة من البطالة التكنولوجية ولو كان كينز حيا اليوم لكان القانون الوحيد الذى يقدمه خوق جميع القرانين الأخرى ، هو الحقيقة الملحوظة من أن كل ذروة بالدورة الاقتصادية فى الاقتصاد الصناعى المتقدم تتميز بنسبة أعلى من سابقتها فى البطالة الناجمة عن تكوين النظام الاقتصادى •

لقد أكدت المناقشات الحديثة التى دارت فى بريطانيا ولم تقتصر على الاشتراكيين ، الحاجة لنفقات اجتماعية تتبناها الدولة لتزويد القرن العشرين بما زودت الأهرامات والكاتدرائيات والسكك الحديدية الماضى به •

ويعنى هذا فى حالة بريطانيا مزيدا من الانفاق على الأمن الاجتماعى للمحرومين وخدمة صحية قومية أشمل ، وانفاقا أكثر على التعليم وحملة كبرى لاستبدال أو تجديد ما ورثه جيلنسا من بيوت طال عليها الزمن ودون المستوى اللائق •

هذه البرامج جميعا ضرورية اذا أردنا تحقيق هدفنا من حياة أكثر امتلاء لشعبنا : وهي ضرورية بالمثل اذا أريد للقوة الاقتصادية سرية النمو ألا تصبح عقبا نتيجة لنقص الطلب الفعال . وقد رويت قصة أحد الموظفين التنفيذيين بشركة أمريكية للسيارات قال لوالتر روتر عن الخطط الخاصة بمصنع آلي تماما « أين ستجد نقابتك أعضائها ؟ » فكانت إجابة والتر روتر « أين ستجد عملاء ؟ »

ولكن كلا الحزبين في بريطانيا ملتزمان بانفاقات اجتماعية ضخمة فقد انتهى الانقسام التاريخي حول معاشات التقاعد والخدمة الصحية بقبول المحافظين . من ناحية المبدأ على الأقل ، لهيئة الرفاهية التي خلقها العمال بعد الحرب . وتدور الحجة الآن حول تطورها مستقبلا ، وبينما يتحدث المحافظون عن مجتمع الوفرة وقد قاتلوا فصلا خلال الانتخابات الأخيرة حول مبدأ مستر ماكملان ، لم تكن أبدا في مثل هذه الحالة الطبقية ، فاننا ندرك أن الوفرة البريطانية تخفي وراءها متناقضات ضخمة . فقد زاد الثراء الظاهر ولا يقل عنه الثراء الذي يرتبط بكاسب المضاربات السريعة - بشكل مذهل ، ومع هذا فإن هناك ستة أو سبعة ملايين شخص معظمهم من المسنين والمرضى منذ أمد طويل يعيشون في مستوى أدنى من خطر الفقر . ولم يحل مبدأ بفروج للتأمين ممتازا بموارد مجلس المساعدة القومي لحالات الاعسار الحقيقية المشكلة ، لأن مجلس المساعدة القومي يستخدم أشق الاختبارات ، ولهذا فإن كثيرين جدا من مواطنينا حتى الذين يعانون من أشد الحاجة يأنفون من الالتجاء الى منظمة حكومية يعتبرونها (خطأ) منظمة احسان .

ان معاش التقاعد الذي تمنحه الدولة لزوجين وقدره خمسة جنيهات وتسعة شلنات أسبوعيا منخفض جدا ، ثم ان الملايين من الطاعنين في السن لا يملكون دخلا تكميليا أو عملا اضافيا أو اعانات من أولادهم وأحفادهم .

لذلك بينما تعهد حزب العمال للشعب بنظام للمعاشات يكفل الحصول على معاش لا يقل عن نصف الأجر وأكثر عند التقاعد فإنه يعترف بأن حقوق الاحالة الى المعاش بسبب الضعف الصحي لن تفيد أولئك الذين أحيوا فعلا الى المعاش أو على وشك الاحالة اليه بسبب قصر مدة خدمتهم . ومن ثم فإن مجرد زيادة معاش التقاعد الى المستوى المناسب للجميع معناه زيادات باهظة لكثيرين من المتقاعدين الذين يتمتعون بحالة مالية طيبة ولا يحتاجون لأية زيادة . وتركيز الفوائد عن طريق اختبار الموارد لن يساعد المسنين فعلا ، ولذلك فاننا نعتمد اجراء اختبار دخل

بسيط مماثل « لاعفاء السن » الذى اشتمل عليه قانوننا الخاص بضريبة الدخل وبذلك تضمن حصول المتقاعد على الحد الأدنى المناسب من الدخل .

وبالنسبة للخدمة الصحية القومية ، فان النقاش لا يدور الآن حول المبدأ - لان الخدمة الصحية مقبولة الآن من جميع الأحزاب ومن الأغلبية الساحقة من شعبنا - ولكن عبارة « الدواء الاشتراكي » لم تسمح على الإطلاق فاذا كان هذا هو الوصف الدقيق لخدمتنا القومية فاننا نقبله ولعل انجازها الكبير لم يكن مجرد تقرير حق كل فرد فى العلاج الذى يحتاجه أو يحتاجه بما فى ذلك خدمة أكثر الاخصائيين تكلفة والخدمات الجراحية أو استشفائية : انها ازالة شبح الخوف من فواتير العلاج التى تعجز الأسرة من كل منزل اذا مرض أحد أفراد الأسرة . ويوافق معظم المراقبين على أن أسر الطبقات المتوسطة - التى لا يقل مستواها عن مستوى الطبقة العاملة - كسبت الأمن الذى لم تعرفه من قبل ، الأمن من اختفاء مدخرات العمر كله ومن الحاجة للاقتراض لدفع تكاليف الطبيب وفواتير المستشفى ، والأمن ضد الاختبار الرهيب الذى اضطرت أسر كثيرة جدا للاقدام عليه فى الماضى - هل تدفع بدون أى تردد لتنفذ حياة أحد أحبائها ؟

لقد تركزت المناقشات الخاصة بالخدمة الصحية الآن فى الحاجة الى مزيد من المستشفيات تلك المستشفيات العقلية ومراكز علاج أمراض الشيخوخة ، والتحسينات الادارية ، وفى الإبقاء على مصروفات استخدام أجهزة الجراحة والتذاكر الطبية (كما يرى المحافظون) أو الفانها (كما يريد الاشتراكيون) وفى الحاجة لمزيد من الأجهزة الديمقراطية بداخل الخدمة - وبالأخص المحلية - وفى الحاجة الى حماية دافع الضرائب من المفالة فى الأسعار التى يتقاضاها صانعو المستحضرات الطبية .

وتنطوى تعبئة موارد بريطانيا فى البناء على فعوى اقتصادى واجتماعى . فالمصانع ومعامل الأبحاث والطرق ووسائل المواصلات الجديدة مطلوبة للتوسع فى الانتاج - والمدارس مطلوبة للحملة التعليمية التى تحدثنا عنها فى الفصل الرابع والمساكن .

بعد انتهاء الحرب بثمانية عشر عاما يبدو أن مشكلة الاسكان بعيدة جدا عن الحل . فى الأسرات التى لا مأوى لها ، أو التى تتكدس فى مساكنها ، ومئات الآلاف من المنازل القذرة التى تقرر ازالتها ، وملايين المنازل فى مجتمع بريطانيا المحرومة من الحمامات ودورات المياه الداخلية

ونظم الماء الساخن في مجتمع الوفرة ببريطانيا ، هذه كلها اثار مشككة
أرغمت المحافظين في الشهور التي سبقت الانتخابات على بذل الوعد
بزيادة برنامج الاسكان القومي من ٣٠٠.٠٠٠ الى ٤٠٠.٠٠٠ مسكن في
السنة .

لن يكون ذلك سهلا وقد طالب حزب العمال باجراء تغييرات حاسمة
في السياسة . ان اكبر مشكلات ثلاث هي نقص الأرض وارتفاع
سعرها ، ومشكلة التمويل التي سببها ارتفاع أسعار الفائدة وتحميل
صناعات البناء والانشاء أكثر من طاقتها .

لقد حطقت عاليا أسعار أراضي البناء في انجلترا في السنوات
الآخيرة ، فزادت الى خمسة أمثال ما كانت عليه منذ خمس سنوات في
لندن وجنوب غرب انجلترا . وكلما زادت ندرة الأرض تأثرت المضاربات
في قيم الواقع ، تساعد التغييرات التشريعية التي أدخلتها الحكومة
فأزالت القيود ، على رفع الأسعار بدخل المدن الكبرى وعلى هامشها الى
مستويات خيالية . ولقد كان من القضايا الحديثة التي أثارت ضجة
كبرى قضية شراء مجلس إحدى المقاطعات قطعة أرض صغيرة لانشاء
مدرسة عليها تبعد عشرين ميلا شمالي لندن . فعندما قدرت هذه الأرض في
الأصل طبقا لاجراءات الشراء الإجباري العادية حدد سعرها بمبلغ ٧٦٩
جنيها ، وعندما بدأ تنفيذ عملية الشراء عام ١٩٦٣ بلغ السعر ٣٠.٠٠٠
جنيه .

لقد أعلن حزب العمال أن حكومة العمال سوف تنقل أراضي البناء
الى الملكية العامة عن طريق لجنة لشتون الأراضي . فكلما حصلت قطعة
أرض على « ترخيص بناء » أي التصديق على المضي في اقامة بناء جديد أو
تجديد بناء قديم تنتقل الى الملكية العامة على حسب قيمتها الاستعمالية في
وقت نقلها (وليس بسعر المضاربة) وربما مع اضافة نسبة مئوية
للوصول بالسعر العادي الى مستوى السوق . بهذا ذلك سيحرر عقد
الأرض للمباني ، سواء أكان سلطة محلية أو غيرها بمقدار ايجار مناسب طويل
الأمد وبشروط تضمن مشاركة المجتمع في ارباح التحسين لأن المبدأ
الاشتراكي يقضي بأن العقارات التي ينشئها المجتمع يجب أن تعود الى
المجتمع لا للأفراد .

ان توافر الأراضي بالأسعار المعقولة سوف يساعد السلطات المحلية
التي تبني معظم المساكن لتأجيرها ، كما يساعد من يريد أن يبني بيتا
ملكه ويقيم فيه . وذلك بفضل تسهيلات عملية الرهن .

كذلك سيلقى الطرفان المساعدة من جانب السياسة التي وضعها الحزب بشأن سعر الفائدة لان الاسكان سواء المساكن المؤجرة أو المساكن المملوكة، عانت كثيرا من ارتفاع أسعار الفائدة التي كانت دعامة محاولات المحافظين لتنظيم النقد ، ومن الخصائص الأساسية لسياسة « التوقف - الانطلاق » ، وستقدم حكومة العمال قروضا تمويلية للبلديات بفئات مخفضة تمثل قدرة الحكومة على الاقتراض كما ستقدم أيضا تسهيلات رهن أرخص .

أما المشكلة الثالثة وهي تحميل الصناعات الانشائية فوق طاقتها فقد أثارت حديثا وبعد فوات الأوان جدا اهتماما بالأشكال غير التقليدية للبناء وبالأخص بالطرق التي تنطوي على اعداد سابق في المصانع لأجزاء كبيرة من المباني . ويستلزم الأمر التوسع في هذا المشروع ولكنه لن يكون كافيا ، فمن أكبر المشكلات في الوقت الحاضر نقص موارد البناء وقد يكون من الضروري لفترة من الوقت على الأقل وفي مناطق معينة وقف التحسينات التي هي أقل ضرورة كتحسينات المكاتب القائمة على المضاربة والترخيص بالمضى في برامج أسبقية المساكن والمدارس والمصانع . ومن الأهمية أيضا الحاجة الى سياسة لاستخدام الأرض على نحو فعال : لأن عدم السيطرة على انشاء المكاتب وغيرها من المباني في قلب لندن زاد مشكلة الزمام أى الانتقال والى الاسراف في البناء في منطقة لندن على نحو خطير .

الا أنه بالإضافة الى الحاجة لمبان جديدة للتخلص من الزحام وإزالة المباني العتيقة ، هناك مشكلة تهيئة الوسائل الحديثة في المنازل القائمة فعلا والمتينة ولكنها مجردة من الحمامات والاشغال الصحية الداخلية وأنايبب الماء ونظم الماء الساخن . وقد جربت مختلف الوسائل لحفز الملاك على تحسين عقاراتهم فخفضت القيود على الإيجارات أو أزيلت كانت هذه رشوة جربتها الحكومة ولكن التقدم كان بطيئا حتى الآن . ومن ثم فالمقترح أن تمنح المجالس المحلية السلطة لوضع خطط البناء أو الشوارع أو المناطق وإخطار الملاك بالعمل الذي ينبغي اجراؤه حتى تصبح المنازل في المستوى المقبول . فإذا رفض الملاك أو أهملوا اتخاذ الخطوات اللازمة ، فمن حق السلطات المحلية الاستيلاء على المنازل واجراء التحسينات . في كل حالة يفرض المنزل أولا على السكان المقيم فيه ليشتريه بمساعدة تسهيلات الرهن .

ان الدخل الجديد لحزب العمال بالنسبة للملكية الارضي - الذي قبله

حزب الحكومة في الظاهر اذ يبلى النظم وهو على فراش الموت - سيسر ، ولكن لعل الأهم أنه سيسمح لنا بعلاج مشكلة وسائل الترفيه وعدم التوازن الاجتماعي . ففي تحليله الرائع لمشكلات مجتمع الوفرة عالج الأستاذ « جالبريت » الميل الفطري لامبالاة الاحتياجات الجماعية ، الاحتياجات التي لا يمكن مواجهتها بالمجهود الفردي ، وهذه المشكلات تقلقنا في بريطانيا أيضا . فان التهدم الذي طرأ على مناطق الاراضي الكبيرة في الشمال ، وعلى المراكز المدنية وزيادة اختناق المدن في الجنوب عن طريق تضخم الطرق . كل هذه المشكلات لا تحتاج الى تخطيط متكامل فحسب وانما تحتاج الى توسع في الملكية العامة حتى يمكن تنفيذ هذا التخطيط . فمع زيادة الثروة الخاصة ستظل هذه المشكلات قائمة مع زيادة اصرار الناس الذين اصبحت احتياجاتهم أكثر باضطراب .

عالجت اساسا في هذا الفصل موضوع توفير التحسينات المادية في احوال الشعب البريطاني ، الا أنه لا يقل عن ذلك أهمية في المدخل الاشتراكي للحياة ، تهيئة التسهيلات لزيادة استخدام وقت الفراغ اذ من الواضح أن الثورة التكنولوجية في عصرنا هذا كانت خليفة أن تفشل كاداة للتقدم الانساني اذا كنا - عند نهاية القرن - لا نزال نعمل عدد الساعات نفسها لنتج كمية ضخمة وما لم يؤد التقدم التكنولوجي الى توفير مزيد من وقت الفراغ فلن نصبح أكثر من عبيد للآلة وما لم نستخدم الوسائل الخاصة والعامة لتحقيق قدرة أكبر على استخدام وقت الفراغ هذا فان الحياة البشرية ستصبح مجردة من المعاني أكثر باضطراب - وهذه إحدى المهام الرئيسية لنظام التعليم الحسن الذي يصعد عاما بعد عام سلم الأولويات عند جميع أحزابنا الرئيسية .

وبالمثل فقد كرس الاشتراكيون البريطانيون من الأيام الأولى لحركتنا ، وبصفة متزايدة في السنوات الأخيرة ، تفكيراً كثيراً للاجراء العام في حقل الفنون ووسائل التسلية . وانك اذا سألت أى اشتراكي مخلص ستجد أن جزءاً من الهامه على الأقل مستمدة من واحد من الاشتراكيين المبكرين منذ ثمانين عاما خلت ، هو وليام موريس الذي كان يهدف الى ادخال ضروب التسلية والترفيه في عالمنا الصناعى الفيتورى البغيض . ولتعداد الخطط الموضوعة لذلك يستلزم الأمر فصلا كاملا - زيادة مساعدة الدولة والبلديات للموسيقى والفنون والمتاحف والمعارض الفنية والمسرح والأوبرا والرياضة وضروب النشاط في وقت الفراغ بجميع أنواعها وزيادة الزيارات للريف الانجليزى . ولقد كانت حكومة

العمال التي تولت الحكم بعد الحرب هي التي صارت أصحاب الاملاك واحتكارات اراضي الالعاب الرياضية الخاصة ، وهي التي اصدرت قانون زيارة المناطق الجبلية وأنشأت حدائق بريطانيا الوطنية . واننا نعتزم - عند انعقاد البرلمان التالي - تقديم مزيد من التسهيلات للألصاف الرياضية ، اذ أن بريطانيا التي يبلغ تعدادها سبعة أمثال تعداد السويد تملك ١/٩ ما لدى الاخيرة من استادات رياضية عامة ، وجزء بسيط مما تملكه من حمامات السباحة .

ماذا يعنى هذا كله بالنسبة للحرية الانسانية ؟

هناك من يعتقدون أن تأكيد المسئولية العامة عن وسائل العمالة الكاملة والتقدم الاجتماعي ، المادى أو الروحى ، خطوة مهلكة فى اتجاه الشيوعية . وفى رأينا أن المدخل الاشتراكى لمشكلات بريطانيا أبعد من أن يكون اندفاعا فى الشيوعية لأنه يعنى اقتطاف ثمار الديمقراطية المزهرة ، اذ بينما لا تقل عن أحد فى تصميمنا على القتال من أجل الحريات السياسية الأساسية - حرية الخطابة والدين والاجتماعات العامة والتصويت - فأننا نؤمن أنه ليس حرا ذلك الانسان الذى يعانى من العبودية الاقتصادية ، أو عبودية البطالة أو انعدام الأمن الاقتصادى ، أو التكاليف الباهظة للعلاج الطبى والذى تعوزة الفرص بالمنع المادى وغير المادى الذى لا يقدر بثمن ، للفوز بحياة أكثر امتلاء والانتفاع بمواهبه ومقدراته الى أقصى حد .

ليس من قبيل المصادفات أن نجاح حكومة العمال التي أعقبت الحرب أدى فعلا الى استئصال شائفة الشيوعية كقوة سياسية فعالة فى بريطانيا . وليس من قبيل المصادفات أيضا أن تلك البسالة التي هي أقرب الى التهديد الشيوعى هي التي تتمسك بكل قوة بالاشتراكية الديمقراطية فيرلين بأغلبيتها الديمقراطية الاشتراكية التي يتزعمها الهبراندت ، والنرويج الاشتراكية التي تشترك فى حدود برية طويلة مع روسيا ، والهند التي تشكل رأس رمح للنضال الديمقراطى فى آسيا ضد المنافسة الصينية . كل هذه الدول تدرك أن أحسن وسيلة لمكافحة الشيوعية هي الديمقراطية لما تمتاز به من قوة وحيوية ولأنها من وحي ضمير اجتماعى قوى .

ومن ثم فليس من قبيل المصادفات ان كانت حكومة العمال أول حكومة أصدرت تشريعا يمكن الفرد من مقاضاة التاج وأول حكومة منحت المواطنين الفقراء المساعدة القانونية المجانية . كذلك لم يكن من قبيل

المصادفات أن أعد حزب العمال بمساعدة بعض المحامين اللامعين المتحررين عقليا في ابلاد مشروعات مفصلة تنفذها حكومة العمال القادمة لاجراء اصلاحات قانونية جذرية تهدف الى زيادة حرية الفرد سواء ضد الدولة أو أية هيئة عامة أو خاصة تعدو أعمالها بموجب القانون المالى على الحرية الانسانية .

لقد ذكرت في هذا الكتاب الفلسفة الاشتراكية من النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والتقدم الاجتماعى . ولكن زملائي وأنا عقدنا العزم على ضمان دخول حكومة العمال التالية التاريخ ليس فقط بسبب انجازاتها فى هذه الميادين ، ولكن بوصفها حكومة اصلاحات تحررية ضخمة فى هذا القرن أو فى غيره .

ذلك لأننا - واننى أختتم هنا الكتاب كما بدأت - حزب اشتراكى ديمقراطى . ونحن اذ نعمل على تقديم الاشتراكية فى بريطانيا انما نعمل على تقديم الديمقراطية ومبدأ الحرية الانسانية .

ان مقترحاتنا تحدد بوضوح معالم الطريق الى مجتمع أكثر توازنا ورضاء ، يتقبل الكرامة الانسانية على أنها غاية النشاط الاقتصادى النهائية . أما الخلق المحموم للاحتياجات والمبادرة الى التلاعب بالطلب الاستهلاكى والذى سيطر على اقتصادنا ، كل هذا سوف يتخلى عن مكانها للاستمتاع المتزن بالحياة التى لن يعتمد الدخل فيها على حافز مصطنع من التذمر ، وعلى التمييز الطبقي والرموز الظاهرة الدالة على المركز الاجتماعى . ان الانتاج للاستعمال ولتوسيع امكانيات الانسان سيمكننا من الاستمتاع الكامل بما سيطرأ على وقت الفراغ من زيادة . أما العجلة المحمومة التى يحاول المحافظون بها فى الظاهر تقليد برامجنا واستخلاص مزايا انتخابية بدون اجراء أى تغيير فى مدخلهم المادى البحت ، فتدل على سوء فهمهم الكامل لمشكلات العصر الجديد لديموقراطية الاستهلاك الجماعى . ان نظاما اقتصاديا واجتماعيا يبنى على خلق البطالة عمدا للمحافظة على الاستقرار ويبنى فى الوقت نفسه على التهديد الصارخ ، لنظام يجب أن يولد شعورا بالفقر الروحى والتذمر فضلا عن الاثم ونفاد الصبر والعدوان . ان المراقبين المفكرين على المسرح الأمريكى كالأمثاذ شلزنجر والمسبتر ليبمان ، حذرونا من المعنى الخطير الذى ينطوى عليه نضالنا مع الشيوعية من أجل كسب عقول الرجال ، وهم مازالوا يوالون الضغط فى بريطانيا وأن لم نعترف بالامر بعد . ولهذا فان مهمتنا أن نزعّم العالم الحر فى حل هذا التناقض الداخلى .

فهرست

الموضوع	الصفحة
ماهية الاشتراكية البريطانية :	
تأليف هارولد ويلسون	٣
تقديم	٥
الفصل الأول :	
ماهية الاشتراكية البريطانية ؟	٩
الفصل الثاني :	
بريطانيا في الستينات	٢١
الفصل الثالث :	
العمال والديناميكية الاقتصادية	٣٧
الفصل الرابع :	
العمال والثورة العلمية	٥١
الفصل الخامس :	
مركز بريطانيا في الاقتصاد العالمي	٦٧
الفصل السادس :	
بريطانيا والشئون العالمية	٨١
الفصل السابع :	
الحرب على الفقر في العالم	٩٧
الفصل الثامن :	
حرية أعظم	١١١

ماهية الاشتراكية البريطانية

✽ لقد تولى هارولد ويلسون بنفسه تحليل الاشتراكية في بلاده .. وبيان ماهيتها في هذا الكتاب الذي نعرضه اليوم والذي صدر قبل خوض حرب معركة الانتخابات التي حالفه الفوز فيها .. ولو بأغلبية ضئيلة .

والكتاب - الذي أسس على بحث مطول نشره المؤلف في دائرة المعارف البريطانية عام ١٩٦٤ - يجيب على سؤال واضح .. وهو :

« هل الاشتراكية البريطانية بقية عفا عليها الزمن من بقايا الثورة الصناعية الاولى - كما يؤكد بعض خصومها أحيانا - أو أنها من الفلسفة السياسية البريطانية التي تتلام على نحو قريب - كما يقول أنصارها - من التحدي الذي تشكله الستينيات من القرن العشرين ! »

وبعد أن أوضح ويلسون كيف أن الاشتراكية البريطانية هي اشتراكية نسيج وحدها وأنها لاندن لاشتراكية القارة إلا بالقدر اليسير جدا وأن أصولها وجذورها متصلة في الأفكار والنظم ذات الطابع البريطانى المميز .. أخذ يحلل هذه الاشتراكية وجوهرها الديمقراطي التطورى .

وهذا الكتاب الذى تقدمه سلسلة « كتب سياسية » هو أحد الروائع الاشتراكية المترجمة التى تقدمها الدار القومية تحقيقا لما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

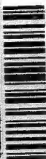
« نحن لا نريد أن ننقل نظريات أو ننقل من الكتب .. ولكن هذا لا يمنع من أن نقرأ كل النظريات .. ونقرأ كل الكتب .. فإذا أردنا بعد ذلك أن نبني مجتمعنا فلا بد أن نعمل بأنفسنا على خلق المجتمع الذى يتمشى مع طبيعتنا .. ويتمشى مع مصلحتنا .. ويتمشى مع كفافنا .. ومع الحالة التى نحن عليها . »

العدد ٣٦٦

الثمن ٢٠

١٩٦٥/٢/١٠

Bibliotheca Alexandrina



0237574